المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة الأربعون | 40 | الأربعاء 29 ماي 2024

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 4602
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 4602
3- عرض ومناقشة مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البرتوكول المعدل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة المعتمد بجنيف بتاريخ 06 ديسمبر 2005..... 4603
4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي..... 4629
5- تدخلات السيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي..... 4633
6- رفع الجلسة..... 4636
II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 4636

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وسبع دقائق من صباح يوم الأربعاء 29 ماي 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع القانون الأساسي آنف الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون، أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير.

نفتتح على بركة الله جلستنا وفي مستهلها أرحب باسمكم جميعا بالسيدة كلثوم بن رجب حرم القزّاح وزيرة التجارة وتنمية الصادرات والوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب.

نتأكد في البداية من توفر النصاب وذلك عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 97 من النظام الداخلي وعليه أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

انتهاء التصويت والحضور 126 إذن النصاب متوفر.

عملا بقرار مكتب المجلس أحيل الكلمة للنائب المحترم السيد مختار عبد المولى.

السيد مختار عبد المولى

بسم الله الرحمان الرحيم،

زملائي، إخوتي، أيها الشعب العظيم،

ورثنا بلادنا عن الشهداء التونسيين أجدادنا وقد بذلوا في سبيلنا وفي سبيل تحرير تونس دماء وأرواحا زكية في عديد المحطات النضالية التي نادى فيها الوطن أبنائه مثل الساقية وبنزرت ورمادة 25 ماي 1958 والتي احتفل بها التونسيون في 25 ماي من هذه السنة.

هذه المعركة الخالدة التي أعطت لتونس دفعا جديدا لمزيد التمسك بجلاء المستعمر عن التراب التونسي واستنفار الجهد لرفع درجة التعبئة الشعبية وحصر الرأي العام الدولي لدعم القضية والتلويح بالأعمال الدنيئة التي ما انفك ينفذها الشعب الفرنسي على التراب التونسي.

ولاية تطاوين عاشت كفاحا طويلا ومريرا في معارك الجلاء ودحر المستعمر الغاصب للأرض وخاصة في معتمدية رمادة معركة السيادة التي كانت أكثر تعبيرا عن شراسة التونسيين في الدفاع عن حرمة هذا الوطن والذود عنه.

انتهت هذه المعركة إلى انتصار سياسي كبير تمثل في توقيع اتفاق 17 جوان 1958 والقاضي بانسحاب الجيوش الفرنسية من كل ثكناتها في التراب التونسي وحصر وجودها في بنزرت وكان تمهيدا للمعركة الحاسمة التي قدر لها أن تخط الفصل الأخير من معركة الجلاء بعد ذلك بسنوات قليلة.

مضت ستة وستون سنة على هذه الذكرى الخالدة وتعاقبت الحكومات ولم يتحقق من مطالب الشعب في تلك المنطقة سوى النذر الأخير من الأحلام.

ومع كل مرحلة من الحكم تتجدد أحلام أبناء تلك المنطقة إلا أنه سرعان ما يتضح زيفها فلم نجني سوى الخيبة تلو الأخرى من حكم المنظومات السابقة.

وعليه، أدعو حكومة هذا المسار الجديد إلى اتخاذ بعض الإجراءات تحفظ كرامة الشهداء والأحياء من خلال إعلان ذكرى معركة رمادة الخالدة ذكرى وطنية حتى يكون الإحياء الوطني على قدر التضحيات الحاسمة ولما لا تدريس النضالات في المناهج التعليمية للدولة والمساهمة في تحرير وطني تربوي والتأسيس لبيداغوجيا نازعة لبنى الاستعمار فإن نزع بنى الاستعمار من الثقافة بصورة عامة هو مفتاح للانعتاق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

يجب التمسك بما تحقق على أيادي الشهداء بالمحافظة على وحدة الوطن واستقلاليته ودعم مناعته وعزته والذود عنه ونحن نريد وطنا تسود فيه فعليا قيم الجمهورية وتتساوى فيه الفرص والحظوظ وتسري فيه على الجميع دون تمييز ولا تصنيف، عدالة نزيهة نافذة لا سلطان عليها سوى سلطان القانون.

الكلمة إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب للدعوة إلى تلاوة الفاتحة على شهداء معركة رمادة الخالدة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي، ما يقوم به الكيان الصهيوني من مواصلة ارتكابه لجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة وآخرها المجزرة التي قام بها في مخيّم للاجئين تابع للأمم المتحدة إنها محرقة حقيقية شاهدها العالم بأسره لذلك أدعوكم للوقوف دقيقة صمت تتلى أثنائها فاتحة الكتاب ترحما على شهدائنا في تونس وفي كامل أرجاء الوطن العربي وخاصة في فلسطين.

(وقف السيدات والسادة النواب دقيقة صمت وتمت تلاوة الفاتحة)

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب المحترمون،

تبعا لقرار المجلس بتاريخ 23 ماي 2024 يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة نقطة وحيدة وهي النظر في مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعدل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة المعتمد في جنيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005 عدد 51 لسنة 2023.

وكما جرى به العمل فإن توزيع التوقيت المحدد للنقاش العام يخضع إلى أحكام الفصل 95 من النظام الداخلي فيما يتم طلب الكلمة عملا بأحكام الفصل 102 منه فالرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل حول مشروع هذا القانون الأساسي التفضل بتسجيل أسمائهم.

ونعلمكم فإن تصويت المجلس يقتصر على مشروع قانون الموافقة على الانضمام إلى البروتوكول المعني ولا يمكن التصويت على فصول هذا البروتوكول أو قبول التعديلات بشأنه وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 من النظام الداخلي.

وفيما يتعلق بترتيبات سير أشغالنا المتعلقة بمشروع القانون الأساسي محل النظر فإنها ستتم على النحو التالي:

1- تلاوة تقرير لجنة التشريع العام،
2- النقاش العام،
3- ردود السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات،

4- التصويت بأغلبية الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة المشروع المعني وذلك عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي،

5- المرور إلى التصويت على مشروع القانون الأساسي بالأغلبية المطلوبة 81 عضوا.

زميلاتي زملائي الأعزاء، قبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة التشريع العام لكي تستعرض تقريرها يسعدني أن أتوجه إلى كافة أعضاء هذه اللجنة ومكتبها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على المجهود المبذول والعمل المنجز.

المصدح إلى اللجنة.

عرض ومناقشة مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة المعتمد بجينيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005

السيد ياسر القراري، رئيس لجنة التشريع العام

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والفريق المرافق لها،

زملائي زميلاتي، في البداية أود أن أتوجه بتمنياتنا بالشفاء العاجل للزميل نائب رئيس لجنة التشريع العام ونشكره على كل المجهودات التي بذلها مع اللجنة وفي إطار عمله ونتمنى له استئناف العمل صلب اللجنة في أقرب الآجال.

إذن لجنة التشريع العام كانت قد تعهدت بمشروع قانون أحاله مكتب مجلس نواب الشعب عليها بتاريخ 9 ديسمبر 2023 وهو مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعدل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة المعتمدة بجنيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005.

وطبعا كما تعلمون نظرا لورود مشاريع قوانين متزامنة ولاحقة وورد معها استعجال نظر فإن لجنة التشريع العام تعهدت بمجموعة أخرى من القوانين على سبيل الذكر الصلح الجزائي، الاتفاقية المتعلقة بمكافحة الجريمة السيبرانية هذا أدى إلى تأخر النظر في مشروع القانون والذي تزامن أيضا مع التزامات السيدة الوزيرة في الفترة التي كان فيها للجنة إمكانية الشروع في النظر في هذا المشروع.

لذلك عقدت أولى جلسات عمل اللجنة في خصوص مشروع القانون بتاريخ 25 مارس 2024 بحضور السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات.

كما عقدت في ذات اليوم جلسة ثانية بحضور السيد المدير العام للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية ومكنّت هذه الاستماعات السادة النواب أعضاء اللجنة وعموم السادة النواب الذين شاركوا في أعمال اللجنة من الاطلاع على هذه الاتفاقية وتبين أهم ملامحها ومضامينها.

أيضا عقدت لجنة التشريع العام في الغرض جلسة بتاريخ 19 أفريل وخصصت للاستماع إلى ممثلي وزارة الصحة عن كل من الإدارة العامة للصحة والوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة باعتبار أن مضمون الاتفاقية تعلق أساسا بترخيص إجباري يتعلق بالمواد الصيدلية.

وفي ختام أعمالها عقدت لجنة التشريع العام يوم 10 ماي 2024 بعد أن أحالت إلى زملائنا في لجنة الصناعة طلب إبداء الرأي وتقرير اللجنة بتاريخ 9 ماي فانعقدت لجنتنا بتاريخ 10 ماي 2024 وخصصت الجلسة للموافقة على مشروع القانون والمصادقة على تقرير اللجنة.

وفي إطار مزيد تعريف السادة النواب وتقديم التوضيحات والاستفسارات وتعزيز العمل التشاركي مع الكفاءات والإطارات في الإدارة التونسية عقد يوما دراسيا خصص لمشروع القانون موضوع نظرنا اليوم لنصل إلى عقد جلستنا اليوم المخصصة للنظر في مشروع القانون والذي يتولى الزميل المقرر عرض تقرير اللجنة في خصوصه، شكرا.

السيد ظافر الصغيري، المقرر

تقرير لجنة التشريع العام حول مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة المعتمد بجينيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005 (عدد 51 /2023)

I. التقديم

تمثّل المنظمة العالمية للتجارة كمنظمة حكومية دولية منتدى للتفاوض بين الدول الأعضاء بشأن القواعد التي تحكم التجارة الدولية في العديد من المجالات (تجارة السلع، الخدمات، الملكية الفكرية...) وتمّ إنشاؤها بمقتضى إعلان مراكش سنة 1994، حيث حلّت محل اتفاقية القات لسنة 1948 وتعتبر تونس من الدول المنشئة للمنظمة العالمية للتجارة.

ومن أبرز هياكلها المؤتمر الوزاري الذي يعدّ أعلى سلطة لاتخاذ القرارات بالمنظمة، ينعقد كل سنتين وقد عقدت المنظمة العالمية مؤتمرها الوزاري في دورتها الثامنة عشر في أواخر شهر فيفري 2024 وقد كانت للوفد التونسي مشاركة متميزة، إضافة إلى المجلس العام وهو ثاني أعلى سلطة بالمنظمة بعد المؤتمر الوزاري، تتمّ خلاله المصادقة على القرارات التي تحظى بالإجماع ليتم رفعها إلى المؤتمر الوزاري.

كما تشتمل على عدة مجالس ولجان مختصة.

وتتكوّن من 166 بلدا عضوا (تم مؤخرا خلال المؤتمر الوزاري الثالث عشر للمنظمة انضمام كل من جزر القمر الاتحادية وتيمور الشرقية).

ويتمّ اتخاذ القرارات بالمنظمة بالإجماع بمعنى أنه يكفي أن يعترض بلد عضو على القرار كي لا يتم اعتماده.

ومن أبرز أهدافها:

- تسهيل التجارة وضمان انسيابها بأكبر قدر من السلاسة لاسيّما من خلال إزالة الحواجز غير التعريفية.

- تكريس الشفافية لا سيّما من خلال المراجعة الدورية للسياسات التجارية لكافة الدول الأعضاء.
- فض النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء.
- الإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات التي تم اعتمادها بالمنظمة. ومن أهمّها:

- الاتفاقيات المتعلقة بالبضائع.

- الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات.

وتعدّ اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة إحدى أبرز الاتفاقيات التجارية للمنظمة العالمية للتجارة التي أسفرت عنها مفاوضات جولة اليوروغواي سنة 1995 ودخلت حيز النفاذ بالكامل سنة 2005 وصادقت عليها تونس بمقتضى القانون عدد 6 لسنة 1995 المؤرخ في 23 جانفي 1995.

وتتعهد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتنفيذ إجراءات حماية الملكية الفكرية من خلال التشريعات المحلية وتطبيق إجراءات رادعة ضد كل من ينتهك هذه الحقوق بما في ذلك الإجراءات المدنية والإجراءات الجنائية.

وتحدّد هذه الاتفاقية المعايير الدنيا الواجب توفيرها على المستوى الوطني لحماية حقوق الملكية الفكرية التي تشمل حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وحقوق الملكية الصناعية.

وتصنف براءة الاختراع موضوع هذا التعديل، ضمن الملكية الصناعية.

ويتعلق مشروع القانون الأساسي المعروض وكما ورد بوثيقة شرح الأسباب بالموافقة على الانضمام إلى البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (أو ما يعرف باتفاقية التريبس TRIPS» agreement« وبهم التعديل الأحكام المتصلة ببراءات الاختراع.

II.أعمال اللجنة

تمّت إحالة مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعدل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب الملكية الفكرية الخاصة بالتجارة المعتمد بجينيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005 على أنظار لجنة التشريع العام بتاريخ 09 ديسمبر 2023 بناء على قرار مكتب المجلس بنفس التاريخ مع التوصية بأخذ رأي لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة.

وفي إطار تعميق نظرها في مشروع القانون الأساسي المذكور وفحوى البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، عقدت لجنة التشريع العام جلستي استماع يوم الاثنين 25 مارس 2024 إلى كل من وزيرة التجارة وتنمية الصادرات والمدير العام للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية، كما عقدت جلسة استماع إلى ممثلي وزارة الصحة عن كل من الإدارة العامة للصحة والوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة وذلك يوم الجمعة 19 أفريل 2024.

وبناء على توصية مكتب المجلس، تمّ توجيه مراسلة بتاريخ 26 أفريل 2024 إلى لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة لإبداء رأيها حول مشروع القانون، وتوصلت به لجنة التشريع العام بتاريخ 09 ماي 2024، واطلعت عليه في جلسة يوم 10 ماي 2024، وتداولت إثر ذلك في تقريرها حول مشروع القانون المذكور أعلاه وصادقت عليه بإجماع أعضائها الحاضرين.

الاستماع إلى وزيرة التجارة وتنمية الصادرات:

أفادت وزيرة التجارة وتنمية الصادرات من خلال العرض الذي تولت تقديمه أن تونس صادقت على اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة حول جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بمقتضى القانون عدد 6لسنة 1995 المؤرخ في 23 جانفي 1995، حيث تحدّد هذه الاتفاقية المعايير الدنيا الواجب توفيرها على المستوى الوطني لحماية حقوق الملكية الصناعية، ومن بينها براءات الاختراع التي تسند للاكتشافات الجديدة.

وأضافت أنّ البروتوكول موضوع مشروع القانون الأساسي المعروض يتعلق بإدراج تحويرات على نظام الرخص الإجبارية في اتفاقية التريبس، تلغي بعض القيود على استعمالها، بهدف تحسين الصحة العامّة.

وفي هذا السياق تطرقت الوزيرة إلى الوضعية قبل اعتماد البروتوكول المعدّل لاتفاقية "التريبس"، حيث بيّنت أن المبدأ هو أن تتمتّع الاختراعات المحمية ببراءة اختراع بحق استئثاري لمدّة لا تقل عن20سنة لا يمكن خلالها تصنيع أو استغلال اختراع (أدوية أو غيرها..) إلاّ بترخيص من صاحب البراءة وبمقابل، وأنّ الاستثناء يتمثل في تكريس نظام التراخيص الإجبارية بالفصل 31 من الاتفاقية حيث يُتيح نظام التراخيص الإجبارية استثناء من الحق الاستئثاري لصاحب البراءة، إذ يمكن للدولة الإذن بتصنيع الأدوية المحمية ببراءة اختراع دون الحصول على ترخيص من صاحب البراءة، وذلك في حالات محدودة، على غرار حالة عدم توفّر الأدوية بكميات كافية أو توفّرها بأسعار مرتفعة بصفة غير عادية، بما يؤثر على الصحة العامّة ، مع تمكينه من تعويض مالي مناسب.

وأضافت أن نظام التراخيص الإجبارية المنصوص عليه بالفصل 31 من اتفاقية "التريبس" يخضع إلى قيود تحدّ من إمكانية الاستفادة المثلى منه، أهمّها أنه لا يمكن تصدير أو توريد المنتجات المصنّعة عبر الرخص الإجبارية، فلا يمكن استعمالها إلا في السوق المحلية التي تمّ إنتاجها فيها، كما أنه يُتاح الالتجاء إلى منح الرخص الإجبارية حصريا عند إعلان حالة طوارئ قومية أو حالة طوارئ قصوى.

ولتجاوز الإشكاليات الناجمة عن القيود المتصلة باستعمال التراخيص الإجبارية طبقا للفصل 31 من اتفاقية التريبس، أوضحت وزيرة التجارة وتنمية الصادرات أنه تمّ التوصّل سنة 2005 بالمنظمة العالمية للتجارة، وبدفع من البلدان النامية إلى اعتماد بروتوكول لتعديل اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، من خلال إضافة الفصل 31 مكرر وملحق إلى الاتفاقية.

وأضافت في هذا السياق أنّ أبرز التعديلات تتمثل فيما يلي:

- إتاحة إمكانية تصنيع المنتجات الصيدلية عبر نظام الرخص الإجبارية لتصديرها إلى أسواق بلدان أخرى في حاجة إليها ولا تمتلك القدرات الكفيلة لتصنيعها.
- التوسع في حالات منح التراخيص الإجبارية لتشمل كافة المنتجات المحمية ببراءة أو المصنّعة عن طريق أسلوب محمي ببراءة في القطاع الصيدلي، (بما في ذلك أدوات التشخيص) والضرورية لمعالجة مشاكل الصحة العامة الناتجة عن بعض الأمراض.
- عدم الاقتصار على حالات الطوارئ القصوى أو حالات الطوارئ القومية لمنح التراخيص الإجبارية، بل إتاحة إمكانية استخدامها لمعالجة أية مشاكل تتعلّق بالصحة العامة.

كما بيّنت أنّه لضمان فاعلية نظام التراخيص الإجبارية، تضمّن البروتوكول التعديلي عددا من الأحكام الحمائية تهدف إلى:

- منع ازدواج التعويض الذي يُمنح لمالك البراءة في حالة الترخيص الإجباري بحيث لا يحصل إلاّ على تعويض واحد من المرخص له في الدولة المصنّعة للدواء بموجب الترخيص الإجباري بغرض تصديره.
- تجنّب تسرب منتجات الأدوية إلى دول أخرى غير الدولة التي تمّ منح الترخيص الإجباري لتغطية حاجياتها.
- تكريس الشفافية من خلال إشعار مجلس "التريبس" بالمنظمة بعدد من المسائل (على غرار أسماء الأدوية وتحديد الكميات الضرورية التي سيتم تصنيعها بموجب الترخيص الإجباري لتلبية حاجيات الدولة المستوردة، تحديد الدولة التي سيتم تصدير الأدوية لأسواقها...).

هذا وأشارت وزيرة التجارة وتنمية الصادرات أنّ البروتوكول التعديلي لاتفاقية "التريبس" قد حظي بموافقة أغلب الدول الأعضاء بالمنظمة، ودخل حيز النفاذ في 27 جانفي 2017 إثر مصادقة ثلثي الدول الأعضاء عليه وقد بلغ حاليا عدد البلدان المصادقة 137 بلدا عضوا، ولا يزال 27 بلدا، من ضمنهم تونس لم تصادق بعد على هذا البروتوكول.

وبخصوص انعكاسات هذا التعديل على تونس أوضحت أن استفادة تونس من بروتوكول تعديل اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة تبرز في اتجاهين:

✓ **كبلد مصدّر للأدوية:** حيث تمتلك تونس قدرات تصنيعية هامة في مجال الأدوية وهو ما سيُمكّنها من تنمية صادراتها من المنتجات الصيدلية في إطار التراخيص الإجبارية واكتساح أسواق العديد من البلدان النامية والأقل نموا (على غرار الأسواق الإفريقية).

✓ **كبلد مستورد للأدوية:** حيث يمكن لتونس، عند الاقتضاء، وبهدف المحافظة على انتظامية تزويد السوق المحلية، أن تتولى توريد المنتجات الصيدلية المصنّعة في دول أخرى عبر التراخيص الإجبارية بأسعار معقولة.

وبناء على ذلك، أكّدت وزيرة التجارة وتنمية الصادرات أهمية مصادقة تونس على البروتوكول المعدّل لاتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، لدعم أهداف بلادنا في مجال حماية الصحة العامة سيما وأن الحق في الصحة هو حق دستوري يضمنه الفصل 43 من دستور 2022.

وخلال النقاش تساءل عدد من النواب عن فوائد الانضمام إلى هذه الاتفاقية ومدى امتلاك الدولة التونسية لسلطة اتخاذ القرار والاعتراض أو التحفظ على بعض النقاط أو المسائل التي تتعارض مع مصالحها أو مبادئها.

كما تساءل عدد آخر من النواب عن موقف أصحاب براءات الاختراع من هذه الاتفاقية.

ومن جهة أخرى تعرض أعضاء اللجنة إلى مسألة النقص الحاد في عدد كبير من الأدوية خاصة منها الحيوية وفقدان عدد آخر منها، وتساءلوا عن أسباب ذلك وأسباب عدم تصنيع المخابر التونسية لهذه الأصناف من الأدوية.

وفي ردّها بيّنت وزيرة التجارة وتنمية الصادرات أن البروتوكول المعروض يتضمن عديد النقاط الإيجابية والمكاسب لفائدة الدولة التونسية مشيرة على سبيل المثال إلى انه كان بالإمكان تصنيع التلاقيح خلال جائحة كورونا (كوفيد 19.) لو تمت الموافقة على هذا البروتوكول في وقت سابق.

ومن جهة أخرى أوضحت أن القرارات تؤخذ بإجماع الدول المنضوية ضمن البروتوكول وهو ما يعكس قيمة وأهمية صوت كل دولة حيث مكّن الدول النامية في عديد المناسبات من فرص للضغط أو فرض آرائها ومواقفها.

وبالنسبة إلى أصحاب براءات الاختراع، بيّنت أنه كان من الضروري إيجاد المعادلة بين الحق الشخصي وبين حماية مصالح وحقوق المجموعة الوطنية لذلك تمّ الحدّ من الحماية لصاحب الاختراع (20سنة) عبر آلية الرخص الإجبارية كاستثناء لهذا الحق مع تعويض عادل في الغرض.

وأوضحت في ما يتعلق بمسالة فقدان الأدوية أن هذه المسالة من اختصاص وزارة الصحة وهي الطرف الوحيد المخول له الإجابة على جميع التساؤلات المتعلقة بالمسألة المذكورة.

وأكّدت على ضرورة المصادقة على البروتوكول المعروض وذلك لما فيه من فوائد تتعلق خاصة بحماية الصحة العامة.

الاستماع إلى المدير العام للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية:

بيّن المدير العام للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية أن حماية براءات الاختراع مسألة قديمة ومتجذرة في التشريع التونسي وأوضح أن براءة الاختراع الذي يصنف ضمن الملكية الصناعية يعدّ سندا قانونيا تمنحه الدولة للاختراعات الجديدة سواء كانت منتجات أو طرق تصنيع والناتجة عن النشاط الابتكاري والقابلة للتطبيق الصناعي وذلك في كافة المجالات التكنولوجية باستثناء بعض المجالات كطرق التشخيص والعلاج والجراحة والاختراعات التي قد تنشأ عنها مخالفة الأخلاق الحميدة أو إخلال بالنظام العام أو الصحة العامة ، وبغض النظر عن مكان الاختراع ودون تمييز بين المخترع الوطني ومخترعي الدول الأعضاء الأخرى أو بين البلدان في ما بينها .

كما أشار إلى أن اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة توجب على الدول الأعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة توفير الحماية القانونية لأصحاب البراءة لمدة لا تقل عن 20 سنة يتمتع خلالها صاحب البراءة بحق احتكار استغلال اختراعه فلا يجوز للغير صنعه أو استعماله أو عرضه للبيع أو توريده دون الحصول على ترخيص. إذ يجب انقضاء مدة الحماية حتى يدخل الاختراع في نطاق الملك العام ويصبح بإمكان الغير استغلاله دون موافقة وترخيص صاحب براءة الاختراع.

وأضاف أن الاحتكار الناتج عن براءة الاختراع يهدف الى التشجيع على البحث والابتكار والى التمكين من تسديد النفقات المتكبدة في البحث والتطوير.

ومن جهة أخرى أشار إلى أن الاتفاقية توجب على طالب البراءة الكشف عن اختراعه مسبقا، ثمّ استغلاله سواء بنفسه أو الترخيص للغير في استخدامه، وذلك في مدة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ حصوله على البراءة.

وأضاف أنه يمكن للدولة إقرار استثناءات من حقوق أصحاب براءات الاختراع على غرار منح تراخيص إجبارية في حالات معيّنة تبرّر ذلك، إلا أنّ منح الترخيص الإجباري يبقى مقيّدا قبل تعديل الاتفاقية بعدد من الشروط التي مثلت حائلا دون مساهمة نظام الرخص الإجبارية بصورة فعالة في معالجة مشاكل الصحة العامة وتحسين النفاذ للأدوية بأسعار معقولة لا سيما في البلدان التي لا تمتلك القدرات على تصنيع الأدوية. وتبعا لذلك نادت الدول النامية الأعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة بتحسين فاعلية نظام التراخيص الإجبارية لا سيما بتوسيع الحالات التي يمكن فيها اللجوء إليه وقد مكّن إصرار هذه الدول من اعتماد بروتوكول سنة 2005 لتعديل اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في اتجاه تجاوز هذه العقبات وتمّ ذلك بإقرار البروتوكول إضافة الفصل 31 مكرر وملحق إلى اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

وأكد المدير العام للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية أن الأحكام الواردة بالبروتوكول التعديلي ستدعم تشريعاتنا الوطنية وأهداف بلادنا في مجال حماية الصحة العامة حيث يتيح هذا البروتوكول التعديلي لتونس إمكانية الاستفادة من التراخيص الإجبارية سواء كبلد مصدّر أو كبلد مصنع.

وثمّن النواب البروتوكول المذكور باعتباره يمنح الفرصة لتونس لتدعيم حضورها على المستوى الدولي مطالبين بتوفير الشروط اللوجستية اللازمة، وتساءلوا عن استفادة تونس من الانضمام إلى البروتوكول المعدّل لهذه الاتفاقية.

كما دعا عدد من النواب إلى عدم الاكتفاء بالمصادقة على هذا البروتوكول وإنما إعداد ورسم إستراتيجية وطنية معمقة وواضحة للنهوض بالصحة وقطاع الأدوية وتطويرهما متسائلين في ذات السياق عن مدى تأثير هذا التعديل على أسعار الأدوية في صورة الانضمام وعن مدى إمكانية مساهمة هذا البروتوكول في تزويد السوق الوطنية بأدوية مفقودة أو مرتفعة الأسعار وانعكاس ذلك على الخدمات الصحية ككل وقطاع الأدوية على وجه الخصوص.

وأوضح المدير العام للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية أن هذا البروتوكول المعدّل للاتفاقية يتيح لتونس الحق في فرض ترخيص وجوبي في صورة وباء أو جائحة لاقتناء الدواء الضروري من مزود آخر دون تبعية للمزود صاحب البراءة، كما يمكن للدولة التونسية الاتفاق مع دولة أخرى لتمكينها من ذلك الدواء سواء عن طريق التوريد أو تكليف إحدى الدول في إطار اتفاقية بصنع ذلك الدواء مع الإشارة إلى أن التعديل الجديد للاتفاقية وسع في نطاق الاستثناءات الممنوحة لتكريس الترخيص الوجوبي بفسح المجال لعديد الحالات والوضعيات الأخرى وعدم الاقتصار على حالات الأوبئة والجوائح.

كما أفاد أن هذا البروتوكول ليس له أي تأثير على ارتفاع أسعار الأدوية بل على عكس ذلك سيساهم في التخفيض في أسعار الأدوية.

الاستماع إلى ممثلي وزارة الصحة:

أوضحت ممثلتا وزارة الصحة عن الإدارة العامة للصحة وعن الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة أن تونس تبنت - شأنها شأن معظم الدول الأعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة - نظام التراخيص الإجبارية ضمن تشريعاتها الوطنية وفقا لما تقره اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة حول جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ، وأضافتا أنه يمكن إخضاع براءات الاختراع الخاصة بالأدوية أو بالمواد الضرورية للحصول على هذه الأدوية أو بطرق صنعها لنظام الترخيص الوجوبي إذا اقتضت مصلحة الصحة العمومية ذلك في حالة عدم وضعها على ذمة العموم بجودة أو بكميات كافية أو وضعها على ذمة العموم بأسعار مرتفعة . ويتمّ ذلك بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالصناعة بطلب من الوزير المكلف بالصحة.

وأوضحت ممثلتا وزارة الصحة أن البروتوكول التعديلي لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتّصلة بالتجارة المعتمد بجينيف 2005 ذو أهمية كبرى على مستوى تمكين الدولة التونسية من توفير الأدوية الضرورية في حالات الأوبئة أو الحالات المؤكدة نتيجة ارتفاع في الأسعار أو عدم توفر الكميات الضرورية والتي تمكنها سواء من خلال السماح للمصنعين المحليين بصنع أدوية أو الاستيراد من دول أخرى وذلك عبر التراخيص الإجبارية التي تعد استثناءات لقاعدة براءات الاختراع دون تحفظ أو امتناع من صاحب براءة الاختراع إضافة إلى أن الجديد في هذا التعديل هو تمكين المصنع المحلي من التصدير وهي عملية ذات منفعة مالية على غرار مجابهة تكاليف التصنيع إضافة إلى بعدها الإنساني من خلال التصدير لدول ليست لها إمكانيات التصنيع.

وأضافت ممثلتا وزارة الصحة أن المشكل الرئيسي في هذا المجال يتمثل في نقل التكنولوجيا والذي يتطلب اتفاقيات ومعاهدات مع الدول المتقدمة في هذا المجال وكذلك مع منظمة الصحة العالمية للحصول على التكنولوجيات الضرورية لصنع الأدوية المعنية.

وخلال النقاش تساءل أعضاء اللجنة عن مدى ترجمة هذا البروتوكول لاستحقاقات وتطلعات الشعب التونسي في ما يتعلق بالنهوض وتطوير قطاع الصحة العمومية خاصة على مستوى إيجاد حلول لنقص أو فقدان بعض الأدوية الأساسية ووضع استراتيجيات لمجابهة بعض الأمراض التي تشهد تفشيا ملحوظا أو الوقاية من العديد منها.

وتساءل عدد أخر من النواب حول الأثر المباشر للاتفاقية المعروضة على مشمولات وزارة الصحة وهياكلها على غرار الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة.

كما استفسر عدد من أعضاء اللجنة عن أسباب عدم انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعروض بالرغم من أنه دخل حيز النفاذ منذ 2017 ودعوا إلى ضرورة الاستئناس بتجارب الدول التي انضمت إلى هذا البروتوكول المعروض خاصة في ما يتعلق بصناعة الأدوية.

وفي سياق آخر تطرّق النواب إلى عدد من المسائل تتعلق بإستراتيجية وزارة الصحة فيما يتعلق بمسألة فقدان عدد من أصناف الأدوية وتوفير مخزون استراتيجي بالنسبة إلى الأدوية المتوفرة وعن مدى شمولية الأدوية الجنيسة لعدد من الأمراض التي لا يتوفر لها دواء بتونس، إضافة إلى تسجيل بعض الحالات التي أظهرت أعراضا جانبية لتلاقيح فيروس كورونا وموقف وزارة الصحة من ذلك مع ضرورة تحديد المسؤوليات، وكذلك مسالة المكملات الغذائية والتي وبالرغم من علاقتها المباشرة بصحة المواطن إلا أنها لا تخضع لترخيص وزارة الصحة.

وأوضحت ممثلتا وزارة الصحة أن نقص الأدوية ليس له علاقة بالاتفاقية المعروضة حيث يتعلق الأمر بمسألة عالمية ذات علاقة بمدى توفر المواد الأولية وطبيعة العلاقة مع المزودين العالميين والقدرة على الخلاص في الآجال المتفق عليها، وأشارت إلى المشاكل المالية والديون المثقلة على عاتق الصيدلية المركزية وتأثير ذلك على توفير السيولة اللازمة سواء لتوريد الأدوية أو المواد الأولية.

وفيما يتعلق بقطاع الصيدلة بينت ممثلتا وزارة الصحة أنه قطاع منظم ومقنن يخضع للتشريعات الوطنية ووفق المعايير الدولية وأنّ التوجه اليوم هو نحو صناعة الأدوية الجنيسة إلى جانب العمل على تطوير منظومة صناعة الأدوية bio similaires والتي تتطلب تقنيات مكلفة، وأشارتا في هذا السياق أن التخوف والتحذير من استعمال الأدوية الجنيسة والادعاء بخطورتها وتداعياتها السلبية على صحة المواطن ليس له أساس من الصحّة باعتبارها لا تقل نجاعة وفاعلية على الأدوية المرجعية.

وفيما يتعلق بالمكملات الغذائية أفادت ممثلتا وزارة الصحة أن الحكومة بصدد إعداد مشروع قانون ينظم القطاع المذكور وفي الأثناء تمارس الوزارة رقابة صارمة على متعاطي هذا النشاط.

كما أكدّتا أن لتونس منظومة صحية تحمي المواطن ووفق المعايير الدولية المعتمدة خاصة على مستوى استعمال وتوزيع الأدوية وفي ما يتعلق بالتجارب السريرية والبروتوكولات المعتمدة في الغرض.

وأضافتا أنه تمّ إعداد إستراتيجية للنهوض بقطاع الصحة في إطار استشارة وطنية شارك فيها عديد الأطراف المتداخلة.

هذا ودعت ممثلتا وزارة الصحة إلى تطوير ودعم الصناعة المحلية للمنتوجات الدوائية باعتبارها تمكّن من تكوين مخزون استراتيجي يمكن بواسطته مجابهة مختلف الكوارث والجوائح دون تبعية لبلدان أخرى.

- **الاطلاع على رأي لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة:**

أكّدت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة أهمية ما تضمنه البروتوكول المعدّل من أحكام تتيح استفادة تونس كبلد مصدّر من تصنيع الأدوية في إطار نظام التراخيص الإجبارية وتصديرها إلى البلدان التي تحتاج إليها وكبلد مستورد من تحسين النفاذ إلى الأدوية المصنعة في إطار هذا النظام بأسعار منخفضة.

وانتهت اللجنة إلى الموافقة على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعدل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب الملكية الفكرية الخاصة بالتجارة، المعتمد بجينيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005.

III.قرار اللجنة:

قرّرت اللجنة الموافقة بإجماع أعضائها الحاضرين على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب الملكية الفكرية الخاصة بالتجارة، المعتمد بجينيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005، وهي توصي الجلسة العامة بالمصادقة عليه.

شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للجنة على عملها القيّم والآن ننتقل إلى النقاش العام قائمة أولية تضم كل من السيدات والسادة النواب: حسام محجوب، حاتم لباوي، فاطمة المسدي، ماهر الكتاري، بسمة الهمامي، سيرين مرابط، عبد الحليم بوسمة، صالح السالمي، عبد الستار الزارعي ومحمود شلغاف.

المصدح إلى السيد حسام محجوب عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق.

السيد حسام محجوب

شكرا السيد الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب بالسيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات والوفد المرافق لها،

يعرض علينا اليوم مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعدل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب الملكية الفكرية الخاصة بالتجارة المعتمد بجنيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005 حيث يهم هذا التعديل الأحكام المتصلة ببراءات الاختراع التي تصنف ضمن الملكية الصناعية.

مثلت الشروط التي فرضتها هذه الاتفاقية حائلا دون مساهمة نظام الرخص الإجبارية بصورة فعّالة في معالجة مشاكل الصحة العامة وتحسين النفاذ إلى الأدوية بأسعار معقولة لا سيما في البلدان التي لا تمتلك القدرات على تصنيع الأدوية، من هنا يتنزّل تعديل الاتفاقية بإضافة الفصل 31 مكرر للبروتوكول التعديلي.

إن الهدف الأساسي من هذا التعديل هو الحفاظ على الصحة العامة للإنسان في مفهومها الشامل تماشيا مع الفصل 43 من الدستور الذي ينص على أن الحق في الصحة هو حق دستوري.

فعند ارتفاع أسعار الأدوية أو عدم توفرها وافتقار البلدان القدرة على التصنيع فإن توسيع الحالات التي تخوّل اللجوء إلى التراخيص الإجبارية ضمن البروتوكول المعدل لاتفاقية تربس من شأنه إتاحة إمكانيات أفضل للنفاذ إلى الأدوية بأسعار معقولة حفاظا مثلما ذكرنا على الصحة العامة للمواطن.

وطنيا، سيمكّن هذا البروتوكول المعدل تونس من توريد المنتجات الصيدلية المصنعة في دول أخرى عبر التراخيص الإجبارية بأسعار معقولة للحفاظ على انتظام تزود السوق المحلية.

كما سيمكّن بلادنا كبلد مصدر للأدوية من تنمية صادراتها من المنتجات الصيدلية في إطار التراخيص الإجبارية إضافة إلى تعزيز الفاعلية في معالجة مشاكل الصحة العامة وكذلك المساهمة في تحسين نفاذ للأدوية في البلدان النامية.

السيدة الوزيرة، لن أتطرق إلى الإشكاليات التي تهم وزارة التجارة فيما يتعلق بالأسواق الحرة واستراتيجيات دفع الاستثمار وتنمية الصادرات التزاما بموضوع الجلسة العامة ولكن وجب علي مخاطبتكم كعضو حكومة.

إن علم التشريع الذي وضع نصوص قانونية وتنقيح وإتمام أخرى هو فعل مشترك في جميع مراحله بين كل وظائف الدولة من

وظيفة تشريعية تنفيذية وقضائية وليس حكرا على الوظيفة التنفيذية. فالقانون يصدر باسم الشعب وليس باسم وظيفة أو أخرى.

لذلك وفي إطار مراجعة المنظومة التشريعية التي نشتغل عليها اليوم وأمام تراكم مقترحات القوانين التي يتقدم بها السادة النواب استجابة لمطالب ومشاغل شعبنا وجب عليكم كوظيفة تنفيذية مزيد التنسيق مع الوظيفة التشريعية في جميع مراحل إعداد القوانين حفاظا على جودة النتاج التشريعي وحفاظا كذلك على مبدأ الأمان القانوني.

أخيرا، إن موضوع التصدي لظاهرة التجارة الموازية وكيفية إدماجها في الدورة الاقتصادية المنظمة كذلك موضوع مراقبة مسالك التوزيع وموضوع دفع الاستثمارات وتنمية الصادرات تعد من أبرز المواضيع التي نحن في انتظار نصوص وتنقيحات القوانين منكم كوظيفة تنفيذية لإيجاد حل لها مع التأكيد على ضرورة صنع وبلورة خطاب واضح ومحفّز على خلق الثروة والقيمة المضافة ودفع التنمية في البلاد وهذا ما ينتظره شعبنا اليوم مع محاسبة كل من أجرم في حقه، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية له ست دقائق.

السيد حاتم لباوي

مرحبا بوزارة التجارة،

شكرا سيدي الرئيس،

الاتفاقية ذات فائدة خاصة أنها تمس إنتاج الدواء الذي بات مفقودا وتمس الأسعار أمام قدرة شرائية أصبحت ضعيفة ونسبة تضخم 7 بالمائة وأمام نمو لا يتجاوز 0،2 بالمائة وأمام ميزان تجاري 1717 – مليار ونحن أمام أزمة اقتصادية بات من الضروري التفكير في تخفيض النفقات العمومية، عدة أموال تذهب هباء منثورا، عدة أموال موجهة إلى السيارات والبنزين، عدة أموال موجهة في الكهرباء والتبريد، لا توجد إدارة خالية من التنوير في وضح النهار والمكاتب مفتوحة والمكيفات تشتغل كل هذا ساهم في ارتفاع نسبة التضخم. إذا أردنا اليوم أن نخفض من التضخم و7 بالمائة يعتبر معقولا أمام تركيا وأمام مصر التي تبلغ 20 بالمائة يجب الضغط على النفقات العمومية ويجب دفع الاستثمار الخاص والاستثمار العام ويجب التخفيض من الضريبة ويجب الاستماع إلى علماء الاقتصاد التونسيين، الأشخاص الذين يفهمون في الاقتصاد لا الأشخاص التي تنضر حتى نتجاوز هذه الأزمة ولعلنا نصل إلى 4 بالمائة النسبة التي وضعها البنك المركزي كحلم أو كهدف.

75 بالمائة من قيمة الصادرات موجهة نحو أوروبا بينما أوروبا تعاني بدورها من أزمة اقتصادية وعليه بات من الضروري التوجه إلى أسواق وعوالم أخرى وهذا ما نراه في سياسة السيد رئيس الجمهورية.

سيدتي وزيرة التجارة،

السوق الحرة بالقصرين، أثناء تدارس ميزانية 2023 وعدونا بالسوق الحرة بالقصرين قد تمت برمجتها لكن إلى هذه الساعة لم تر هذه السوق، حلم القصارنية، النور.

هذه السوق الحرة ستضخ أموالا طائلة للدولة، أموال "الكنترة" للخزينة مما سيساهم هذا في تراجع نسبة التضخم وارتفاع النمو ولو قليلا.

سيدتي الوزيرة، هناك موضوع آخر حارق وربما "c'est un sujet tabou" ولم يطرق بابه في عديد المرات وهو بيع الملابس المستعملة "الفريب" جميع الطبقات الاجتماعية تشتري من "الفريب". البائع الذي نشتري منه يذهب إلى معمل "الفريب" يأخذ شاحنة أو سيارته الخاصة ويشتري الملابس وينتصب بالأسواق لكن لو أمسكه الأمن بالطريق يأخذ منه السلع والسيارة وهذا ما لم أفهمه وكم من ضحية من صغار التجار الذين أضاعوا سياراتهم وأرزاقهم يقولون نشتري من المعمل وننتصب بالسوق فالدولة لا تحاسبه في السوق وربما يشتري منه الوزير والأمني لكن لو أمسك به الأمن في الطريق يفتكون له السيارة والسلعة بأي موجب قانوني؟ هذه معادلة غريبة ثم يدفع أتاوة في بعض الأحيان للذهاب للسوق لأنه يحق له الانتصاب في السوق لكن إذا وجد في الطريق يفتكون له السلع يعني لو كان بحوزتك مخدرات في الطريق يتم القبض عليك ولكن لو تنتصب بها في السوق يتم اعفاءك.

الرجاء السيدة الوزيرة البحث في هذا الموضوع ثم معامل الملابس المستعملة "الفريب" لماذا تبقى الرخص حكرا على بعض الأشخاص، عمموا هذه الرخص ولدينا عدة أشخاص قاموا بتوجيه مطالب للحصول على الرخص ولكن لم تنتفع بحقوقها، السيدة الوزيرة حان الوقت لدراسة هذه المواضيع المسكوت عنها.

قبل أن أنهي أعود بك السيدة الوزيرة مرة أخرى إلى الخبز المدعم إلى حد هذه الساعة المخابز تشتكي من الحصول على أموالهم، أموال الدعم كيف تريدون منهم مواصلة البيع بالخسارة، سيغلقون المخابز وهكذا ستتكون أزمة في البلاد وما سينجر عنه سيكون سيئا.

ثم من يبيع الخبز غير المدعم محلات بيع الحلويات أو المخابز لا بد أن يخضعوا إلى قوانين فسعر الخبز مرة 300 مليم وغدا 800 مليم فحتى ميزانها لا نعرفه اليوم اسمها "petit pain" وغدا "mini baguette" والمواطن يشتري غصبا عنه فأنا عندما لا أجد الخبز على الساعة الرابعة مساء أضطر إلى شرائه حتى بـ 800 مليم.

وقبل أن أنهي سأحيد عن الموضوع للضرورة، سيدي وزير الصحة هناك مرضى تونسيون في مستشفيات تونس اليوم يتوجهون لصب الدم.

اليوم الصحة العمومية في تونس تفتقر إلى مصفاة دم " filtre de sang " لكي يتمكنوا من صب كريات الدم الحمراء والموت يهددهم فإننا بهذا وصلنا إلى الخطوط الحمراء، فالرجاء من السيد وزير الصحة، السيد رئيس الحكومة، السيد رئيس الجمهورية الالتفات إلى هذه الفئة، مرضى الدم هم يعانون من مشكل كبير.

أجدد ترحابي بكم تحت قبة البرلمان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة فاطمة المسدي غير منتمية لها ثلاث دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة،

السوق التجارية تحسن اليوم في المواد الأساسية وهذا جيد في انتظار أن تتحسن الاستثمارات والتجارة في تونس لأن المناخ الاستثماري خاصة في التجارة يتطلب العديد من التشريعات الجديدة والقوانين التي نحن مستعدون أن نعمل عليها ليلا نهارا لتحسين المناخ.

اليوم لن أتحدث عن هذا القانون أو السياسة العامة للتجارة والتي أنا متأكدة أننا متوجهون نحو سياسة الإصلاح ولكنني سأتحدث عن التصرف وخاصة في مسألة الغرف التجارية.

أنتم تعلمون سيدتي الوزيرة أن القانون عدد 75 لسنة 2006 المتعلق بغرف التجارة والصناعة التي هي مؤسسات عمومية ذات مصلحة اقتصادية لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لإشراف الوزارة المكلفة بالتجارة، لكن هيئات غرف التجارة والصناعة في قانونها يتم انتخابها لمدة خمس سنوات ومثلما تعلمين سيدتي الوزيرة الهيئات الحالية لغرف التجارة منتخبة منذ أفريل 2007 يعني منذ أن كان منذر الزنايدي وزيرا للتجارة.

يعني هيئات منذر الزنايدي موجودة إلى حد الآن ولم يتم تجديد أو حل هذه الهيئات وقد يمس بالأمن في مسألة التصرف وغيره في هذه الغرف خاصة أن ما تعيشه العديد من الغرف كصفاقس وتونس على مستوى التسيير وخاصة الهيئات غير الشرعية عمد تعطيل مصالح ونشاط الغرف وافتعال خلافات مع الإدارة وهو ما يضر بالغرف التجارية فالمطلوب تدخل عاجل من سيادتكم دون انتظار تقرير لجنة البحث أو الإجراءات الجديدة أو التفقدية بل يجب حل هذه الهيئات في انتظار انتخابات أو غيره فنحن غير مستعدون للقيام بحملة انتخابية لمنذر الزنايدي عن طريق هذه الهيئات.

بالنسبة إلى الهيئات الحالية التي تعطل المرفق العمومي بودنا بعد مهمات التدقيق إبعاد هذه المؤسسات عن التجاذبات السياسية وتفعيل دورها خاصة التدقيق في المهمات بالخارج والتعامل مع الدول الأجنبية في مستوى هذه الغرف.

لا بد من حلول لتمويل هذه الغرف وتجويد حوكمتها وإرجاع غرفة التجارة والصناعة إلى دورها كمؤسسات دعم وسند للمؤسسات الوطنية يعني عندما أرى أسواقا في صفاقس مثل سوق في حي الدرابك مغلق وخالي من التجار...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار له خمس دقائق.

السيد ماهر الكتاري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق،

قبل كل شيء وقبل انطلاقي في الحديث عن مشروع هذا القانون أردت أن أذكر أن وزارة التجارة هي أول وزارة يظلمها المواطنون والمستهلكون لأنه في الآخر والأخير المواطن يشتري من البائع أو المحلات ومن أقرب مزود له فبالنسبة إليه وزارة التجارة هي المسؤولة عن ذلك المنتوج.

أردت رفع اللبس لأن وزارة التجارة مهمتها المراقبة فقط وتجد منتوجات تابعة وزارة الاقتصاد ووزارة الصناعة ووزارة الفلاحة وفي كثير من الأحيان كل شيء نضعه تحت مسؤولية وزارة التجارة وفي آخر الأمر لا دخل لها في عدة وضعيات موجودة وهذا اللبس لا بد من رفعه ولو قليلا.

بالنسبة إلى هذا القانون أردت طرح سؤال ما هي الدول التي لم توافق إلى حد الآن على البروتوكول التعديلي؟ فالـ 27 دولة التي لم توافق على هذا البروتوكول لديها اختراعات محمية، هذا التعديل يجب أن يمر لأنه مهم بالنسبة إلى تونس لكن لا بد أن نحث 27 دولة خاصة إذا كانوا يملكون الأغلبية في الاختراعات المحمية أن ينخرطوا في البروتوكول هذا ومعرفة 27 دولة شيء مهم جدا.

أردت أن أسأل، أعرف أنه وقع مسح للمخابز في وزارة التجارة ونعرف أن عديد المخابز تتمتع بـ"des quotas" في حين أنها لم تعمل يوما وتشتري الطحين "PS-7" و"PS" بأسعار تفاضلية وتبيعهم في السوق السوداء.

أردت أن أعرف أين وصل هذا المسح لأننا على أبواب دخول فصل الصيف وفي هذا الفصل يأتي 10 ملايين سائح وهناك مخابز أغلقت وأخرى غير موجودة، فبهذا النسق سنجد أنفسنا في إشكال فلا بد من تفادي هذا الإشكال.

وعدة مخابز بدأت "la saison estivale" وطلبوا من وزارة التجارة التمتع بـ "des quotas exceptionnels" حتى يكتمل المسح وإلى حد الآن لم ينتفعوا بشيء ويعيشون في وضعية تجبرهم وأكرر قولها تجبرهم على استعمال طرق ملتوية للتمتع بـ "PS" و"PS-7" فالناس تلتجئ عنوة إلى المسائل غير القانونية فيجب أن نجد حلا لهذا قبل انتهاء هذه الجلسة العامة.

أردت لفت انتباه السيدة الوزيرة، الشركات التابعة لوزارة التجارة سأذكر شركة اللحوم لأننا على أبواب عيد الإضحى أردت أن أتساءل عن التحضيرات بالنسبة إلى عيد الإضحى وكيف حال الأضاحي وهل هناك توريد أم لا ولو أن الوقت متأخر؟

أقوم دائما بزيارات لهذه الشركات وشركة اللحوم ما دامت تابعة لوزارة التجارة أعرف أن لديها مشاكل مالية ولكنها تحل بسرعة.

أطلب من السيدة الوزيرة أن تأخذ الشركات التابعة لوزارة التجارة الواحدة تلو الأخرى لحل مشاكلها لأن الحلول موجودة وسهلة جدا لكي لا تكون هذه الشركات عبئا على المجتمع الوطني وعلى جميع التونسيين وعندما تكون لديهم ديون من الممكن أن تتحسن بسرعة أكثر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية لها ثلاث دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات وكل الإطارات المرافقة لها والحاضرة معها اليوم،

يشهد العالم تحولات جذريّة جديدة وبروز تحالفات ومعاهدات جديدة، عالم جديدة تحكمه دول جديدة تمتلك شروط التحكم في السياسات الدولية وتونس ككل الدول عليها أن تراجع سياساتها

وتحالفاتها من أجل ضمان حظها في امتلاك الشروط الاقتصادية والتجارية الجديدة التي تضمن سيادتها وفي نفس الوقت تضمن استقلاليتها وتعود على الشعب بالمنفعة.

وما المصادقة على هذا البروتوكول المعطل منذ 2005 إلا بدايات طيبة في السياسات الجديدة فأزمة كوفيد 2019-2020 كشفت حقيقة البطء في مثل هذه الاتفاقيات.

نثمن لتونس مراجعتها لسياستها التجارية الخارجية والدولية وأن تكون في مصاف الدول المتقدمة لأسباب أولها ضرورة لأن العالم بأسره يعيش تغيرات جوهرية على مستوى الاتفاقيات والمعاهدات.

ثانيا وهذا من باب الفخر والانتماء الوطني أن أكبر المخابر العالمية تدار بعقول تونسية وهاته الطاقات البشرية التونسية تستدعي أيضا أن تكون دولتها سباقة مثلها على مستوى علمي وعلى مستوى البحوث العلمية.

ثالثا، أن طبيعة الأمراض التي تهدد الشعب التونسي بكل فئاته تفرض على الدولة أن تعدل بوصلتها من أجل ضمان صحة جيدة لمواطنيها وتوفير الأدوية النادرة أكثرها فضاعة هو الزهايمر المهدد لإنسانية الإنسان ودواء السرطان الذي لم يستثني أية فئة بعد أن أصبح يهدد الرضع والأطفال والكبار وكبار السن وتستدعي الأدوية الموجودة في تونس اليوم التدخل العاجل أيضا لأن هناك دولا سبقتنا بأشواط على مستوى توفير الأدوية الرحيمة على صحة الإنسان بينما مازلنا هنا في تونس نستعمل أدوية مدمرة للخلايا كالأشعة الليزرية التي تخلّى عنها العالم واستبدلها بحبوب رحيمة تقتل الخلايا المريضة وتبقي على الخلايا الجيدة لذلك حتى على مستوى الصحة وجب مراعاة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار لها أربع دقائق.

السيدة سيرين المرابط

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

أريد أن أبدأ بقصة يعرفها "les développeurs web" وتسمى " yet another website" وهي عبارة تقال حين ننشئ موقع واب لا يقدم أية إضافة وقياسا بحديثنا اليوم "yet another" اتفاقية بغض النظر عن محتواها ومضمونها وأبعادها والآفاق التي قد تفتحها للدولة عامة ولأفراد هذا الشعب المكلوم خاصة.

هل أن هذه الاتفاقية من أولويات الشعب؟ هل هي ما ينتظره منا الشعب والناس الذين انتخبونا؟ الى متى سنبقى دائمي التكرار للسادة أعضاء الحكومة الموقرين بأن يقدموا لنا مشاريعهم كالفصل 410-411 ومجلة الاستثمار وقانون الصرف والفصل 96 إلى آخره.

وماذا نناقش اليوم؟ في الملكية الفكرية!

سأستغل الفرصة اليوم السيدة الوزيرة وأنقل لك نبض الشارع ماذا فعلنا في الخروف؟ أظن أنك قد سمعت بهيستريا الخرفان لدى الشعب السيدة الوزيرة.

ماهي الاستعدادات التي قامت بها الوزارة للضغط على الأسعار وتوفير الأضاحي؟ وماذا فعلنا في مشكلة المواد الأساسية السكر والزيت والسميد والقهوة التي ما زالت النسب التي تسند فيها لبعض الجهات قليلة جدا ولدي ملف سأقدمه لك بعد الجلسة في هذا الصدد.

ماذا فعلنا في منظومة الثياب المستعملة "الفريب"؟ حيث أن 90% من الشعب يلبس منه ولم يعد الفقير قادرا على الشراء منه لأن الأسعار أصبحت مشطة للغاية.

ماذا فعلنا في الإصلاحات الاقتصادية والتجارية؟ حقيقة في الواقع لا نلتمس أي تغيير على أرض الواقع فصفوف الخبز والسكر هي نفسها وهذا يؤكد كلام السيد رئيس الجمهورية الذي قال أن اللوبيات داخل الإدارات كأسراب الجراد تأتي على الأخضر واليابس.

ماذا فعلنا السيدة الوزيرة في عدة مسائل أخرى ليس ملائما اليوم طرحها جميعا.

نرجو من السيدة الوزيرة أن تتفاعل معنا في الإجابات ولا تقتصر على الجملة الشهيرة التي اعتدناها الوزارة أبوابها مفتوحة وسيأتيكم الرد عبر الأجوبة الكتابية.

لا يمكن أن أختم مداخلتي دون أن أعرج على أم القضايا العادلة وحق الشعوب في تقرير مصيرها وشعب الجبارين الذي يباد فوق أرضه على مرأى ومسمع المجتمع الدولي الذي نمضي معه الاتفاقيات التي لا تحترم ولا تطبق إلا على الضعيف وخدمة لمصالح القوي.

تبيّن أنّ منظومة حقوق الإنسان هي كذبة تستعملها الدول الاستعمارية ضد الشعوب المحتلة والتي يقع السطو على ثرواتها وعلى أرضها وكان بودي لو أن هذه المنظومات التي تزعم أنها تدافع عن الحقوق والحريات والتي نراها كلما يقع إيقاف شخصية في تونس تقوم لتعبر عن قلقها وانشغالها العميق وتتجرأ على سيادتنا وشأننا الداخلي، أين هي في ما يحدث في رفح؟ لا أرى لا أسمع لا أتكلم.

وفي الختام سمعت أن السادة الزملاء يمررون وثيقة استعجال نظر لمقترح تنقيح المرسوم عدد 54، أردت ان أقول لكم السادة الزملاء أن من أولويات الشعب التونسي والبرلمان التونسي أيضا استعجال النظر في مقترح قانون تنقيح الفصل 60 من المجلة الجزائية والذي سيعتبر أن التطبيع خيانة عظمى وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الحليم بوسمة غير منتمي له ثلاث دقائق.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا سيدي الرئيس،

تحية طيبة للسيدة الوزيرة وللوفد المرافق،

في البداية نؤكد على ضرورة تكثيف مثل هذه الاتفاقيات التقنية التي تفسح المجال للمؤسسات التونسية لتصنيع وتثمين براءات الاختراع، ولئن حرمنا تأخير المصادقة على هذه الاتفاقية من فرص هامة وهو ما يجب تلافيه مستقبلا وتحمل كل الأطراف مسؤوليتها في عدم تعطيل مشاريع قوانين ترجع بالنفع على الدولة وعلى البلاد.

ومن جهة أخرى السيدة الوزيرة نريد أن نستغل فرصة وجودك معنا لكي نتساءل ونستوضح على بعض النقاط، أولها، ونحن على أبواب موسم صيفي يشهد ذروة استهلاك التونسيين في عديد المواد

الأساسية ومع ذروة الموسم السياحي فماهي استعدادات الوزارة لتزويد وتعديل السوق؟

وكذلك بالنسبة الى عيد الأضحى المبارك كل مؤشرات أسعار اللحوم الحمراء تؤكد أن أسعار الأضاحي ستكون غير مسبوقة هذه السنة ولا يمكن أن تتماشى مع المقدرة الشرائية للمواطن التونسي فماهي استراتيجيتكم أولا للتحكم في الأسعار وفي وضع مخطط لتوفير الأضاحي خلال السنوات القادمة بأسعار مقبولة؟

السيدة الوزيرة، لا زالت مسالك التوزيع ورغم كل الحملات المشتركة التي تقومون بها غير مسيطر عليها وتكرّس المضاربة والترفيع في الأسعار لذلك نؤكد مرة أخرى على أن الحل الوحيد اليوم لمقاومة هذه الأسعار هو تنقيح قانون المنافسة والأسعار بهدف الحد من هوامش الربح.

يبقى تزويد وتعديل السوق والتحكم في الأسعار مسؤولية حصرية للدولة ويجب الضرب على أيادي كل العابثين بقوت التونسيين والاضطلاع بهذه المهمة وفق انتظاراتهم.

يجب الحد من التوريد والتوريد العشوائي الذي يستنزف مداخيل الدولة من العملة الصعبة ويضرب على أحقية المنتوج التونسي في التواجد في الأسواق التونسية.

الحد من التوريد يجب أن يكون بتطوير الإنتاج وإيجاد حلول لدعم منظومة الإنتاج الفلاحي خاصة لتحقيق الأمن الغذائي وضمان توفر الإنتاج في السوق التونسية.

وختاما، يجب مزيد العمل على تنمية الصادرات التونسية نحو أسواق جديدة واعدة وتثمين المنتوج التونسي للتصدير لما للتصدير من دور في دعم حاجيات البلاد من العملة الصعبة وإعادة إنعاش الاقتصاد. وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صالح السالمي عن كتلة صوت الجمهورية له ست دقائق.

السيد صالح السالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

أسعد الله يومكم جميعا،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

السادة والسيدات،

ما يؤسفني اليوم أن أتحدث من جديد عن قوارب الموت وأنقل ما عاشته جلمة البارحة من وجع وفاجعة وألم بعد غرق مركب رحلة الموت الذي غيب خيرة شباب المنطقة، العام الفارط في سبالة أولاد عسكر واليوم في جلمة كل دار فيها بكاء وكل "دشرة" فيها وجع وكل أم ثكلى قلبها دامي وجراحها لا تلتئم.

اليوم الألم كبير في دوار الخضاورية أولاد خلفة جلمة بعد غرق مجموعة من الشباب على بعد 47 كيلومتر من التراب الإيطالي.

يخبّر هذا الشباب الهجرة خلسة ويجازف ويركب البحر دون دراسة العواقب بعدما يئس وانسدت أمامه الأبواب مقابل انعدام كلي للتنمية والبنية التحتية والمرافق الحياتية الأساسية وهنا أستحضر مقولة الشاعر:

"إن لم تستطع دفع منيّتي دعني أبادرها بما ملكت يدي"

إذا لم تقدر الدولة أن توفر هذه المستلزمات الضرورية دع هذا الشباب يستثمر مؤهلاته وإمكانياته، كيف؟ تعرف تونس جميعها أن جلمة هي منطقة فلاحية بامتياز وكانت هي الأولى وطنيا في توفير اللحوم الحمراء واليوم عزف أغلب الفلاحين عن هذا النشاط لعدم توفر الأعلاف فخسر الفلاحون وخسرت الدولة والضريبة يدفعها المواطن.

فالمواطن اليوم يرى اللحم في واجهات المحلات بلافتة كبيرة جدا محدّدة سعر الكيلوغرام الواحد بـ 48 و49 و50 و51 و52 دينار أو خروف العيد الذي أصبح كابوس العائلة التونسية اليوم وهذه الأيام لا نتحدث إلا عنه لك الله يا مواطن فالشباب حلم مع مسار 25 جويلية وحلم بتوجهات ومشاريع جديدة وعمل بمقولة توفيق الحكيم "لنا الحلم كي لا تقتلنا الحقيقة" لكن للأسف الشديد شبابنا في جلمة والسبالة حلم ولكن قتلته الحقيقة.

ويعرف كل التونسيين أن جلمة والسبالة هي الأولى وطنيا من حيث المائدة المائية كما وكيفا لكن المواطن يفتقر حتى الى شربة ماء.

وقلت في أكثر من مناسبة أرجو من السيد وزير الفلاحة التدخل من أجل رفع تحجير حفر الآبار عن دائرتي وإني من هذا المنبر أرفع الى سيادة رئيس الجمهورية نداء المواطنين برفع هذه المظلمة في حقّ أبناء دائرتي في توفير الماء الصالح للشراب ورفع تحجير حفر الآبار حيث يرى المواطن الماء معلبا ويمر أمام منزله الى الولايات المجاورة وهو عطشان والدليل على ذلك الحي الشمالي في جلمة تمر عبره القنوات الموصلة للماء الصالح للشراب للمناطق المجاورة بينما حيّ كامل يضم الآلاف عطاشى وممنوع من الحلول الذاتية.

لذلك الشباب في دائرتي يهاجرون خلسة ومواطنونا كادحون ويحبون العمل ولكنهم لا يجدون أي دعم معنوي أو لوجستي.

أعود إلى السيدة الوزيرة وأريد أن أقول لسيادتكم، إنّ حقّ جلمة والسبالة مهضوم كثيرا فيم يتعلق بوضعية توزيع مادة القمح اللين "فارينة" المعدة لصنع الخبز والنقطة الثانية في توفير مادة العلف.

السيدة الوزيرة، لدينا فلاحون يرعون 2000 و3000 و4000 رأس غنم أو خرفان ولديهم التزامات حكومية أو مع مؤسسات في الدولة في توفير اللحوم واليوم لم يستمروا وأصبحوا عاجزين عن توفير اللحوم لعدم توفر العلف.

وإذا فكرت الدولة في المواطن فعلا وتريد تخفيض سعر اللحوم الى مستوى مقبول أو معقول عليكم بدعم الفلاحين في سيدي بوزيد وفي جلمة على وجه الخصوص.

ختاما أيها السادة الكرام، كل التعازي والمواساة لأهالينا بالخضاورية جلمة رحم الله ريان بن محمد خضراوي وسليم بن الصحبي خضراوي وسامي بن رشيد شيحاوي ومحمد عزيز بن حسين رزق الله اهاليهم الصبر وأقول لأمهاتهم صبرا جميلا وشكرا جزيلا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل له سبع دقائق.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا سيدي الرئيس،

أولا وقبل كل شيء لابد أن نترحم على شهداء فلسطين وغزة الأبية التي فضحت هذا العالم الإمبريالي وحقوق الإنسان والحريات والديمقراطية سقطت على أسوار غزة وفي أحيائها فرحم الله شهداء غزة وشهداء فلسطين.

السيدة الوزيرة، مرحبا بك مرة أخرى تقريبا هذه المرة الثالثة أو الرابعة التي تأتينا فيها تحت قبة البرلمان فنرحب بك وبالطاقم المرافق لسيادتك.

مشروعنا اليوم قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية الى البروتوكول المعدل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، جيد وممتاز لكن لنتحدث عن بروتوكولنا الداخلي.

صدقيني السيدة الوزيرة لا أعتقد إن كان هناك نائب لا يتحدث مع سيادتك أو مع أي وزير أو مع الحكومة ككل بحرقة وما نخاف منه وقد ناهز هذا البرلمان اليوم تقريبا السنة وثلاثة أشهر وفي كل مرة يحضر فيها وزير أو الحكومة وكأننا نكرر نفس الكلام وكأننا وقعنا في فخ التكرار وقد كرهنا ذلك السيدة الوزيرة والكلام واضح.

فنحن كنواب حين نتحدث مع سيادتكم او مع أي وزير فلا غاية لنا ولا همّ لنا سوى تبليغ صوت المواطن ومن يعرف المواطن؟ ولا نلومكم على هذا، على المسؤول أن يباشر ميدانيا والمسؤول مهما كان بداية من الوزير الى الحاجب، من الطبيعي ان ينزل للميدان ويرى الواقع الذي يعيش فيه النائب.

فالنائب دون العودة الى المواطن لا يصلح أن يكون نائبا ومن المستحيل أن يكون نائبا فنحن نعرف الواقع جيّدا ونسمعه ونتداوله ونعايشه مع المواطن.

سيدتي الوزيرة، لا نهاجمكم ولا نريد مخاصمتكم وقد قلنا لكم أننا في سفينة واحدة فإذا نجحت الحكومة فقد نجح البرلمان وإن ارتاحت الحكومة فالبرلمان سيرتاح أيضا.

يرد على النائب يوميا قرابة الألف مطلب ومكالمات هاتفية من المواطن الكريم وسأحاول أن يكون كلامي مجديا على الأقل لأن الحديث ذو شجون فإن أبحرت في كلمة يمكن أن تبني عليها محاضرة.

فخلاصة الحديث الذي أردت أن أقوله لا نريد تكرار الحديث وهذا مثال فتقريبا تأتين الى هنا للمرة الثالثة او الرابعة وأتحدث معك عن ماذا أتحدّث معك؟ كمثال التجارة الموازية ماذا فعلت فيما يتعلق بهذا الموضوع السيدة الوزيرة؟ فالدولة التونسية تبحث عن الجباية فهذا غير معقول إننا نشعر وكأننا نخادع المواطن وهذا مطلب المواطن، يتساءل ماذا فعلت في التجارة الموازية السيدة الوزيرة وعن الأسواق الحرة التي تحدّثنا عنها لعشرات السنين، أين هذه الأسواق الحرة؟

هل تعلمين أن المواطن التونسي عند ذهابه إلى بن قردان وكأنه يذهب الى دولة أجنبية؟ أتساءل ما معنى هذا؟ وسأقول ما قاله المواطن وهو ليس كلام عبد الستار زارعي، المسؤول رجل الدولة النائب، هل تعرفون ماذا يتحدث عنكم المواطن؟ يقول بأنكم لوبيات وأنكم مساهمون في الفساد في الدولة، عند دخولك لمدينة بن قردان وترى المستودعات أعانهم الله، عليكم إيجاد طريقة مثلى لمالكي المستودعات في بن قردان، فهم يبيعون العجب العجاب، تجد كل شيء في تلك البلاد الا أمك وأباك أعانهم الله ووفر رزقهم، لكن نريد حين يأتي التونسي المفقر من بنزرت وسيدي بوزيد للاسترزاق والربح 100 او 200 دينار فمنذ مغادرته بن قردان وكأنه قادم من دولة أجنبية يقومون باستنزاف ماله يمينا ويسارا وتبدأ الرشوة من هنا وهناك فهل يعقل هذا؟ فهل هذه هي الدولة؟ فقد وصلت التجارة الموازية 60% ومن ضربت؟ ضربت الفلاح.

فما ينتجه الفلاح بجميع أنواعه من البصل الى الزيتون تقدّر تكلفته بحساب الأورو وبالدولار بينما حين البيع يقع التقدير بحساب الدينار التونسي وهل تعرفون من يسيطر على رخص التصدير والتوريد؟ لوبي فاسد، أربع عائلات وهذا الغلاء والشطط، حرروا السوق.

لا وجود لما يسمى مراقبة الأسعار في أوروبا وقد عشت في أوروبا ورغم أن دخل المواطن يقدر بثلاثة أضعاف دخل المواطن التونسي والمعيشة في أوروبا أقل من تونس السيدة الوزيرة، -من فضلك عليك التركيز معي-وأريد أن أذكرك بمطلب في سيدي بوزيد فيما يخص معمل الزيت النباتي ماذا حصل في شأنه؟ فقد كان الوحيد الذي يمول أهالي سيدي بوزيد ماذا حدث بشأنه؟ حيث صدر في شأن صاحبه حكم البراءة أو الله أعلم بما حدث فهل تمت حلحلة مشكلة معمل التعليب بسيدي بوزيد، عليكم تزويد سيدي بوزيد بالزيوت النباتية؟ فالتوزيع في هذه الولاية غير عادل على مستوى الجمهورية والأمر نفسه على مستوى المعتمديات داخل سيدي بوزيد، اعدلوا رحم الله والديكم، شكرا وبارك الله فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمود شلغاف غير منتمي له تسع دقائق.

السيد محمود شلغاف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

صباح الخير جميعا،

صباح الأمل بالنصر القريب لشعب الجبارين، الشعب الفلسطيني الصامد في فلسطين وخاصة في غزة العزة.

أصبحنا نرى انتصار المقاومة الفلسطينية بالملموس على أرض الواقع خاصة بعد العملية النوعية التي قامت بها المقاومة يوم الأحد 26 ماي الفارط، فقد قامت المقاومة بأسر عدد من الجنود الصهاينة دون اعتبار القتلى والجرحى وعلى إثرها قام العدو الصهيوني بجرائم إبادة في مخيمات اللاجئين في رفح لم تحصل في تاريخ البشرية.

وهذا يعتبر ضريبة من الضرائب الكثيرة التي يقوم بدفعها الشعب الفلسطيني من أجل تحرير أرضه من المحتل الغاصب.

وأثبت لنا التاريخ أن الشعوب تدفع ضرائب غالية في سبيل تحررها كمثال الشعب الجزائري الشقيق الذي دفع قرابة المليون والنصف شهيد من أجل استقلاله وقدم الشعب الفيتنامي تقريبا نفس العدد من الشهداء من أجل نيل حريته.

سيدتي الوزيرة، بالنسبة الى اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتي تعرف باتفاقية "تريبس"، التعديل المعروض علينا للمصادقة بهم الأحكام المتصلة ببراءات الاختراع.

يتيح هذا التعديل إمكانية تصنيع المنتجات الصيدلية عبر نظام الرخص الإجبارية لتصديرها لأسواق بلدان أخرى في حاجة لها وغير قادرة على تصنيعها، وتوسع كذلك حالات منح التراخيص الإجبارية حتى تشمل كافة المنتجات المحمية ببراءة الاختراع.

لذا يساعد هذا التعديل على النهوض بالصناعات الدوائية ببلادنا بما يتيح من إمكانيات أوسع لتصنيع منتجات صحية تحتاجها البلاد بما يتيحه أيضا من تنمية صادراتنا من منتجاتنا الصيدلانية.

كما يوفر إمكانية توريد حاجياتنا الدوائية بأسعار معقولة لذا المصادقة على هذا البروتوكول المعدل تخدم مصلحة بلادنا.

لكن مع هذا من الضروري رسم استراتيجية وطنية واضحة من أجل النهوض بقطاع صناعة الأدوية وكذلك تبسيط الإجراءات الإدارية وتذليل الصعوبات أمام الكفاءات التونسية القادرة على الاستثمار في مجال الصناعات الدوائية.

سيدي رئيس المجلس،

زملائي النواب،

زيادة على دوره التشريعي نائب الشعب له دور رقابي بمعنى الإصغاء لمشاكل المواطنين وايصال أصواتهم للمسؤولين التنفيذيين لحلحلة الإشكالات والإخلالات والتجاوزات والمسؤول الذكي هو الذي لا يتجاهل المطالب المشروعة للمواطنين ويسعى إلى تلبية هذه المطالب في الظروف العادية قبل أن يصل الوضع إلى الاحتقان وهكذا يكسب ثقة المواطنين ويتحقق السلم الاجتماعي مما يشجع على الاستثمار والعمل والاجتهاد وتقدم البلاد.

وحين نأخذ كمثال جزر قرقنة ومطلب ارجاع الطائرة المروحية لنقل الحالات الصحية الاستعجالية لمدينة صفاقس والتي كانت موجودة من سنة 1992 الى سنة 2012.

تحدث نائب الشعب عن دائرة قرقنة عن هذا الموضوع عدة مرات تحت قبة المجلس وقام بمراسلات للسيد وزير الصحة العمومية والسيد وزير الدفاع الوطني ونبه أنه حادث طريق مريع أو أزمة قلبية حادة يمكن أن يؤدي الى وفيات لا لشيء إلا لأنه لا توجد طائرة للتسريع بنقلهم الى صفاقس لكن التجاهل كان سيّد الموقف.

ومع الأسف الشديد في المدة الأخيرة حدثت ثلاثة حوادث متواترة في قرقنة وأدت الى ثلاث ضحايا رحمهم الله ورزق أهالهم الصبر وعلى إثر هذا وقع حراك شعبي واحتقان وقتها فقط تكونت خلية أزمة واجتماعات ماراطونية ووجدت الحلول.

وهنا أريد أن أفتح قوسا من المؤسف والخطير بعد حصول الاتفاق وفي الليلة الفاصلة بين يوم الخميس 23 ماي 2024 والجمعة 24 ماي 2024 وقعت جريمة تتمثل في حرق خافرة بحرية تتبع الحرس البحري وتضمّ عونان من الحرس البحري والحمد لله أن لم يلحقهما سوء ولا يسعنا كمواطنين في قرقنة الا التضامن مع حرسنا البحري في مصابه الذي هو مصاب كل الشعب التونسي ونغلق القوس.

إذن وجدت الحلول وحصل الاتفاق وصيغ في محضر الجلسة وحين حصول الاتفاق في ظروف استثنائية ينتاب المواطنين الخوف في عدم تفعيله وهو خوف مشروع لأنهم واكبوا اتفاقيات سابقة وكمثال اتفاق في سبتمبر 2016 على إثر الحراك الذي حصل في قرقنة وتمثل في تخصيص مبلغ قيمته 5 مليون دينار سنويا تقوم بتوفيره المؤسسات التونسية للخدمات البترولية وشركاؤها من أجل تنمية جزر قرقنة وأمضى على هذا الاتفاق الإتحاد العام التونسي للشغل جهويا ومحليا ومركزيا واتحاد المعطلين عن العمل بقرقنة واتحاد الفلاحين محليا وجهويا ومركزيا وعدد من ممثلي المجتمع المدني بقرقنة بضمان ممثلي الدولة سبع وزارات وثلاثة نواب شعب من جهة صفاقس. لكن من 2016 الى الآن لم يقع دفع ولو مليم واحد كتفعيل لهذا الافاق ومع الأسف لم تقع متابعة الاتفاق الذي سقط في البحر.

بالنسبة الى الاتفاق الذي تم يوم الخميس 23 ماي 2024 في مركز ولاية صفاقس والمتمثل في تدعيم قسم الإنعاش بأطباء التبنيج والإنعاش للعمل 24/24 ساعة وتوفير آلة السكانار ومروحية لنقل الحالات الحرجة وزورق إسعاف ولئن نثمن الاتفاق ونقرّ بأن هناك مؤشرات إيجابية لتفعيله حيث وقع تفعيل البند الأول وتم إعداد البنية التحتية لمهبط الطائرة المروحية وصارت عملية بيضاء في الغرض فمن الضروري متابعة تفعيل الاتفاق وقد تعهد النائب عن دائرة قرقنة مع أعضاء المجلس المحلي للتنمية بقرقنة للقيام بالمتابعة.

وعلى أساس كل ما سبق أنبه الوظيفة التنفيذية الى المخاطر التي يمكن أن تتسبب فيها من فوضى وتهديد للسلم الأهلي فيما يخص مطلب قديم متجدد لمتساكني قرقنة وزوارها والمتمثل في حرية التنقل الى جزر قرقنة، وليس ضروريا أن أذكر بما قاله النائب عن دائرة قرقنة في مجلس النواب حول هذا الموضوع لكن أريد أن أعلمكم أن هناك أغلبية ساحقة من النواب في مجلس نواب الشعب مع هذا المطلب وصيغ الموقف في شكل عريضة سيقع إرسالها الى السيد رئيس الحكومة والسيد وزير الداخلية في القريب العاجل وأعلمكم كذلك بوجود حملة على مواقع التواصل الاجتماعي تحت عنوان "سيب قرقنة" وثلاث عرائض في قرقنة حول نفس الموضوع الأولى تهم المواطنين والثانية تهم أصحاب المهن الحرة والمستثمرين والثالثة تهم الجمعيات وان شاء الله حين إتمامها سيقع إرسالها الى الدوائر المسؤولة وحتى لا تفهمونا خطأ حرية التنقل الى جزر قرقنة لا يعني عدم التثبت في الهويات والقيام بالإجراءات الأمنية اللازمة والتصدي "للحرقة والتحريق" يتم عبر حماية شريطنا الساحلي، كل الشريط الساحلي التونسي بما فيه الشريط الساحلي لجزر قرقنة وشكرا على الاستماع.

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة للسيد المحترم نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب له ست دقائق.

السيد نجيب عكرمي

شكرا السيدة الرئيسة،

تحية للمقاومة الفلسطينية والمجد والخلود لشهداء التحرير ولأحرار العالم دفاعا عن قضية القدس وأرض فلسطين المحتلة،

مرحبا بالسيدة وزيرة التجارة والوفد المرافق لها،

مرحبا بالسادة الزملاء والحضور الكريم،

نحن اليوم نناقش قانون الملكية الفكرية في مجال التجارة وهو من المواضيع الرئيسية التي تفرض علينا كدولة تونسية أن نؤمن بضائعنا المحلية والوطنية فهي رمز السيادة وعنوان الهوية وربط شبكات التواصل الاقتصادي والثقافي مع بقية شعوب العالم.

وطالما كانت العلامة التجارية التونسية عنوانا للجودة والحرفية فهي ستظل كذلك بفضل مجهودات الصناعيين والحرفيين واليد العاملة التونسية المجتهدة والمثابرة في الداخل والخارج ولأدل على ذلك مدى جاذبية الكفاءات التونسية من المهندسين والأطباء والتقنيين للعمل بمختلف بقاع العالم في عديد القطاعات ذات القيمة المضافة وآخرها خاصة تكريم السيد رئيس الجمهورية للعالم التونسي الحاصل على جائزة نوبل في علم الكيمياء السيد منجي الباوندي فهنئه بهذا التكريم وهذه الجائزة تمثل شرفا لكل التونسيين.

السيدة الوزيرة، بقدر ما نثمن مثل هذه القوانين فإن ذلك يتطلب ضمان السيادة الوطنية وخاصة ضبط سياسة حمائية للاقتصاد الوطني والمنتوج الوطني وذلك بأن تحرص الدولة على ضمان التنافسية وحماية المنتوج والمستهلك التونسي ودعما لاستمرارية المؤسسات الصناعية والحرفية وغيرها التي تشهد بعض التعثرات والصعوبات خلال السنوات الأخيرة.

السيدة الوزيرة، عنوان السيادة يتطلب اتخاذ إجراءات وطنية ضرورية خاصة مقاطعة البضائع ذات المنشأ والداعمة للكيان الصهيوني ومنع التعامل مع الشركات او المؤسسات الداعمة لهذا الكيان المحتل للأراضي الفلسطينية والعربية وخاصة الجرائم التي يرتكبها في حق شعبنا في فلسطين ولتحقيق السيادة الوطنية في مختلف القطاعات لا سيما في الصناعات الدوائية والغذائية والطاقية باعتبار أنها المحاور الأساسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان سيادة وطنية حقيقية يمر حتما عبر هذه القطاعات الثلاثة وهي قطاع الغذاء والطاقة والدواء.

بمعنى أن هناك ثلاثة محاور أساسية كل دولة حينما تريد أن تضبط سيادتها واستقلاليتها لابد أن تكون لديها سياسة واستراتيجية وطنية في هذه المراحل الثلاثة وهي الغذاء والطاقة والدواء وهي المحاور الأساسية اليوم التي نراها عنوانا للصراعات والحروب الدولية في مختلف بقاع العالم ويكون ذلك عبر تظافر الجهود الوطنية وخاصة هياكل وزارة التجارة في تقاطع مع بقية الوزارات لا سيما الفلاحة والصحة والتعليم العالي.

يبدأ أولا بضمان مخزون استراتيجي في الغذاء وخاصة من الحبوب وذلك بتعبئة المخازن وحوكمتها وتكثيف الرقابة وتشجيع الفلاحين على إنتاج الحبوب وتحفيزهم بالمنح والقروض والترفيع خاصة في سعر القنطار لدى القبول في مخازن دواوين الحبوب خاصة أن الفلاح يشتكي دائما من ضعف سعر القبول لدى ديوان الحبوب فلا بد على وزارة التجارة العمل على ان يتلقى الفلاح قيمة مناسبة لمنتوجه من الحبوب في القنطار.

دعم المصانع التحويلية للمواد الفلاحية وضبط خارطة المسالك الفلاحية وحلقات الإنتاج خاصة تدعيم تدخل الدولة كطرف معدل لفوائض الإنتاج والحفاظ عليه من التلف لأننا نعلم أنه بحسب الدراسات تقريبا ما يعادل ثلث المنتوج الفلاحي يتم اتلافه في الأسواق المركزية وتلاحظون البضائع والمنتوجات الفلاحية التي تتلف يوميا في السوق المركزي ببئر القصعة وغيرها من الأسواق بمختلف جهاتنا والمفروض أن يكون هناك طرف ثالث يتولى قبول المنتوجات الفلاحية او فوائض المنتوج أولا للحفاظ على مال الفلاح واستمراريته خاصة في المواد سريعة التلف مثل الطماطم وبعض الفواكه والغلال الى غير ذلك فلابد من الاستفادة منها وتحويلها ليتم تعديل السوق أولا ولضمان استمرارية الإنتاج بالنسبة الى الفلاح وضمان دخل المستهلك أيضا بأن يكون في متناوله.

دعم العلامات التجارية التونسية وتشجيع المستثمرين بالإمتيازات للتعريف بالمنتوج وترشيد وتوجيه الدعم لمستحقيه وخاصة منه المواد الغذائية والأساسية في الغذاء والأدوية فالمفروض أن يستفيد من الدعم الفئات الوسطى والضعيفة فقط فلا يعقل مثلا أن يستفيد القطاع السياحي من المواد الغذائية كالعجين والحليب والماء وغيرها.

فالحصول على هذه المنتوجات بالقطاع السياحي يحظى بنفس الأسعار ولكن المفروض أن تكون المواد الأساسية المدعمة ومثلما هو معمول به في كل بقاع العالم موجهة للفئات الهشة والتونسيين ومع احترامي للسياح ومرحبا بهم في القطاع السياحي لكن يستفيد السائح من الحليب والقهوة والسكر والماء والطاقة الى غير ذلك ولكن المفروض أن توجه ميزانية الدعم فقط لمستحقيها هكذا نضمن نوعا ما استقرار هذه البضائع والمنتوجات في السوق.

الاستفادة من الكفاءات الوطنية والبحوث الأكاديمية الجامعية في مجالات الزراعة والصحة والطاقة والاقتصاد تقريبا لأن هذا القانون مرتبط بهذه القطاعات لأنه يضمن العلامات التجارية وغيرها وضبط وتحيين قائمة العلامات التجارية التونسية والتعريف بها في الداخل والخارج وهناك العديد من العلامات التجارية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق، المقعد رقم 32. تفضل.

السيد سامي رايس

شكرا، صباح الخير للجميع،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والإطار الإداري المرافق،

يعرض علينا مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على بروتوكول المعدل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة المعتمد بجنيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005.

وتحدد اتفاقية "تربيس" المعايير الدنيا الواجب توفيرها على المستوى الوطني لحماية حقوق الملكية الفكرية التي تشمل حقوق المؤلف وحقوق الملكية الصناعية، حيث أن المبدأ هو أن تتمتع الاختراعات المحمية ببراءة الاختراع بحق" استئثاري لا يقل عن عشرين سنة ولكن يتمثل الاستثناء أنه للدولة الإمكانية في الإذن بتصنيع الأدوية المحمية ببراءة الاختراع بدون الحصول على ترخيص من صاحب الاختراع وذلك في حالات محدودة على غرار توفر الأدوية بأسعار مرتفعة بصفة غير عادية بما يؤثر على الصحة العامة مع تمكينهم من تعويض مالي مناسب.

في الحقيقة أردت طرح موضوع بخصوص سعر الأدوية المشطة بالنسبة إلى المواطن التونسي وخاصة بالنسبة إلى الأمراض السرطانية إذ أصبح يمثل هذا المرض ظاهرة كبرى تقريبا في كامل أنحاء الجمهورية وحصص المعالجة الكيميائية تكلف المواطنين مبالغ كبيرة جدا حتى أن صندوق التأمين على المرض لاسترجاع المصاريف أو "la prise en charge " أصبح غير قادر على الاعتراف بالأدوية وبحصص المعالجة التي تتطلب مبالغ كبيرة حتى أن بعض

المواطنين التجأوا إلى بيع بعض أملاكهم ليتمكنوا من معالجة عائلاتهم.

في الحقيقة بخصوص هذا المرض، أصبحت المستشفيات التونسية غير قادرة على استيعاب العدد والكم الهائل من المرضى ممّا جعل المواطن يتدخل في كل مرة عندما يتم رفض استرجاع المصاريف من قبل "CNAM" ويتم عرض الأمر على اللجنة الوطنية للنظر في إمكانية استرجاع المصاريف ولكن ليس كل المواطنين قادرين على توفير المصاريف المتعلقة بالمعالجة الكيميائية.

وباعتبار أن الأمر يتعلق بالصحة العامة، في علاقة بين وزارة الصحة ووزارة التجارة، لم لا تتكفل تونس بما أنه تتوفر لديها الإمكانيات الصيدلانية ولديها مخابر موجودة في تونس ويؤخذ الموضوع على محمل الجد ويصبح بإمكاننا إيجاد حل لأن هذا المرض، أصبح حقيقة مصدر قلق العديد من التونسيين بجميع أنواعه: من سرطان الثدي، سرطان الأمعاء، سرطان الدم عفانا وعفاكم الله جميعا ولكن هذا المرض انتشر في تونس والوضعية أصبحت منتشرة كثيرا لذلك وجب أخذ هذا الموضوع مأخذ الجد.

النقطة الثانية، السيدة الوزيرة والسؤال المطروح، لماذا لم تنضم تونس منذ سنة 2019 وهنا لم أجد إجابة عن هذا السؤال حتى في التقرير رغم أنه قد فوّت علينا عديد الفرص بما فيه تلقيح الكوفيد سنة 2020 -2021.

في النهاية التعامل مع موضوع الاحتكار أنا نائب شعب ولكن إلى حد الآن لا توجد لدي إجابات للمواطنين، فمثلا في مدينة بني خيار تاجر صغير لديه 3 أطنان من البطاطا يقوم بقطع الـ "frite" ليقوم بتوزيعها بعد ذلك على المطاعم يتعرض إلى إشكال ويتم إيقافه لمدة أسبوع مع حجز كميات البطاطا.

"Les chambres froides" أصبحت فارغة في ولاية نابل لم يجدوا حلا للتعامل مع عمليات الاحتكار، كل خزان وكل صاحب شركة أصبح يخاف رغم وجود "application" بين وزارة التجارة وأصحاب هذه الشركات...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد غسان يامون عن كتلة الأحرار له خمس دقائق، المقعد رقم 200. تفضل.

السيد غسان يامون

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة التجارة وكافة السادة المديرين العامين في رحاب مجلس نواب الشعب،

أريد تذكير السيدة الوزيرة بأزمة فقدان المواد الأساسية التي تعيشها جزيرة جربة منذ سنتين حيث تغيب جلّ المواد المدعمة من: خبز وحليب.

في جربة السيدة الوزيرة، توجد قاعدة إذا لم تشتر الخبز على الساعة الثامنة أو التاسعة صباحا فإنك لن تجده طوال اليوم.

مؤخرا السيدة الوزيرة، منذ ثلاث أشهر لا توجد أي علبة حليب في جزيرة جربة، مادة أساسية وحياتية للأطفال ولصغار السن فالتجأ أهالي الجهة إلى أساليب جديدة في التموين حيث يقومون بعملية شرائها من العاصمة إذا كان لديه قريب في العاصمة أو يتنقل إلى مركز الولاية، هذا غير معقول وغير مقبول يجب أن تكون هناك مساواة وعدالة من الشمال إلى الجنوب، بين كافة المدن وهذا من صميم أدوار وزارة التجارة، التعديل بين العرض والطلب ومراقبة عملية التوزيع.

لذلك السيدة الوزيرة، رغم لفت نظركم إلى هذه المشكلة عديد المرات، إلا أنكم لم تتخذوا أي إجراء يذكر لذلك، نحمّلكم المسؤولية الكاملة لاضطراب توزيع المواد المدعمة بجزيرة جربة.

سيدتي الوزيرة، لماذا نجد أن عديد المدن تشهد استقرارا في التوزيع لا نتحدث عن أزمة وطنية، نتحدث عن أزمة محلية وجهوية في جزيرة جربة، في تونس العاصمة، لا يوجد أي إشكال يذكر في الوقت الحالي لكن الأزمة متواصلة في جزيرة جربة. فأين المساواة والعدالة بين المواطنين؟

السيدة الوزيرة، إن جزيرة جربة على أبواب موسم سياحي واعد، كل الأرقام تنبئ بأن هذا الموسم السياحي ستكون أرقامه جيدة جدا وستوفر للدولة التونسية مداخيل هامة من العملة الصعبة وكما نعلم فإن عدد الوافدين الأجانب 40 % منهم يتجهون إلى جزيرة جربة حيث نجد 40 % من الليالي المقضاة بالنسبة إلى الأجانب في الموسم السياحي. لذلك، وجب الترفيع في حصة مخابز جربة من الفارينة المدعمة خاصة خلال الذروة الاستهلاكية في فصل الصيف.

السيدة الوزيرة، إن جزيرة جربة، تعد المنطقة الوحيدة في تونس التي يتضاعف عدد سكانها خمس مرات من 200 ألف ساكن في فصل الشتاء إلى مليون ساكن كل شهر خلال الموسم الصيفي.

إذن وجب على وزارة التجارة وخاصة على مستوى حصص المخابز والإدارة الجهوية للتجارة بمدنين مراعاة هذا الارتفاع في عدد السكان. لم لا تمنح لجنة إسناد التراخيص، رخص جديدة للمخابز المصنفة بولاية مدنين بحساب رخصة لكل معتمدية بجزيرة جربة؟ يعني ثلاث رخص إضافية تماشيا مع تطور عدد السكان بهذه المنطقة.

كما أنه على لجان الإحصاء بالمندوبية الجهوية للتجارة القيام بكافة الإحصائيات اللازمة نظرا إلى ارتفاع عدد السكان استعدادا لانعقاد لجنة إسناد رخص المخابز بولاية مدنين.

الرجاء السيدة الوزيرة، لفت النظر إلى جزيرة جربة، هي تعاني من أزمة حقيقية منذ سنتين لذلك، هذا غير معقول وغير مقبول أرجو من سيادتكم التدخل شخصيا في هذا الموضوع ويجب عليكم مراجعة السيد والي مدنين والسيد المندوب الجهوي للتجارة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للزميل المحترم السيد عبد الرزاق عويدات عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثماني دقائق، المقعد رقم 41. تفضل.

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمان الرحيم،

صباح الخير جميعا،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق لك،

نحن في الخط الوطني السيادي نستسمح الجلسة العامة للبدء بالتعريج على الجريمة النكراء التي ارتكبها الكيان الصهيوني أو العصابة الصهيونية المسلحة على أبناء غزة وتحديدا في رفح، هي جريمة ارتكبت في حق مدنيين، قصف صاروخي على مخيمات وليس على بناءات، ارتقى فيها شهداء من أطفال ومن نساء.

هذه الجريمة تبرهن للعالم بما لا يترك مجالا لشك المشككين في أن هذه الحرب هي حرب تطهير عرقي، هي حرب إبادة جماعية، هي جريمة عنصرية صهيونية، مسلّحة، يجب أن يحاسب عليها كل الحكومة الصهيونية، كل العسكريين الصهيونيين وكل الأنظمة الداعمة للكيان الصهيوني بالعدّة والعتاد بما في ذلك شركات صناعة الأسلحة وشركات النقل التي تنقل الأسلحة لفلسطين المحتلة وتضعها بيد الغزاة الصهاينة.

ونحن إذ نثمن مواقف الأنظمة السياسية التي تزداد يوما بعد يوم عددا في الاعتراف بالحقّ الفلسطيني وإدانة الكيان الصهيوني وجرائمه المرتكبة.

كما نثمن جهود الأحرار في العالم الذين خرجوا إلى الشوارع عبروا عن رفضهم لهذه الجريمة ورفضهم هذا التطهير العرقي وإدانتهم للكيان الصهيوني وتدعيمهم للحق الفلسطيني.

نسجّل أيضا خيبة أمل في عديد المواقف العربية التي استكانت ولم تكن في مستوى اللحظة ولا في مستوى النصرة للفلسطينيين وكذلك الشارع العربي الذي بدأ يستكين باستكانة أنظمته ونلاحظ فرقا كبيرا بين الأحرار في أمريكا وفي فرنسا خرجوا إلى الشوارع وبين خروج البعض من الشعب العربي في بلدان عربية وفي شوارع عربية.

كما أطلب من لجنة التشريع العام أن تسرّع في وضع المقترح الذي تقدم به عديد النواب بخصوص تعديل وإتمام فصل من فصول المجلة الجزائية الذي يراد أن يضاف إليه تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني أو اعتبار التطبيع مع الكيان الصهيوني خيانة عظمى.

هذا المقترح الذي يضاف إلى المقترح الذي تقدمت به كتلة الخط الوطني السيادي سابقا، نريد أن نشرع في مناقشته ونحن في هذه الكتلة مستعدون للتعديل اللازم في مقترحنا من أجل أن يتوافق تماما مع المقترح الثاني وإن لم نصل إلى هذا التوافق فنحن مستعدّون بأن نتقدم في نفس اليوم للجلسة العامة للمصادقة على بقية فصول المقترح الذي تقدمنا به، حتى وإن أسقطنا ذلك المقترح ونقدّم المقترح الثاني ونصادق عليه. المهم أن يكون لمجلس نواب الشعب الفضل والسبق في تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني ويصبح هذا القانون، قانونا ساري المفعول في تونس، يعاقب به كل من يتجاوز رغبة الشعب التونسي في العداء المقيت والتامّ لهذه العصابة الصهيونية المسلحة.

عاشت المقاومة، خطا وحيدا أوحد لتحرير الأرض وصون العرض.

بالنسبة إلى الاتفاقيات الآن نحن في الخط الوطني السيادي لدينا قاعدة، نقيم بها الاتفاقيات، نحن نريد أن نقطع مع تجربة قديمة في العلاقة مع الأجانب خاصة في علاقة مع الغرب، في القاعدة القديمة يحرص الغرب دائما على أن يكون رابحا ويكون المقابل له خاسرا.

هذه العلاقة: "رابح-خاسر" نرفضها رفضا قطعيا، نريد أن نستبدلها بقاعدة ثانية "رابح-رابح"، نقيم العلاقات ونقيم الاتفاقيات ونصادق عليها بناء على هذه القاعدة: أنت تربح ونحن أيضا نربح. نحن كتونسيين نبحث عن ربحنا، ماذا سيربح الشعب التونسي من هذه الاتفاقية؟

وعلى أساس هذه القاعدة نطالب بمراجعة عديد الاتفاقيات السابقة، لقد حان وقت تقييم اتفاقية التبادل المعمّق والحرّ مع الاتحاد الأوروبي، يا أخي قد أكون جاهلا بالاقتصاد ونقول نحن خاسرون في هذه الاتفاقية في حين أننا رابحين، لنقيّم هذه الاتفاقية تقييما موضوعيا إما أن نواصل فيها أو أن نطالب بمراجعتها بما تقتضيه مصلحة الشعب التونسي.

هذه الاتفاقية، الاتفاقية الجديدة التي بمقتضاها يمكن الترخيص الإجباري لبراءة اختراع في التصنيع، لنقل أنه ليس في كل شيء، في الصناعة الدوائية فقط وهذا مهمّ لتونس، نحن لدينا مخابر لصناعة الأدوية وبإمكاننا صناعة الأدوية للسوق التونسية كما يمكننا صنع الأدوية للسوق الإفريقية خارج تونس ونصدرها وهذا مهم في هذه الاتفاقية لكن الأهم هو أن نضع إستراتيجية وطنية للتشجيع على الصناعة الدوائية في تونس، حتى نستطيع صناعة كل أنواع الأدوية، نزود به السوق الداخلية كما نكون قادرين على تصدير الأدوية خاصة لأصدقائنا الأفارقة الذين يفتقرون إلى مخابر وطنية لصناعة الأدوية وهذا أيضا من المهم التفكير فيه ومن المهم أيضا أن يكون أساس التفكير في تونس من أجل الاستفادة من هذا الترخيص الإجباري.

لكن قبل أن أنهي أريد إجابة من السيدة الوزيرة عن بعض الأسئلة:

أولا، كيف نفرّق بين الترخيص لغاية تجارية والترخيص لغاية صحية؟ وهل أنه عندما يكون لدينا ترخيصا إجباريا...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد عماد الدين سديري عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق، المقعد رقم 95. تفضل.

السيد عماد الدين سديري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بك السيدة الوزيرة،

مرحبا بالوفد المرافق،

زملائي أعضاء مجلس نواب الشعب،

في البداية لابد من التنويه بمجهود لجنة التشريع العام في دراسة محتوى هذا القانون الأساسي الذي يأتي متناغما، متماهيا مع تعهدات تونس الدولية، لذلك فإن الموافقة على محتواه يأتي تكريسا لالتزام تونس بالمعاهدات الدولية وتطوير القطاعات ذات العلاقة بهذا القانون الحامي لحقوق الملكية الصناعية ومن بينها براءة الاختراع الهادف لتحسين الصحة العامة مع الاستفادة التي ستحصل لتونس كبلد مصدر للأدوية وخاصة في السوق الإفريقية والانتفاع من جانب آخر من الأدوية الموردة وبأثمان معقولة.

لذلك فإن قرار اللجنة بالمصادقة على هذا القانون يحيلني إلى التصويت لفائدته وبدون تردّد.

السيدة الوزيرة، أريد الحديث عن مشغل من مشاغل جهتي وهو ضرورة تطوير وتنشيط الحياة التجارية والاقتصادية خاصة أن ولاية الكاف تتذيّل الترتيب وأغلب المؤشرات هي مؤشرات سلبية والضرورة أكثر من ملحة لتوظيف ما لدينا من إمكانيات حتى نكون شركاء في التنمية وبصفة إيجابية.

توجد في معتمدية تاجروين منطقة صناعية وخط للسكك الحديدية يمكن توظيفهما لتركيز ما يسمى بالمرفأ الجاف لاستغلاله في تقريب السلع الموردة من أصحابها خاصة وأن هاته المنطقة تتوسط العديد من المدن سواء كانت تونسية أو جزائرية وبإمكان هذا المشروع، أن يكون بديلا للموانئ البحرية وداعما لها من حيث تجنب الضغط وتسهيلا للمعاملات التجارية.

سيدتي الوزيرة، أريد أن أكرر سؤالي المتمثل في مصير وفي آفاق تركيز منطقة للتبادل الحرّ بمعتمدية ساقية سيدي يوسف الحدودية، كما أريد من جنابكم إفادتنا عن إمكانية تركيز سوق للجملة بإحدى مناطق الإقليم الأول الذي يضمّ ولايات: بنزرت، باجة، جندوبة والكاف خاصة وأن هاته الولايات، هي مناطق إنتاج فلاحية وفي جميع القطاعات والواجب الاستعداد من الآن لإنجاز مثل هذه المشاريع حتى تكون مواكبة للمرحلة، ومسهّلة للعمل الإنمائي بأحد أهم الأقاليم بالجمهورية التونسية.

وفي الختام أريد من وزارتكم النظر في بعض التراخيص الخاصة بالمخابز المعنية بالدعم وضرورة توفير مادة الشاي والسكر والزيت التي أصبح فقدانها ملفتا للنظر وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للزميل المحترم السيد أحمد بنّور عن كتلة الأحرار له خمس دقائق، المقعد رقم 36. تفضل.

السيد أحمد بنّور

شكرا السيدة الرئيسة،

أريد أن أقول بأن مبدئي العام هو المصادقة مع تحميل الوزارة مسؤولية ذلك فنحن عناصر مساعدة للحكومة وليس معطلة نطلب منكم الإصغاء إلينا بالنصيحة ونحن عين من عيون الحكومة والدولة، ربما نحن نعلم حتى أكثر مما تعلم السيدة الوزيرة لأننا نحتك يوميا بالمواطنين.

سأتناول مواضيع فرعية ثم سأدخل في صلب موضوع التجارة.

الموضوع الأول، أريد التطرق إلى المرسوم عدد 54 حسب رأيي يتطلب إدخال تنقيح عليه لذلك أقول للسيد رئيس الدولة أن الساهرين على تطبيق هذا القانون وهذا المرسوم ليسوا مثلك في التوجه وفي الآراء حيث يمكن اعتماده تقرّبا منكم توقا إلى الترقيات والمناصب وللتذكير، "بن علي" رحمه الله انتهى بكلمة "غلطوني".

مدونون أثروا الحياة السياسية قابعون في السجون لا لشيء إلا لأنهم عبروا عن آرائهم، أتوجه بنداء إلى السيد رئيس الجمهورية للتدخل وأن يدرسهم حالة بحالة لنبتعد عن التعسف في تطبيق هذا المرسوم حتى لا يتم القضاء على الحريات.

كما جاء في تصريح السيد رئيس الجمهورية، بأن الموظف يستعمل ستّ سيارات، هل ننتظر أن يصرح السيد رئيس الجمهورية بهذا؟ لقد ذكرنا في هذا المجلس، وزير يستعمل خمس سيارات فأين المديرون العامون وأين مديرو الدواوين والوزراء إلى غير ذلك، هل أن السيد الرئيس سيعرف وضعية 7 أو 6 ملايين مسؤول الذين يستعملون السيارات الإدارية؟ وحتى تطبيق مكافحة الفساد هو في نسق بطيء جدا كما أن العقاب أصبح بالمحاباة.

كذلك هل تمّ تطهير الإدارة؟ قلنا في المجلس الموقر هناك وزارات ينخرها الفساد بالتعيينات والمحسوبية، هناك متفقدون من حزب سياسي لازالوا موجودين إلى حد اليوم وهنا أذكر وزارة الصحة والسيد الوزير لا حياة لمن تنادي.

أكون سعيدا كمواطن عندما أجد رئيس دولة يتنقل من محل بيع مواد غذائية إلى آخر ويقوم بالتفقد من إدارة إلى إدارة، هل انتخبت السيد رئيس الجمهورية قيس سعيد ليراقب محل بيع المواد الغذائية والمخازن و"les frigos" لا، لقد انتخبته لجلب التنمية والعلاقات الدولية ونحن نسير في الخط الصحيح مع الصين إن شاء الله نسأل الله أن يوفقنا، على الجميع أن يقوموا بواجبهم، رئيس دولة يقوم بواجبه كرئيس دولة، الوزير وزير ونحن كنواب نواب والمواطنون كمواطنين إذا بقينا في هذه الوضعية فلن نصل إلى أي شيء.

كما أننا نود أن نبني مع بعضنا بناية متكاملة الأركان ثابتة صالحة للأجيال القادمة، لا أن يقع استغلال تعليمات رئيس الجمهورية للتنكيل بالشعب مهما كانت فداحة الخطأ ولا لتصفية الحسابات الوهمية بالتخفي وراء تعليمات سيادة الرئيس فتونس فوق الجميع.

ندخل إلى وزارة التجارة، أين إلغاء التراخيص؟ شروط مجحفة إلى حد الآن لبعث مؤسسات وفي التصدير مثال ذلك الزيت، لوبيات الملابس المستعملة "الفريب" ما زالت متغولة إلى حد الآن معظم التجار لا يقتاتون سوى بالفتات، العالم يتحدث عن "dropshipping" ونحن ما زلنا نتحدث عن "نصبة" وعن "حانوت".

ما هو توجه الحكومة في موضوع "PayPal"؟ هل لوزارة التجارة إستراتيجية لتطوير عمل وزارتها وتعصير مشمولاتها؟

نحن أمام موسم سياحي واعد، نلتمس من السيدة الوزيرة، مضاعفة حصص الولايات والمعتمديات الساحلية ونحن نرحب بكافة الإخوان من كافة ربوع الجمهورية لنجد ما نوفر لهم من طعام في المهدية مثلا وفي الساحل ومرحا بالجميع.

نقطة أخرى السيدة الوزيرة، أنتم تترأسون المجلس الوطني للخدمات الذي تمّ إحداثه منذ سنة 2006 في إطار الاستشارة الوطنية وذلك قصد وضع حد لحالة التهميش المتعمد المفروضة على أغلب مهن الخدمات وبالأخص ذات الطابع الفكري رغم أن قطاع الخدمات يعد إستراتيجيا بسبب ضعف القدرات التنافسية للقطاع الصناعي ويمكن توفير مئات آلاف مواطن الشغل.

الوقت لم يعد يكفي، سألخص يخرج علينا أحيانا موظفو الوزارة يقولون سنشرع في تأهيل مؤسسة، لم يجتمع المجلس السيدة الوزيرة، منذ ما يقارب عشر سنوات ولم تقع تركيبته باعتبار أن المهن القانونية غير ممثلة أصلا، أريد أن أعرف الجدوى من الدواوين...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للزميل المحترم السيد بوبكر بن يحي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له أربع دقائق، المقعد رقم 113. تفضل.

السيد بوبكر بن يحي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة التجارة والوفد المرافق لها،

المجد والخلود للمقاومة الفلسطينية المسلحة،

بداية أترحم على أرواح شهدائنا الأبرار في تونس وفي كل الوطن العربي ونذكر بقضيتنا الأم وبالعداون الهمجي على غزة الحبيبة من طرف العصابات الصهيونية التي أتت على الأخضر واليابس، دمّرت البيوت والمساجد والمستشفيات بدون اعتبار القيمة الإنسانية، عبثت بأرواح البشر شيوخا ونساء وأطفالا في حرب غير متكافئة لاغتصاب العرض وتدمير الأرض تحت أنظار حكومات العالم الغربي الداعمة الرسمية لهذا العدوان الغاشم وأنظار الأنظمة العربية المطبّعة والمتخاذلة في المساهمة لحلّ هذا الصراع أو على الأقل وقف إطلاق النّار.

وأمام هذا الصمت العربي المقيت، تجرّأ العدو الصهيوني على عرض أهلنا أحياء في مخيمة تحت تصرّف "الأونروا " بدون ردود فعل من أي كان دون أن يكون له أرثا على أرض الواقع.

إن صمت الأنظمة العربية على هذا العدوان على إخوتنا في غزة والذي لم يسبق له مثيل هو لعنة التاريخ على هذه الأنظمة التي عجزت وأجبرت حتى على إصدار بيانات تنديد وحماية أبنائنا ونسائنا في غزة التي يجمعنا التاريخ والجغرافيا والحضارات وغيرها.

ونذكّر أننا تقدمنا بمقترح قانون لتجريم التطبيع، ما زال يراوح مكانه وما زلنا متمسكين به كتعبير سياسي، قانوني ضد العصابات الصهيونية.

السيدة الوزيرة، ونحن نناقش اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة المعتمد بجنيف وإذ نثمن هذا المشروع وأهميته من حيث المساهمة الفعلية في وجود ماركات وعناوين تونسية خارج الوطن وداخله، فإننا نذكر بما تمرّ به تونس والنقص الحاصل في المواد الاستهلاكية وغيابها المتكرر في السوق الداخلية وخاصة لدى تجار التفصيل المتعاملين مباشرة مع المواطن اختصرت أحيانا كثيرة على وجودها في الفضاءات الكبرى فقط كزيت الزيتون المسعر بـ 15 دينار مثلا مما تسبب في اكتظاظ كبير على هذه المساحات وأعطت صورة سيئة على تلهف التونسي على المواد الأساسية والتي أعطى بدوره قراءة سياسية أخرى لا تخدم مصلحة الوطن والمواطنين.

وبالتالي أرجو منكم تطوير المنصة الإلكترونية لمسالك التوزيع ومتابعتها حتى تصل السلع إلى مستحقيها حيث كانوا. ففي قبلي مثلا، أرجو منكم هنا التدخل المباشر لدى ديوان التجارة توجد مواد استهلاكية مدعمة كان يتم توزيعها في السابق على 14 شركة تقريبا ولكن خلال السنوات الأخيرة غابت هذه الشركات وبقيت لدينا أربع شركات فقط وبقى نصيب كل شركة كما كان يحتسب سابقا حيث كانت القسمة تتم على 14 شركة، اليوم يجب أن تصل المواد الاستهلاكية إلى ديوان التجارة كالسكر والأرز وغيره، يجب تقسيمها على أربع شركات حتى تصل المواد الاستهلاكية إلى المواطن غير القادر على التعامل مع الفضاءات الكبرى، لأن المواطنين هناك يتعاملون مباشرة مع تجار التفصيل بطرق معينة.

وفي الختام أريد التأكيد على أننا لسنا ضدّ توزيع الفضاءات الكبرى، ولكن توزيعها داخل المدن وداخل القرى كان السبب الرئيسي في غلق عديد المتاجر أو عدة محلات بيع المواد الغذائية إن صح التعبير بلغتنا التونسية وإن صح التعبير فقد تسبب في ضياع العديد من مواطن الشغل وفي احتكار مواد استهلاكية معينة في هذه الفضاءات. أرجو تصحيح هذا الوضع وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميلة المحترمة السيدة زينة جيب الله غير منتمية ولها أربع دقائق، المقعد رقم 79. تفضلي.

السيدة زينة جيب الله

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبكافة الوفد المرافق لك،

يعاني الشعب التونسي من احتكار المواد الأساسية منذ فترة زمنية لا يستهان بها وأصبح كل مواطن يستيقظ كل يوم على هاجس غياب بعض المواد الحياتية الضرورية لكن ما سأتطرّق إليه اليوم سيدتي الوزيرة، أعتبره أخطر من الاحتكار وهو البيع خارج الخطوط القانونية وخارج نقاط البيع المعمول بها مثل "marché du gros" الفرق بين الاحتكار ونقاط التوزيع غير القانونية هو أن في الاحتكار هناك مخزون مخفي، أما في الحالة الثانية فهناك كمية تباع في الأسواق بطريقة عشوائية والدافع الأساسي هو غلاء الأسعار وهذا أخطر من الاحتكار، إذ يتمثل في عدم الإعلام بالمنتوج، الهروب من دفع المعلوم لدى "marché du gros"، عدم المراقبة الصحية، البيع بمنافسة غير شريفة وينتج عن ذلك عدم التحكم في الأسعار وعدم تمتع الفلاح بخلاص الجباية وعدم المراقبة الصحية.

سأعطيك مثالا على ذلك سيدتي الوزيرة، اللحوم الحمراء نعاني في تونس من غلاء مشط في أسعار اللحوم الحمراء وهذا لا يعود كما يقال إلى النقص في الإنتاج المحلي فحسب بل الأخطر هو أن نقاط البيع بالتفصيل تتم خارج النقاط القانونية مثلما يقع في منطقة سكرة ونفس الشيء بالنسبة إلى الخضر والغلال.

لسائل أن يسأل لماذا يتم إخفاء الكمية الحقيقية لهذه المنتوجات؟ سأجيب بما يلي: كلنا نعلم أن السعر يتم تحديده عند العرض للكمية الموجودة للمنتوج كاللحوم والخضر والغلال وغيرها وكل ما كان عرض الكمية داخل السوق الجملية منخفضا يكون السعر مرتفعا وهذه تعد جريمة كبرى في حق الشعب التونسي لا يمكن السكوت عنها ويجب وضع حدّ لهذه اللوبيات المتحكمة في مسالك التوزيع وبالتالي فهي تتحكّم بطريقة مباشرة في الأسعار.

لماذا لا يتم سيدتي الوزيرة، إحداث فرق مشتركة لأعوان التجارة: وزارة الفلاحة، وزارة الصحة، وزارة الداخلية وتعمل في سرية مطلقة للتعرف على المسالك غير القانونية وتسمى باسم فرقة غير اسمية وغير معلنة للتعرف على اللوبيات وهي عبارة عن استخبارات للأمن الغذائي.

نعم، نحن في حاجة في تونس اليوم إلى استخبارات للأمن الغذائي لنحمي القدرة الشرائية للمواطن التونسي وبالتالي القضاء كليا على الفساد فيما يخص مسالك التوزيع والتعرف أيضا على كمية الإنتاج الحقيقية في الأسواق.

وجب على الدولة التونسية التحكم في الأسعار وتحريرها وإعطاء السعر الأعلى للبيع وكل مخالف لذلك يتم زجره وترتقي عقوبته إلى خيانة عظمى وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق، المقعد رقم 93. تفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المصاحب،

مرحبا بكل الزملاء،

أستهلّ مداخلتي سيدتي الرئيسة، قيل لعمر بن عبد العزيز أن الناس قد ساءت أخلاقهم ولا يقاومها إلا السيف قال لهم: "كذبتم يقاومها العدل".

ثم أذكر نفسي وأذكر بقية الزملاء وكل الساهرين على إدارة هذه الدولة التونسية أنها لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا.

سيدتي الرئيسة، سأتدخل في ثلاث نقاط وهذه رسالة من جندوبة الرياضية أتوجه بها إلى الجامعة التونسية لكرة القدم، إلى الرابطة الوطنية لكرم القدم المحترفة، إلى التحكيم التونسي وأؤكد للإعلام التونسي وأذكر أن الخزي والعار لما حصل للترجي الرياضي التونسي في بلد لا زلت أسمّيه شقيق.

وأؤكد سيدتي الرئيسة على مباريات كل الفرق المتدخلة في مسألة الصعود في هذا الموسم كما أذكر بالنسبة إلى الجمعة 31 ماي 2024، يوم السبت 1 جوان 2024 وباقي المقابلات حتى نهاية الموسم. الرجاء، الرجاء، الرجاء جندوبة الرياضية تبحث عن عدل وحقوق داخل هذا الوطن للشعور بالانتماء وهذه هي رسالتها (وأظهر السيد النائب زيا رياضيا).

النقطة الثانية السيدة الرئيس، كنت ولا زلت أدافع عن أن تونس هي بلد 12 مليون لا فرق بين ساحلي وداخلي وشمالي وجنوبي لكن مع الأسف سيدتي، نقع في مفارقة، في معادلة، في مقاربة أقلّ ما أقول فيها أنها تجانب الصواب، أسمعنا معتمد في جندوبة ما نكرهه وشتمنا كما أراد والتسجيلات موجودة والجميع على علم بهذا ويكرم بتعيينه في معتمدية أخرى وكأنه استهتار بمنطقتنا، منطقة جندوبة وكأنها تأتي في الصف الأخير وهذا ما حصل لنا ونكّل بنا أي تنكيل مع عصابة موجودة في هذه البلاد، نأمل في عدل سيدتي الرئيس ليأخذ كل طرف حقه.

النقطة الثالثة موجهة إلى السيدة الوزيرة وأعتذر عن هذا التوتر، مشكورة لجنة التشريع العام ومجلس نواب الشعب على التقرير الذي تمت قراءته وهو موجود أمامي والذي يتحدث عن الانضمام لهذا البروتوكول، نحن سنصادق لكن سيدتي الوزيرة وكلّ أعضاء هذه الحكومة، اتقوا الله، أكرّر أتقوا الله في هذا الشعب، اتقوا الله في هذا الوطن، أظن أن الكارثة التي حصلت في بئر الشعال والتلاعب بأموال المجموعة الوطنية وهي أموال المدرسة والمستشفى وأموال التونسي أعتقد كأننا ما زلنا نجانب الصواب و العصافير تزقزق والحمد لله، نحن في حالة متردية جدا في تونس، أحوالنا ليست على ما يرام لقد خسرنا أموالنا وتونس جديرة كما قال "شكري بلعيد" أن تعيش فوق الأرض وتحت أشعة الشمس ولكن المشكل ماذا نفعل "et qui fait quoi ؟" وأموال الشعب تذهب هكذا.

إذن سيدتي الوزيرة، سئل الإمام علي عليه السلام، كيف نعرف أهل الحق في زمن كثرت فيه الفتن؟ قال اتبعوا سهام العدوّ فإنها ترشدكم إلى أهل الحق والعدل، إن الحق والعدل هو اسم من أسماء الله عز وجل في هذا المجلس نحن له ناصرون.

سيدتي الوزيرة، هذا "code"، إن ما ذكرته هو بيني وبينك لنعرف من يعمل في هذه الدولة ومن لا يعمل إذا بلغتك شكوى عن أحد في العصابة فاعلمي أنه صادق وأنا أتحمل مسؤوليتي في هذا الكلام داخل وزارة التجارة.

سيدتي الوزيرة، أعتذر زميلي، أريد أن أوجه سؤالا فقط، قلبي يحترق، ما معنى الـ "monopole" في تونس؟ ما معنى الدواوين؟ لقد طلب منكم الخواص أن تفسحوا لهم المجال للعمل، قالوا نحن نعلم من أين سنجلب وماذا نفعل سنوفر السكر والأرز والزيت وستكون الأمور على ما يرام لماذا هذه المواد تتحكم فيها عصابة؟ هناك عصابة إدارية داخل الإدارة أكرر هناك عصابة إدارية، اتركوا الخواص، أعطوهم فرصة كما هو الشأن بخصوص...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، تحية لك سيدي النائب المحترم ولكافة شعبنا الكريم في تونس العزيزة.

الكلمة الآن للسيد النائب المحترم وليد الحاجي عن كتلة الأحرار له خمس دقائق، تفضل.

السيد وليد الحاجي

شكرا سيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، هذا المشروع لا يمكن مناقشته بل نثمنه إذا كان الهدف من هذه الاتفاقية تحسين الصحة العامة فالسيدة الوزيرة أحملك رسالة إلى كافة مكونات الحكومة، في حاجب العيون هناك أزمة أو كارثة إنسانية بسبب الماء بين قوسين الصالح للشراب الذي يعاني منه المواطنون منذ سنة 2019.

السيدة الوزيرة، إن وزارة الفلاحة أو الإدارة العامة لشركة توزيع المياه "SONEDE" تزود أهالينا في حاجب العيون بماء فيه نسبة عالية من الحديد، ماء أحمر وأصفر، ماء فيه رائحة كريهة وهو مخالف لكل المواصفات التونسية وهذا مثبت بتحليل عن طريق خبير كلفته المحكمة الإدارية بولاية القيروان ومثبت في تقرير بمؤسسة من مؤسسات الدولة ورغم ذلك السيد وزير الفلاحة لا يتحمل المسؤولية، السيد وزير الصحة المكلف برعاية صحة المواطنين التونسيين لا يعير هذا الأمر اهتماما رغم التقارير التي تصل إليه من الإدارة الجهوية للصحة بالقيروان وهذه كارثة إنسانية السيدة الوزيرة هل سنبحث مستقبلا عن بروتوكول أو عن اتفاقية جديدة لتوفير الدواء لأهالي حاجب العيون أم ماذا؟ فهذا الأمر غير مقبول.

مؤخرا السيد المدير العام مثلما قال سلفه من قبل أن شركة "SONEDE" توفر ماء بمواصفات جيدة، أنا أقول للسيد المدير العام لقد أخطأت وأنتم تنكلون بأهالي حاجب العيون منذ خمس سنوات، ما الذي قاموا به سيدة الوزيرة، لقد أقروا إحداث محطة لتصفية الماء أو معالجة الماء على أساس أن تكون جاهزة خلال 11 شهرا أي في أكتوبر 2023 ولكن للأسف إلى حد اليوم تقريبا سنة ونصف لم تجهز بعد لا زالت بها أشغال ما قيمتها 50% وأعتقد أنها لن تكتمل إلى نهاية سنة 2024، هذا الماء كارثة سيدة الوزيرة ونحن ننتظر أزمة صحية في منطقة حاجب العيون.

السيدة الوزيرة، إن وزارتكم الموقرة تسعى بجهود كبيرة إلى توفير الحبوب والمؤونة للمواطن التونسي لقد تصدرت ولاية القيروان السنة الفارطة المرتبة الأولى في إنتاج الحبوب على المستوى الوطني وسترتفع المنتوجات هذه السنة. بمنطقة حاجب العيون تمسح الحبوب المزروعة قرابة 150 هكتارا وللأسف لدينا ديوان كما نعبر عنه باللغة العامية "سيلون" مغلق منذ سنتين، في السنة الفارطة تم إجبار الفلاح الحاجبي على نقل حبوبه إلى معتمدية مجاورة وهذا غير معقول في حين أن السيلون المتواجد بالجهة مغلق لماذا؟ لأنه كان تابعا لمستثمر وقد وقع سحب اللزمة منه فأغلق وهذا غير معقول سيدة الوزيرة فمساحة 150 هكتارا ليست قليلة وسيتم توفير نسبة كبيرة من الحبوب وأذكرك سيدة الوزيرة أن هناك العديد من الفلاحين تحصلوا على قروض لأن ثقافة زراعة الحبوب بدأت تنتشر وتعود في أوساطنا ويجب علينا تدعيمه ألا يكفي أننا لا ندعم الفلاح بحاجب العيون إلى جانب ذلك نقوم بإثقال كاهله بمصاريف نقل إلى معتمدية مجاورة.

السيدة الوزيرة، نأمل أن تأخذي هذه المسألة على عاتقك رغم أنني تواصلت مع المصالح الجهوية بولاية القيروان ولكن نطلب مساعدتك على ذلك لتشجيع الفلاح في السنوات المقبلة على زراعة الحبوب.

السيدة الوزيرة، إن ولاية القيروان أو الإدارة الجهوية للتجارة بالقيروان فيها أربعة مراقبين تقريبا أعلم أن الوزارة تعيش أزمة في هذا الباب وقد أعدت برنامجا في فتح مناظرة لانتداب 200 عونا لأن أربعة أعوان السيدة الوزيرة لا يكفون للعمل بـ 13 معتمدية ما الذي يحدث، رغم أنه في أغلب الأحيان تدخل المواد الأساسية إلى منطقتي حاجب العيون والعلا وإلى ولاية القيروان ولكن البارونات والمستكرشين والشركات التي لا تتم مراقبتها باستمرار وهذا لا ينتج على تقصير وإنما تلك حدود الله وتلك حدود الدولة ولكن السيدة الوزيرة أدعوكم إلى مزيد التنسيق مع المصالح الأمنية ومع كل من يعنيه الأمر فالمواطن اليوم يعاني فعندما يريد شراء لترا واحدا من الزيت يشترط عليه شراء الصندوق بأكمله والذي يقدر بـ 40 دينارا وهذا غير معقول....

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة الزميلة المحترمة ضحى السالمي عن الخط الوطني السيادي لها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة ضحى السالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة ومرافقيها الأفاضل،

تحية صمود للمقاومة الفلسطينية الباسلة بكل فصائلها وبكل عناوينها في مواجهة العدو الصهيوني في ظل صمت عربي وإسلامي مهين وتواطئ بعض الأنظمة المطبعة التي تقف متفرجة على مجازر الإبادة التي ترتكب في حق أبناء شعبنا في فلسطين، تحية لجنوب إفريقيا التي لا زلت مصرة على تجريم مجازر الإبادة وممارسات العدو الصهيوني، تحية للجامعات في كل أنحاء العالم التي انتصرت للقضية الفلسطينية وكان هذا الحراك الطلابي فرصة لتعرية ما تتشدق به بعض الأنظمة التي تدعي الديمقراطية في حين أنها جابهت هذا الحراك الطلابي بالتنكيل ولا يمكن أن أفوت الفرصة دون أن أسوق تحية تضامن مع النائب الفرنسي "Sébastien Delogu" على خلفية معاقبته إثر رفعه العلم الفلسطيني واستبعاده من المجلس إثر التصويت وهنا لا بد أن أذكر بمبادرة كتلة الخط الوطني السيادي لتجريم التعامل مع الكيان الصهيوني حيث أبدت الكتلة مرونة كافية لإخراج نص توافقي وما يرتكب اليوم من مجازر إذن يفرض تمرير هذا القانون في الجلسة العامة قبل انتهاء المدة النيابية هذا القانون يا سادة تتكثف فيه مقولة السيادة الوطنية هذا القانون به نكون أوفياء لإرادة شعبنا نكون أوفياء لمبادئنا الإنسانية وثوابتنا الوطنية وهويتنا القومية نكون أوفياء مع الدستور وأوفياء للقسم الذي أقسمناه.

إذا كانت الشعارات المركزية لـ 25 جويلية التطبيع خيانة عظمى فإن الصمت إزاء جرائم الإبادة لأبناء شعبنا في فلسطين وعدم تمرير قانون تجريم التطبيع خيانة عظمى والسقوط لهذا المجلس وانحراف عن شعارات 25 جويلية، اللهم إني أبرأ لك من خذلانهم، أبرأ لك من دماء الشهداء ومن صمتنا على نصرتهم وشكرا.

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد المنصف المعلول عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق، تفضل.

السيد المنصف المعلول

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا سيدة الوزيرة والإطار المرافق لها والسادة النواب والسادة الحضور،

السيدة الوزيرة، إن التشكيات التي تصلنا من خلال المراسلات من أغلب الفلاحين وما نلاحظه من إشكاليات في قطاع الفلاحة أهمها غلاء الأعلاف والزيادات المشطة الأخيرة وخاصة في مادة الشعير حيث بلغت 100 كغ بـ 30 دينارا مرة واحدة وهذا ما لم ينتظره الفلاح بالنسبة لهذه الزيادات المشطة صراحة وتعزيز للفلاح مما زاد في كلفة تربية الماشية وغلاء اللحوم بأنواعها وخاصة اللحوم الحمراء حيث تضاعف ثمنها ووصل إلى 50 دينارا أو أكثر حتى أن المواطن أصبح غير قادر على اقتناء خروف العيد الذي تراوحت أثمانه من 1500 إلى 2000 دينارا يقول المثل "الواحد يشوف بعينها ويموت بقلبه".

السيدة الوزيرة، لقد أصبح الفلاح غير قادر على مواصلة تعاطي نشاطه الفلاحي وخاصة في ولاية تطاوين نظرإلى الجفاف المتواصل منذ سنوات وقابله غلاء مشط في الأعلاف وعدم تشجيع الفلاحين وتهميش هذا القطاع رغم مراسلتنا الأخيرة إلى حضرتكم للتدخل حتى لا نصل إلى ما وصلنا إليه الآن ونهنا إلى ذلك حيث وصلنا إلى التفريط في الثروة الحيوانية والتفويت بها إلى دول مجاورة شأنها شأن الإبل والأبقار كذلك وانعكاسات تأثيرها على الاقتصاد والمس من الأمن الغذائي الوطني.

السيدة الوزيرة، ما هي الحلول اللازمة لاتخاذها لإنقاذ المواسم القادمة لأن هذا الموسم كان "noir et blanc"؟ هل هناك تدخل لمراجعة أسعار الأعلاف وخاصة الشعير سيدتي الوزيرة وهذه طلبات أغلب الفلاحين في كامل الجمهورية؟ هل هناك حلولا للتدخل لتوفير أضاحي العيد بأسعار مناسبة للموظفين والمواطنين ذوي الاحتياجات الخاصة أو غير ذلك، شكرا السيدة الوزيرة والسلام عليكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

حضرات السادة والسيدات النواب المحترمون،

السيدة الوزيرة، أولا أريد أن أشكركم على تفاعلكم الإيجابي معنا في عديد النقاط ومنها أزمة الحليب بولايات الساحل سوسة المنستير والمهدية، يجب علينا على الأقل أن نثمن المجهودات التي تقوم بها وزارة التجارة وكذلك نثمن مجهودات السيد فوزي الطالبي المدير الجهوي للتجارة بسوسة لأنه في الحقيقة في تفاعل يومي مع جميع الإشكاليات التي تخص المواطنين في ولاية سوسة.

السيدة الوزيرة، أردت أن أسوق إليكم بعض الملاحظات فيما يخص توفير مادة الفارينة للمخابز، السيدة الوزيرة النقطة الأولى التي نأمل أن تأخذوا ذلك بعين الاعتبار هي تحيين تزويد المخابز بمادة الفارينة، هناك مناطق تشهد توسعا سكانيا كبير جدا ولا زلنا نمدهم بنفس الكمية التي يحصلون عليها منذ عدة سنوات سابقة وتعلمون جيدا أن ولاية سوسة هي ولاية جذب للسكان من كامل مناطق الجمهورية ويتطلب هذا التوسع السكاني والعمراني الموجود أن يقع الترفيع في حصة هذه المخابز وخاصة المخابز التي تتحصل على حصص ضعيفة.

النقطة الثانية السيدة الوزيرة تتمثل في الزيت النباتي المدعم، في الحقيقة لا يحصل المواطن التونسي على الزيت النباتي المدعم إلا في مرات قليلة ونحن نعلم أن ذلك مرتبط بتوريده من الخارج لكن لماذا لا يكون هناك مقترح للزيت النباتي العادي الموجود أن يقع التخفيض فيه للمواطن التونسي وبذلك تكون كلفته أقل.

النقطة الثالثة والأخيرة السيدة الوزيرة وهي مقترح، لماذا لا يقع إحداث مراكز مندمجة بين الفلاحة والتجارة خاصة في موضوع المياه المعالجة بطريقة ثلاثية؟ وهذا التمشي الذي تنتهجه الدولة التونسية خاصة في ظل الجفاف الذي نعيشه اليوم والذي يتمثل في توفير الأعلاف بالمياه المعالجة الثلاثية إلى حين وصولنا إلى الإنتاج وتوفير ذلك في السوق وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم ظافر الصغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة له خمس دقائق، تفضل.

السيد ظافر الصغيري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة وكافة إطارات الوزارة،

اسم الوزارة هو وزارة التجارة وتنمية الصادرات، أعتقد أن الصادرات هي رافعة كبيرة للاقتصاد الوطني والدول التي تجاوزت أزماتها الاقتصادية وتطورت هي دول مصدرة بامتياز وهي دول قامت بمساعدة مصدريها، ما هي برامج الوزارة وما الذي تقوم به الوزارة لإيجاد أسواق عالمية جديدة للمنتوجات التونسية؟

تشجيع المصدرين التونسيين وخاصة الصغار وهنا أريد أن أتحدث عن المعلومة التي تعتبر تقريبا غائبة ومحتكرة أن تقوم بالتصدير اليوم في تونس فهذا الاحتمال صعب جدا حتى أن المصنع أو صاحب المنتوج الذي يريد تصدير منتوجه تعترضه صعوبات عديدة في الإجراءات وهذا ما يتبينه دائما من خلال المحاسب الذي يعمل لديه لذلك يجب أن يقع تبسيط المعلومة.

كذلك وجوب تركيز معارض دولية في تونس للحصول على الحرفاء وأهم مسألة أن تلتقي به في المعارض عندما تقوم بعرض منتوجاتك ولكن للأسف لا تتوفر تونس على معارض دولية كبيرة في كل المجالات فما هي إستراتيجيات الوزارة في أن يكون لدينا معارض على غرار الدول المجاورة وعلى غرار المعارض الكبيرة التي نراها في الشرق الأوسط وفي أوروبا.

كذلك نحن نشجع رجال الأعمال التونسيين في أن يلتحقوا بالمعارض الدولية، نعلم جيدا أن مؤسسة "CEPEX" تقوم بمجهود في هذا الموضوع لكن ذلك غير كافي ونريده أن يكون أكثر وأن يكون فيه تشجيعات كبيرة للمصدرين التونسيين.

كذلك ما الذي ستقوم به الوزارة لمرافقة المصدرين خاصة لضمان خلاص بضائعهم ونحن نعلم جيدا أنه لكي يتمكن المصدرون من الحصول على مستحقاتهم هناك تأمينات دولية وبنوك وشركات تأمين بدون ذكر الأسماء تحصل على نسب لضمان الخلاص فهل نقوم بمساعدة المصدرين التونسيين لضمان حصولهم على الخلاص بعد بيع بضائعهم خاصة في أسواق صعبة ولا نعرفها جيدا وهي أسواق شرق إفريقيا وقد دخلنا في اتفاقيات تجارية هامة بالنسبة إلى اقتصادنا الوطني؟

كذلك العمل مع وزارة الصناعة وعدة وزارات أخرى في توجيه المستثمرين التونسيين للاستثمار في القطاعات التي بإمكانها أن تقوم بتصدير منتجاتها وبإمكان وزارة التجارة أن تكون لديها الإحصائيات بطريقتين إما لتعويض التوريد فهل بإمكاننا أن نصنع كل الأشياء التي نقوم بتوريدها ونوجه المستثمرين في الاستثمار في منتجات نقوم بتوريدها وبذلك سنضرب عصفورين بحجر واحد، نخفض في التوريد ونرفع في إنتاجنا وسنصبح من المصدرين لهذه المنتجات؟

النقطة الأخيرة، أنا أدعو إلى الإسراع لإيجاد حل مع الجانب الجزائري لتفعيل اتفاقيات التجارة الحرة مع الجزائر فمن المفروض أن تكون أسهل سوق بالنسبة إلينا ومن المفروض أن نكون مندمجين كما أن العلاقات الجيدة وعلاقات الصداقة والعلاقات السياسية الجيدة تكون ترجمتها تجارية وإن لم تكن التجارة على ما يرام فكل ما يخالف ذلك فهو يبقى حديث للتسويق الإعلامي. يجب أن تكون هناك تجارة مع الجزائر فكل ولاياتنا الحدودية هي الولايات الفقيرة في تونس ونحن لدينا مخزون كبير مجاور كما نتبين في كل بلدان العالم مثل فرنسا وألمانيا 50% من التجارة للبلدين تتم فيما بينهم والعديد من البلدان المتجاورة يقومون بالتعامل مع بعضهم البعض ولكن للأسف تعاملنا مع جارينا ليبيا والجزائر تتم أغلبها بطريقة غير قانونية فأين مناطق التبادل الحر التي تحدثنا عنها في عديد الاجتماعات وآخرها في شهر ديسمبر وفيفري الماضيين وهذه المسألة هامة جدا؟

وسأختم بالسوق الليبي، نحن بصدد خسارة سوق تاريخي وتقليدي للبضائع التونسية لدول بعيدة جدا يقومون بدفع

مصاريف نقل لإرسال بضائعهم لهذا البلد وهو قريب منا ولا يجب أن نفرط في ذلك ونحن نعمل كثيرا على هذا الموضوع وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق، تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

عاشت فلسطين وعاش شعبها المقاوم.

إن الحق في الصحة هو حق دستوري يضمنه الفصل 43 من دستور 2022 لذلك فإن انضمام تونس إلى البروتوكول المعدل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والذي يهم التعديل المتعلق بالأحكام المتصلة ببراءة الاختراع وبمعايير الدنيا الواجب توفيرها على المستوى الوطني لحماية حقوق الملكية الصناعية ومن بينها براءات الاختراع التي تسند للاكتشافات الجديدة هو على قدر من الأهمية وتونس معنية بهذا الشأن خاصة في مجال صناعة الأدوية الذي له تأثير مباشر على الصحة العامة للمواطن التونسي والتي بقيت رهين إعلان حالة الطوارئ القصوى وانحصر استعمالها على السوق المحلية فقط وقد جاء هذا التعديل لإتاحة الفرصة للمصنع التونسي لتصنيع المنتجات الصيدلية عبر نظام الرخص الإجبارية وتصديرها إلى أسواق بلدان أخرى شقيقة وصديقة لا تمتلك القدرات الكفيلة لتصنيعها على غرار البلدان الإفريقية التي تعتبر سوقا واعدا.

نحن نعلم أن تونس لها كفاءات وثروة فكرية لا يستهان بها في مجال البحث والابتكار خاصة المجالات التكنولوجية ولها عديد التتويجات الدولية لكن ثقافة براءة الاختراع والملكية الفكرية وطرق حمايتها مازالت دون المستوى المطلوب مما قد يعرض شبابنا التواق إلى البحث والاكتشاف والابتكار والتجديد في المجال العلمي للقرصنة خاصة أن الفضاء السيبرني أصبح عرضة لذلك ومن واجب تونس العمل على إعداد إستراتيجية وطنية واضحة ومعمقة من أجل حماية اختراعات أبنائها خاصة إذا تعلق الأمر بصحة المواطن.

لدينا بعض الملاحظات وسنستغل الفرصة سيدة الوزيرة لنسوقها إليكم خاصة أني أنتمي إلى منطقة شعبية، الأحياء الشعبية خاصة المتاخمة للعاصمة وبقية الأحياء الشعبية دون استثناء تعاني من ظاهرة نقص بعض أصناف الأدوية بصيدليات مراكز الصحة الأساسية خاصة أدوية الأمراض المزمنة لذلك الرجاء النظر في هذا الأمر لأن المواطن في هذه المناطق هو عادة من العائلات المهمشة المفقرة والمحدودة الدخل والمعوزة.

بالنسبة إلى مسألة المخابز، نحن نعلم جيدا أن هذه المناطق تمتد ويزداد عدد سكانها من يوم إلى آخر ويتطلب هذا مراجعة تزويد بعض المخابز والرفع من حصتها بمادة الفارينة لتتمكن من تغطية حاجيات المواطنين من الخبز هذه تشكيات بعض المخابز ولا أريد أن أعمم بعض المخابز التي ازداد عدد السكان بأحيائها ولذلك يجب مراجعة هذا الموضوع.

هل لدى وزارتكم برنامج لتوريد أضاحي العيد من أجل تعديل السوق؟ نظرا إلى تدهور المقدرة الشرائية سيحرم الكثير من المواطنين من شراء أضحية العيد وسيكون قدره "شوف بعينك وموت بقلبك"، لذلك السيدة الوزيرة الرجاء إيجاد حلول كفيلة للأسعار التي نشاهدها اليوم فهي خيالية.

كذلك يجب تكثيف عمليات الرقابة للحد من الاحتكار والمضاربة وارتفاع الأسعار وتسليط أشد العقوبة على المتسببين في ذلك. كذلك لا بد من مواصلة التصدي لتهريب السلع المدعمة وهذه فرصة لنشكركم لأن غلق بعض المعابر أدى إلى تعديل أسعار السوق من أجل قطع الطريق أمام لوبيات الفساد التي تهدد الأمن الغذائي التونسي.

هناك ملاحظة أخرى، البارحة عندما كنت مع سائق آلة حصاد وتعلمون جيدا أن موسم الحصاد قد انطلق يشتكون من ارتفاع شهادة التأمين الخاصة بآلات الحصاد رغم أنه لا يتم استعمالها إلا في فصل الحصاد...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إضافة دقيقة للنائب المحترم عادل ضياف تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

في النهاية أريد أن أستغل الفرصة من أجل الترحم على روح فقيد العائلة الرياضية وابن سيدي حسين البطل العالمي في رياضة الكراتي حمادي الفرجاني الذي رفع الراية التونسية في عديد المحافل الدولية والإقليمية وكون عديد الأبطال رحم الله الفقيد ورزق عائلته جميل الصبر والسلوان، ولا عاش في تونس من خانها وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة هالة جاب الله عن كتلة الأحرار لها خمس دقائق تفضلي.

السيدة هالة جاب الله

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

"نجري على الخبزة"، هذه الكلمة التي يقولها التونسي كل يوم نظرا لما تمثله الخبزة من رمز للأمن الغذائي الذي يملأ بها قفته ويطعم بها صغاره ولكن للأسف فإن هذا القطاع به العديد من المشاكل اليوم لا يمكن الحصول على الفارينة الفاخرة إلا إذا كان لديك "marché" هذا ما ينص عليه القانون لكن للأسف بإمكانك الحصول على ذلك إذا كان لديك واسطة في الإدارات الجهوية وإذا قمت بإعطاء 100 دينار على "الطرناطة" بإمكانك الحصول على الفارينة ويقع التسريع في كل الأمور ولن تتعطل.

مادة السميد متوفرة في المحلات بكثرة لكنه لا يتوفر في المخابز وهنا يحرم المواطن التونسي من الحصول على قطعة الخبز التي يبلغ سعرها بين 200 و250 مليما ويحصل عليها بدينار من المحلات والمخابز العشوائية زد على ذلك فإن بعض المخابز تمتنع عن صناعة الخبز الذي يبلغ وزنه كيلو غرام ويقوم ببيع نصيبه من مادة السميد بمبلغ قدره 70 دينار للكيس الواحد في حين أنه يحصل عليه بـ 6 دينارات، نتساءل أين المراقبة المحلية والجهوية والمركزية لمصالحكم وما الذي تقوم به؟

زد على ذلك فإن هذه المخابز المدعمة لم تحصل على مستحقاتها منذ سنة وسبعة أشهر تقريبا ورغم عقد عديد الجلسات إلا أننا لم نتبين حلولا وهنا نتساءل متى ستتوصلون إلى حلول؟

هناك سؤال آخر بالنسبة لخبز النخالة المدعم الذي تحدث عنه السيد رئيس الجمهورية وأيضا وزارة الفلاحة فمتى سنشهد ذلك؟ إلى جانب كل ذلك فبعض المواد مثل السكر والقهوة والطماطم المعلبة غير موجودة خاصة في بعض المناطق التي لا يوجد بها كبار تجار الجملة الذين لديهم رؤوس أموال كبيرة للقيام بوضع "quota" كبيرة قبل الحصول على السلع كما نجد بعض المعتمديات مثل معتمدية سوسة الرياض التي لا تتمكن من توفير هذه الأشياء البسيطة إلى مواطنيها وتتحصل على حصص صغيرة من المعتمديات المجاورة.

لقد سحقت قفة التونسي التي أصبحت بدون خضر أو غلال أو لحم ومن خلال حديثنا عن اللحم ما الذي قمتم به بالنسبة إلى الأضاحي، الحلول التي تبيناها هي حلول مرتجلة وهي نوع ما متأخرة نطالبكم بتسوية الوضعية ومحاولة توفير اللحم والأضاحي للمواطن خاصة أننا نعلم أن نسبة العزوف تفوق 30% رغم تواجد العرض.

وبالحديث على العيد، "بأي حال عدت يا عيد" فاليوم إخواننا في حرب إبادة تحت أنظار العبثية واللامبالاة للحكومات الدولية ثمانية أشهر حرب على غزة 50 مواطن ماتوا حرقا في المخيمات وقطع رأس طفل صغير والبنت صبرين ماتت وهي ترتدي ملابس السباحة فاليوم نشاهد فيلم رعب والجميع يلتزمون الصمت، نحن كنواب شعب نعبر عن دعمنا اللامشروط للقضية الفلسطينية، القضية ليست محل مزادات المصالح الدولية نطالب بمواصلة جلساتنا ومواصلة دراسة مقترحات النواب لتجريم التطبيع وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة له خمس دقائق، تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة،

في الحقيقة السيدة الوزيرة كل الحديث الذي يتناهى على مسامعنا بقطع النظر إلى الاتفاقية فنحن لا نجد أي إشكال في أن تنظم إليها تونس في إطار تطوير منظومة الإنتاج والتسويق واستعمال براءات الاختراع فقد ارتفعت الأسعار اليوم في المواد الغذائية وخاصة أسعار الأضاحي لكن بلغنا من خلال الإعلام ومن قبل المعهد القومي للإحصاء أن نسبة التضخم انخفضت من 7.5 إلى 7.2% من شهر مارس إلى أفريل، هناك من يتساءل حول مسألة عدم انخفاض الأسعار هناك تداخل في فهم هذه الوضعية، فإن انخفاض نسبة التضخم يعني أن "vitesse de l'augmentation des prix" هو الذي ينخفض وهذا لا يعني أن الأسعار لن ترتفع مجددا بل الأسعار بصدد الارتفاع.

صحيح هناك مجهود من الوزارة ومن الهياكل المتداخلة لبلوغ هذا المعدل اليوم لكن البرنامج الكبير الذي يتمثل في مقاومة الاحتكار والمحتكرين والعناية بمسالك التوزيع لم يتخذ في شأنه أي قرار ولا زلنا نشهد إلى حد اليوم الطوابير بالمخابز والطوابير لاقتناء مادة السكر والسميد كل ذلك لم يتحسن ويعود إلى سياسات 2006 و2005 فقد وضعوا برنامجا لتحسين مسالك التوزيع وفي سنة 2016 تحصلت الوزارة على قرض بقيمة 52 مليون دينار لتحسين مسالك التوزيع وبناء المخازن ووحدات التكييف، تحصلنا على الاعتمادات ولم يقع صرف. 50 مشروعا بناء على تقرير محكمة المحاسبات التي تحصلت على ذلك منذ سنة 2013 إلى سنة 2017 وأعدوا تقريرا في الغرض تبينوا أنه لم يقع صرف 20 مليون دينارا وكانت هناك وحدة للتصرف حسب الأهداف لإنجاز هذه المشاريع وما وصلنا إليه اليوم من غلاء ومن فساد في مسالك التوزيع ومن احتكار هو نتيجة لعدم إتمام هذه الاستراتيجية فعندما نقول أننا نعمل بدون إستراتيجية اليوم فنحن نعي جيدا ماذا نقول ونحن نعلم جيدا أنه يجب أن تكون هناك إستراتيجية للدولة حتى إذا لم تنجح فيجب أن تكون لدينا إستراتيجية ويجب أن نسعى إلى تحقيقها.

وهنا أتساءل فيما صرفت قيمة العشرون مليون دينار هل وقع ذلك في نفس المشروع الذي تحصلنا من أجله على هذا القرض؟ وبإمكانكم أن تصححوا ذلك، لقد تحصلت على كل ذلك من الموقع المخصص للوزارة وهي تشمل تأهيل أسواق الجملة والأسواق بالتفصيل وتعصير البنية التحتية، تحسين المنظومة المعلوماتية للتصرف في الأسواق وبناء مشاريع جديدة للتخزين والمراقبة.

اليوم عمليات المراقبة التي تقوم بها مصالح وزارة التجارة والمصالح الأمنية حسنت الوضع ولكن لم يكن بالدرجة الفعالة لأن عمليات المداهمة كانت بعشوائية كبيرة خاصة عندما نتبين اليوم أنه لا زالت هناك طوابير على المواد الغذائية التي مؤشر أسعارها بصدد الارتفاع خاصة عند الاستهلاك، اليوم هناك العديد من المواد التي ترتفع أسعارها بنسب كبيرة تصل إلى حدود 30% مثل اللحوم والدواجن ونحن نعاني اليوم وهناك أزمة قادمة في الدواجن وعدة نقاط بيع تتزود اليوم بنصف الكميات من السوق وخاصة التابعة للموزع الكبير الموجود بتونس بدون ذكر الأسماء وذلك بملامسة يومية لهذا الموزع.

هناك مسألة أخرى السيدة الوزيرة، القوارص بجهة بني خلاد والوطن القبلي لقد تمكن فلاح يمتلك قنطاران من القوارص من بيع 200 كغ بمبلغ يقدر بـ 300 مليم للكيلو غرام كما أن لدي صور البرتقال الذي بلغ سعره 200 و300 مليم، كيف وقع إلقائه في النفايات وقد وقع ذلك خلال ثلاث أو أربع سنوات الفارطة وإلى حد هذا اليوم لم نتخذ أي إجراء لإصلاح هذه المسائل، كذلك بالنسبة إلى منتجي البطاطا أيضا فقد بلغ سعر الكيلو غرام من البطاطا لدى الفلاح 500 مليما وبهذه الطريقة لن يتمكن من الحصول على مستحقاته وقد أصبحت المزارع صفراء لكثرة منتوج القوارص فيها وكما يقول المثل وعذرا عن العبارة "كان صبت إندبي وكان ما صبتش اندبي"...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترم نجلاء اللحياني عن كتلة الأحرار لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

سيدتي، تبعا لتصريحكم مؤخرا في البيان المنشور على صفحة وزارة التجارة الذي يفيد بانطلاق إعداد تطبيقة إعلامية لضبط حصص توزيع المواد الموردة من الديوان مثلا القهوة ومقاييس

إسنادها بما يساهم في مزيد تدعيم شفافية عمليات التوزيع ومراقبتها وضمان تكافئ المنافسة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين ومحاربة المحتكرين الحقيقيين وتحقيق قسمة عادلة للثروات، نطلب سيدتي من سيادتكم اليوم تعميم هذا التمشي على مادة القمح المحتكرة من بعض الأطراف والتي تقسم اليوم حصصها بطريقة غير مضبوطة ونأمل أن تكون المقاييس تضمن تكافئ المنافسة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

أرجوك سيدتي، أن لا تحيليني إلى ديوان الحبوب ووزارة الفلاحة فيما يتعلق بهذا التمشي بهذه التطبيقة الإعلامية وشكرا.

لماذا لا تنسق الوزارات مع بعضها البعض امتثالا لمبدأ وحدة الدولة؟ كفى لن أتحدث أكثر عن الشح في المواد الأساسية الأولية حليب وقمح ولحم والشعب الفلسطيني يتضوّر جوعا والشعب الفلسطيني يحرق حيا، عن مجزرة الاحتلال الصهيوني أتحدث والشعب الفلسطيني اليوم يعيش حرب إبادة جماعية محرقة دمار رماد، حرق وموتى في مخيم النازحين بمدينة رفح الفلسطينية استشهاد أكثر من 50 ألف مواطن كم هي الحصيلة اليوم، أيتها العصابة الصهيونية، أيتها الوحوش البشرية 37 ألف مواطن ومن بينهم 13 ألف و900 طفلا فلسطينيا.

دعوني أمرر اليوم أحد الشهادات المروعة من رفح، قال أحد شباب المنطقة ابنة عمي طفلة لا تتجاوز 13 عاما لم تبق لها ملامح على الإطلاق بعد المحرقة. نحن نشهد اليوم أعلى درجات البؤس الأخلاقي والعنف والوحشية والتجرد من الإنسانية بعد انتهاك القوانين الدولية. تجدر الإشارة أن المجزرة جاءت بعد قرار محكمة العدل الدولية بوقف إطلاق النار ووقف العمليات العسكرية، ما الجدوى فعلا، ما الجدوى إذ أصدرت المحكمة يوم الجمعة الفارط...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق. المقعد رقم 141 فليتفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة وبكافة الطاقم المرافق لك،

السيدة الوزيرة، سأبدأ بالنقطة الأولى التي ستكون مخصصة للتجارة الخارجية، رأينا تقلصا في عجز الميزان التجاري بـ 23 % خلال الأربعة أشهر الأولى لسنة 2024 مقارنة بسنة 2023، كما أننا لاحظنا أن تغطية الواردات بالصادرات خلال الأربعة أشهر الأولى تشهد تحسنا بـ 5,2 نقطة تقريبا من 76 % إلى 81 %، هناك تحسن ولكن هذا لا يمنع أن هناك أشياء لم تشهد تحسنا.

إن ما أريد التركيز عليها اليوم هي العلاقات التونسية الجزائرية.

السيدة الوزيرة، أنت على علم أن السوق الجزائرية مغلقة على المواد النهائية "produits finis" منذ أكثر من سنة ونصف ولم تستطع عديد المصانع التصدير منذ عام ونصف وعديد المصانع أغلقت أبوابها وعديد المصانع التونسية أفلست.

هذه الشركات الصغرى والشركات المتوسطة التي تشتغل في التصدير للسوق الجزائرية أفلست ولا من مجيب ولا من متحرك في البلاد التونسية.

إن وزارة التجارة هي المسؤول الأول وهذه أكبر كارثة في الدولة التونسية ونريد إجابة في هذا الخصوص على السريع، لقد مللت من تلقي طلبات مصنعين في تونس لم يستطيعوا تصدير منتوجاتهم إلى السوق الجزائرية، نريد ردا سريعا في خصوص هذا الموضوع.

النقطة الثانية السيدة الوزيرة، النقص المتواصل في المواد الأساسية، في السكر، في السميد وفي كل المواد المدعمة ونحن مقبلون على موسم سياحي وسيأتي أبناؤنا من الخارج، أتمنى أن نجد حلولا سريعة في هذا الخصوص.

أمرّ إلى نقطة أخيرة تهم حسن التحكم، الصابة السيدة الوزيرة، إذا كانت سنة صابة في القمح يجرفها الماء وإذا كانت هناك صابة في التمور يتم إلقاؤها، إذا كان لدينا فائضا في إنتاج الحليب يقع سكبه في الطريق، لو كانت السنة صابة في منتوج البرتقال يتم إلقاؤه في سلّة المهملات. لذلك كلما كانت لدينا صابة لا نحسن استغلالها ويقع إلقاؤها في الأخير وهذا غير معقول، أعوّل عليك في هذا الموضوع.

أختم كلامي بالحشرة القرمزية، هناك انتشار كبير السيدة الوزيرة لهذه الحشرة وما نخشاه اليوم أن هذه الحشرة لم تتخط حدود ولايتي نابل وتونس إلى غاية اليوم، نخشى ما نخشاه أن يتم انتقالها مع انتقال الأغنام وتصبح الكارثة منتشرة في هاتين الولايتين، أنت على علم بأن معتمدية بوعرقوب تعدّ من أكثر الزارعين لهذا المنتوج وسيكون الضرر كبيرا، لو أمكن يتم بيع الأغنام في الأسواق المخصصة لهذه العملية وليس على قارعة الطريق وفي الضيعات الفلاحية المخصصة لإنتاج التين الشوكي وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق. المقعد رقم 198.

السيد عبد القادر بن زينب

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

شكرا،

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

في البداية وقبل تناول الموضوع أود أن أتقدم بشهادة شكر إلى وزارة التجارة والسادة المديرين العامين بوزارة التجارة على المجهود الجبار الذي يقومون به إذ لا يمكن لأحد أن ينكر سواء نواب أو أي كان المجهودات والنقلة النوعية التي شهدتها الوزارة خلال هذه المدة من استقرار ومتابعة التجار والمشاكل الموجودة وقد تم التصدي للعديد من المهربين، منذ مدة لم نعد نرى الاكتظاظ ووجود صفوف لشراء الخبز وغيره وهذا يعود إلى حنكة الوزارة والإدارات الجهوية في المناطق.

أنا من معتمدية سليمان، أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد المدير الجهوي للتجارة على المجهودات الجبارة التي يقومون بها وقد اتصلت به عديد المرات كلّما رأينا تجاوزات تتنقل الإدارة على جناح السرعة بعد ساعة أو ساعة ونصف.

السيدة الوزيرة، عندما يحضر بيننا هنا وزير تحت قبة البرلمان، فهو أخونا إن الوزير هو من يقوم بتنفيذ سياسة الدولة وكلنا في نفس المركب وعندما نجد اليوم الاستقرار فإن الوزارة تشرفنا اليوم

فحتى عندما نتحدث خارج قبة البرلمان يتم رفع الإحراج لكنني لن أحمل المسؤولية لوزارة التجارة بخصوص الأسعار أو غيره، يجب أن يتم التنسيق اليوم مع جميع الوزارات لا يمكن تسعير المنتوج عندما يكون المنتوج جاهزا، مثلا استمعت الآن إلى زميلي عندما تحدث عن منتوج البطاطا، لقد فكرت اليوم وزارة التجارة وأعطت تراخيص لتصدير مادة البطاطا بحوالي 3 آلاف طن خلال المدة الأخيرة، بالأمس بلغني أن البطاطا يتم بيعها من طرف الفلاحين بـ 1 دينار وبدينار و100 مليم وهنا الوزارة مشكورة لأننا رأينا مدى حرصها على إنجاح مثل هذه المواسم.

كذلك السيدة الوزيرة، هذه الأسعار يتم تحديدها قبل بيع مادة البطاطا، يتم تحديد السعر مع وزارة التجارة ومع وزارة الفلاحة ومع وزارة المالية على أن هناك موادا أساسية يأخذها الفلاح لتعديل الأسعار، إذ لا يمكنني بيع البطاطا عندما يكون سعر البذور 4 ملايين الطن ويتم بيع طن الـ "DAP" بكذا وطن الأمونيتر بكذا وسعر الأدوية كذا وعندما نقوم بتحديد الأسعار نقول مرتفعة، صحيح، أن المواطن له الحق بأن يشتكي من ارتفاع الأسعار ولكن الفلاح نفسه يعاني لأن النقص الموجود على مستوى المياه سيجعل وزارة التجارة دائما في الواجهة، لا، إن وزارة التجارة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عزيز بن الأخضر، له خمس دقائق. المقعد رقم 190.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا سيدي الرئيس،

نحن اليوم أمام موضوع ذو أهمية كبرى يمس مختلف جوانب حياتنا الاقتصادية والاجتماعية ألا وهو انضمام الجمهورية التونسية للبروتوكول المعدل لهذه الاتفاقية وهو يمثل خطوة جوهرية في مسيرة تحديث تشريعاتنا المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية بما يتماشى مع المعايير الدولية.

إن انضمامنا إلى هذا البروتوكول يحمل في طياته العديد من الفوائد لبلدنا:

أولا، يعزز مكانتنا الدولية كدولة تحترم التزاماتها الدولية وتواكب التطورات العالمية كما أن هذا الانضمام يساهم في تحسين بيئة الاستثمار في تونس ممّا يجلب المستثمرين الأجانب ويساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحقيق نموّ اقتصادي مستدام.

من الجانب الآخر يوفّر البروتوكول المعدّ لتسهيلات هامة في مجال الصحة العامة حيث يسمح للدول الأعضاء بإصدار تراخيص إجبارية للأدوية الضرورية مما يسهّل على الدول النامية والفقيرة، الحصول على العلاجات بأسعار معقولة وهذا الجانب إنساني بامتياز ويعكس التزام تونس بالمسؤولية الاجتماعية والإنسانية.

أود أن أؤكد على الدور الحيوي الذي ستلعبه وزارة التجارة في هذا السياق، إن انضمام تونس إلى البروتوكول المعدل للاتفاقية يتطلب تنسيقا وجهودا مكثفة من الوزارة لضمان تنفيذ الالتزامات الجديدة بشكل فعّال كما ستكون وزارة التجارة مسؤولة عن صياغة السياسات وتحديد القوانين المحلية بما يتوافق مع متطلبات البروتوكول والعمل على تعزيز واقع القطاع الخاص والمستثمرين بأهمية هذه الخطوة.

كما ستعمل أو يجب أن تعمل الوزارة على تطوير الإستراتيجيات لدعم الابتكار المحلي وحماية الملكية الفكرية ممّا يعزز التنافسية وخدماتنا في الأسواق الدولية.

إن الدور القيادي لوزارة التجارة في هذا الشأن سيساهم بشكل كبير في تحقيق الفوائد المرجوّة من انضمامنا إلى هذا البروتوكول المعدل وفي هذا السياق يجب تفعيل دور الإدارات الجهوية لضمان تطبيق الاتفاقية بشكل فعّال على المستوى المحلي، يجب أن تلعب هذه الإدارات دورا محوريا في تنفيذ السياسات التجارية ومراقبة الامتثال للقوانين وتقديم الدعم اللازم للمؤسسات المحلية في حماية حقوق الملكية الفكرية.

إن تفعيل دور هذه الإدارات سيعزز من قدراتنا في تحقيق الأهداف المرجوة والانضمام إلى البروتوكول ويضمّن تحقيق التوازن بين حقوق الملكية الفكرية واحتياجات المواطنين. إضافة إلى ذلك يجب التأكيد على الدور الرقابي المهمّ للمكاتب الجهوية التي ستكون مسؤولة عن متابعة تنفيذ السياسات وضمان الامتثال للمعايير الدولية والمحلية.

إن التعديلات التي أدخلت على هذه الاتفاقية، تهدف إلى تحقيق توازن أفضل بين حقوق الملكية الفكرية واحتياجات الصحة العامة بما يساهم على تسهيل الحصول على الأدوية وعلى العلاجات الضرورية، نحن في حاجة إلى تعزيز هذا التوجه إلى تحقيق التوازن بين حماية حقوق الملكية الفكرية وتأمين متطلبات الصحة العامة لمواطنينا.

أرى أن انضمامنا إلى البروتوكول المعدل للاتفاقية سيعزز من قدراتنا تجاه تحديات العصر، لذا أدعو جميع زملائي وزميلاتي إلى دعم هذا التوجه والموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعدل لهذه الاتفاقية.

قبل أن أختم السيدة الوزيرة وفي إطار المراقبة والرقابة التي ننادي بها دائما وهي مهمة جدا، يجب إعادة تنسيق كبير بين مختلف المتداخلين في عدة محاور التي تم تأويل نصوصها القانونية أو تتضمن عديد القراءات وأنا شخصيا قمت السيدة الوزيرة بمدكم بملف في هذا العنوان ومشكورون على التفاعل لكن هناك العديد من المواطنين تضرروا اليوم رغم أنهم يتصلون بالإدارات الجهوية يقولون لهم بإمكانكم العمل وليس هناك إشكاليات لكن على مستوى عملهم الميداني يتعرضون إلى إشكاليات قانونية غير مضبوطة ولا يجدون إجابة واضحة من أي طرف وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم خالد حكيم مبروكي، له أربع دقائق. المقعد رقم65.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة التجارة والوفد المرافق لها،

في البداية أريد أن أترحم على روح الشهيد، شهيد الوطن البشير ذيابي ابن الربوع الطيبة، ربوع سيدي بوزيد الذي وافته المنية وهو بصدد أداء واجبه. ندعو له بالرحمة ونطمئنه بأننا سنواصل العمل من أجل بناء وطننا كل واحد من جهته وحسب مقدرته.

سيدتي الوزيرة، فيما يخص مشروع القانون الأساسي الذي يعرض علينا اليوم والمتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بشأن جوانب الملكية الخاصة المعتمدة بجنيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005 حيث يهم هذا التعديل الأحكام المتصلة ببراءة الاختراع التي تأتي ضمن الملكية الصناعية، وهو يتعلق بالأساس بمعالجة مشاكل الصحة وتحسين أسعار الأدوية وخاصة تسهيل التزويد بالمواد الأولية وهذا سيساعد البلدان التي ليس لها القدرة على تصنيع الأدوية.

السيدة الوزيرة، أود أن تكون الغاية منه بالأساس تخفيض أسعار الأدوية وخاصة لذوي الاحتياجات الخصوصية.

أما فيما يخص الوضعية العاجلة لولاية سيدي بوزيد، نذكر منها تعطل مشروع سوق الإنتاج وسوق الجملة بمعتمدية الرقاب منذ 2014، كما تعلمين السيدة الوزيرة، سيصبح سوق الإنتاج ماضيا ولم يعد حاضرا نتمنى بإشرافكم أن يشهد هذا المشروع على الأقل تقدما ويصبح مكسبا كبيرا للجهة ولكامل البلاد.

السيدة الوزيرة، أنت تعرفين أن سيدي بوزيد تعد من الولايات الأولى المنتجة للخضر وللغلال سنويا لذا نرجو من سيادتكم إيلاء الأهمية اللازمة لهذا المشروع ولهذه المنطقة خاصة من خلال فتح الحدود.

السيدة الوزيرة، في فترة جمع الخوخ والعنب خاصة بمدينة الرقاب في كل سنة يتم غلق حدود البلدان المجاورة كل مرة لسبب، صدقني هذه السنة يبيع الفلاح الكلغ من الخوخ بـ 500 مليم وديناروبلقون به السيدة الوزيرة، يجب الترفيع على الأقل في سقف الأسعار لأن بهذه الصفة سيتوقف الفلاحون عن العمل ولن نستطيع العمل وهم يواجهون مصاعب كبيرة جدا خاصة في الطريق يخسرون الكثير...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة، له اثنتى عشرة دقيقة. المقعد رقم 7.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة إطارات الوزارة،

السيدة الوزيرة، بدون أن تدوني أي شيء أو تكتبي شيئا لأنني لن أتحدث أبدا عن التجارة، لنكن متفقين، هذه اتفاقية تم تأجيلها كثيرا ويجب أن نصادق عليها حقيقة لقد شهدت هذه الاتفاقية تعطيلات.

لنتحدث الآن فيما هو أهم من هذه الاتفاقية، أريد اليوم تقديم استفسار واضح وصريح، أين نحن وماذا ننوي القيام به؟

السيد رئيس الحكومة،

لم أر إستراتيجية عمل، لم أر إستراتيجية حكومة، من المفروض أن يكون للحكومة اليوم "un tableau de bord" ولهذا السبب أريد أن أتحدث اليوم لأستغل هذه الفرصة لأن رئيس الحكومة لا يأتي إلى مجلس نواب الشعب، لنستغل على الأقل ما تبقى من الوقت فيما ينفع الناس لعلّ البعض ينتبهون لوضعهم.

اليوم لدينا مجموعة قوانين التي ستحل أزمة البلاد، اليوم الجميع يتحدث، إعلام وسياسيون ووزراء يقولون يجب أن تكون هناك ثورة تشريعية، أين هي؟ من سيقوم بهذه الثورة؟

يا سيد رئيس الحكومة، أنت رئيس الحكومة يجب أن تكون مطلعا على كل الوزارات وكل وزارة تقول لك أين لا يمكنني أن أتقدم في مخططي تنموي وهذا سبب عدم تمكني من القيام بهذه الإستراتيجية لأن هذا القانون تابع للباب العالي من عهد الأتراك وهذا قانون منذ عهد البايات وعهد لا أدري من لابد من تغييره، حينها تقوم بـ "tableau de bord" كل وزارة ماهي مشاريع القوانين التي يجب تغييرها وتضع أمامك هذه الترسانة وتعقد في شأنها المجالس الوزارية اللازمة ويتم تحيينها وتحال علينا حينها نطالب بأن نحاسب كمجلس نواب شعب إذا قصرنا في عملنا، لنفتح أمامكم الطريق لتعملوا بل لنعمل جميعا لأن الأمر يهم الدولة التونسية ويهم الشعب التونسي. هذا الشيء غير موجود.

كل هذا غير موجود، اليوم لا نلاحظ أن هذا الشيء موجود عندما يأتي رئيس حكومة ليناقش قانون مالية هو نفسه ليس له فكرة عنه وليس له حلولا، هذا شيء يجب طرحه، إذا كان الناس لا يريدون الحديث في هذا الموضوع، أقول يجب الحديث في شأنه.

اليوم عندما أجد إشكالية كبيرة بين ما يطلبه الشعب وبين ما يطلبه رئيس الجمهورية وبين ما تنص عليه الحكومة، تناقضات الفصل 411 من المجلة التجارية، لقد كان رئيس الجمهورية واضحا في مطالب الشعب التونسي، في مطالب الأشخاص المتضررة قال هناك مسؤولية للبنوك وهناك مسؤولية بين الدائن والمدين ويجب مراجعة هذا الأمر، إذا بنا وجدنا أن النسخة التي تم إعدادها منذ البداية لا تتضمن أي شيء من هذا.

إذن، على ماذا تدل هذه التناقضات الكبرى؟ تدل على أن هناك "lobbying" بصدد العمل والتلاعب بمصالح الدولة التونسية وبما يريده الناس وبما يحتاجه الناس، ولهذا السبب بعد أن تم عقد المجلس الوزاري يتم اليوم تعديل النسخة من جديد وهذه هي النسخة الحالية التي تم القيام بها.

يعني عندما نقرأ من بعيد ونرى ما صدر في رئاسة الحكومة، البيان الذي تم تنزيله وبعد أسبوع نقرأ ما صدر في رئاسة الجمهورية فإنك تفهم بأن الحكومة لم تحسن حتى التواصل مع رئيس الجمهورية، وتريد أن تتواصل مع شعبك؟

النقطة الموالية، مجلس نواب الشعب ينتظر قوانين، لا تصل القوانين، نتقدم بقوانين ترتقي إلى مستوى على الأقل ما ينفع الناس مثل المسؤولية الطبية، مثل الفعل 96 الذي من المفروض أن تعرضه الحكومة لأن هذا الفصل يخدم السادة الوزراء وكذلك الإداريين ليرفع عنهم التكبيل، طيب تعطلوا في هذا الشيء الحمد لله تحسنت الأمور الآن بعض الشيء ثم تقول لدي قانون يتعلق بالمسؤولية الطبية، بعد أن أتيت إلى هنا كوزير وتم الاستماع إليك في جلسة عامة وعلى مستوى اللجنة وتقدمت بمقترحاتك ثم يصبح لديك قانون، اليوم نقدم قانون الاستثمار الذي قلنا أنه سيحرك عجلة التنمية لصغار الفلاحين ولصغار المستثمرين ويعطي حق الاستثمار للتونسي وللشاب التونسي ويقطع مع منظومة الرخص ويعطي لكل شاب الفرص بأن ينتج في بلده ويستثمر وتركنا مجالا معينا للرخص في المجالات التي تهم الأمن الغذائي، الأمن القومي مثل الأسلحة أو الأدوية وكان القانون واضحا وصريحا.

اليوم ترد عليك مراسلة، هذه المراسلات لم أفهم ماهو سببها؟ عندما تتقدم بقانون وتعمل، يقولون لا يهم مجهودات السادة النواب طيبة وهم مشكورون عليها لكن بالله عليكم تريثوا بعض الشيء لأنه لدينا قانون. أين كنتم سابقا، أين كنتم هل تنتظرون أن نعمل نحن؟ كان بإمكانكم أن تقدموا لنا على الأقل " tableau de bord" كاملا بخصوص القوانين التي تعملون عليها وقدمتم لنا تواريخا مضبوطة، هذا سيعرض عليكم في الشهر كذا وهذا سيعرض عليكم في الشهر كذا، على الأقل أعلم أنا كنائب شعب أن ذلك القانون سيعرض على وفي الوقت المعين وأكون كرئيس لجنة على علم بجدول أعمالي وجاهزا للقانون هذا وذاك، وعندما أتقدم بمبادرة تشريعية، أقوم بمبادرة تشريعية لا يمكن أن تبادر بها الحكومة.

ما هذه اللخبطة، أأنتم تسيرون دولة أم ماذا؟ هل تسيرون حكومة أم لا؟ بل الأكثر من هذا، اليوم لا أجد أي مشروع واضح، تم الحديث عن مخطط التنمية ولكن هو غير موجود إلى حد الآن، لم نره.

مجلة المياه تم عقد بشأنها مجلس وزاري واستعراض وكذا وتم التقاط صور وكذا إلى حد الآن غير موجودة.

مجلة الصرف، في كل مرة تأتي السيدة وزيرة المالية وتقول تمت وتمت وتمت. أريد أن أفهم إذا كان سنّ قانون يتطلب ثلاث أو أربع سنوات، مجلة الصرف لقد قضينا سنة ونصف في المجلس، مجلة الصرف، منذ اليوم الأول تحدثت عنها السيدة وزيرة المالية، لم تر النور إلى حد اليوم، لم تعرض علينا إلى حد الآن.

أريد أن أتحدث اليوم في هذا، يجب أن تبينوا لنا ماذا يجري بالضبط، أين المشكل؟ عندما رأيت اليوم تناقض الفصل 411 فهمت أن هناك لوبيات تعمل من الداخل وفهمت أن هناك أشخاصا يعطلون من الداخل، هذا غير معقول. إن الوزير يتحمل مسؤولية وزارته ورئيس الحكومة يتحمل مسؤولية حكومته وهو من يقوم بالتنسيق مع كل الوزارات ويضع "tableau de bord" واضح ويعمل.

نحن لسنا في تنافس معكم، لقد سبق أن ذكرت هذا الشيء وأكرره، مجلس نواب الشعب لا ينافس الحكومة في سن القوانين، بل بالعكس مجلس نواب الشعب موجود ليسهل عليك المأمورية، مجلس نواب الشعب سيشرع لك القانون حتى عندما تعمل غدا يمكنك تجاوز العقبات القانونية الموجودة، نحن لم نأت إلى هنا لنقول ذلك القانون قام به مجلس النواب، حتى عندما تقوم أنت بسنّه وتعرضه على مجلس النواب فإن هذا الأخير سيصدره وأي قانون سيعرض علينا ستوضع عليه بصمة مجلس النواب لأنه لا يوجد قانون لا يقع تعديله، القانون ليس قرآنا، هذا جانب.

لذا، السيد رئيس الحكومة، لا بأس من أن تعقد اجتماعا وزاريا وتقوم بتحديد أولويات كل وزارة وتضع "tableau de bord" وأعلمنا نحن كمجلس متى ستصلنا القوانين وأيها أولى وعندما أقوم بمبادرة تشريعية تقول لدي مشروع قانون فيه استعجال نظر ويجب أن تضعوا بقية القوانين جانبا. هل هذا معقول؟ هل جئنا هنا لنقوم بـ "bras de fer" لبعضنا، نحن نتكامل، هذه مصلحة بلاد ومصلحة شعب، كلنا نعمل اليوم فيما ينفع الناس، إذا كنتم واعين بهذا ومن كانت لديه غايات أخرى عليه أن يقوم بعمل آخر ولا يعمل في الشأن العام إن الشأن العام ليس فوق النقد، لا أحد فوق النقد، يجب أن تستمع إلى مجلس النواب، لأنه اليوم هو المسؤول عن هذا الشيء.

ثانيا، اليوم لدينا قانون الفنان وجهت اللجنة المختصة دعوة إلى وزارة الثقافة لكن هذه الأخيرة لم تحضر في مجلس النواب. أريد أن أسأل هنا السادة الوزراء الذين تنظرون في القوانين هل ستحضرون مناقشات الميزانيات في مجلس النواب أم لا؟ أنت ستأتي غدا للنظر في ميزانية وزارتك، إذن ما هو موقفك غدا من هذا المجلس؟ هل أن هذا المجلس سيقول لك لا سيدي الوزير، أنت لم تحضر في مجلس النواب ولم تقدم رأيك في القانون وسنصادق لك على الميزانية. الوزير الذي لا يأتي للمجلس احتراما للقوانين وتلك القوانين تهم الناس، لا يجب أن يأتيني غدا ليطالبني بالميزانية، ميزانية على ماذا؟ على العمل الهام الذي قمت به؟ هذا أولا.

ثانيا، لا يمكن لوزير أن يقول لي بأنه مكلف بالتسيير، أنا كوزير مكلف بالتسيير، إذن يمكن أن تقول أنا غير قادر على تسيير دواليب وزارة الثقافة ووزارة الثقافة ليست "البهيم القصير" لتضعها جانبا، أيضا وزارة النقل اليوم تعاني من مشاكل كبيرة وآخر مشكل موجود حاليا هو عمّالنا بالخارج في إيطاليا حيث تم استبدال رخص النقل في وزارة النقل التونسية دون أن يقع التعامل مباشرة أو دون أن يتم إرسال مراسلة لنظيرتها الإيطالية لأن هناك اتفاقية في هذا الخصوص مرفوقة بـ "les modèles" قمنا بالتغيير ولم نستفسر منهم ولم نأخذ إذنا منهم. اليوم كل أبنائنا الذين يعملون هناك منهم من يعمل على "semi-remorque" ومنهم من يعمل في النقل ومن هو سائق حافلة أو في غيره، أصبحت رخصته غير صالحة في إيطاليا لأنها غير مدرجة في هذه الاتفاقية ومنذ 11 أفريل صرحت سفارتنا في إيطاليا بأنها بصدد معالجة الوضعية مع الجانب الإيطالي ولكن إلى هذه الساعة لم يحصل شيء ونحن هنا لا نتحدث عن عدد هين.

هل رأيتم هنا بعدم التنسيق والرعوانية أين يصل بنا الأمر؟

فلذا طلب بكل إلحاح من السيد رئيس الحكومة، يجب أن يكون هناك تخطيطا ويجب أن تكون هناك برمجة وأن يكون هناك تحديد أولويات ويجب التعامل مع المجلس بشكل جدي ولا بأس من أن تعين منسقا عاما أو وزيرا مكلفا بالعلاقة مع مجلس النواب لتصل المعلومة في حينها وكذلك مشاريع القوانين وحتى لا تقع مرة أخرى هذه الضبابية، نحن في خدمة هذه البلاد ونحن جنود لها ولكن أيضا من يتعدى على حقوقنا فإنه تعدى على حقوق الشعب التونسي مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رياض جعيدان غير منتمي له ثماني دقائق. المقعد رقم18.

السيد رياض جعيدان

شكرا،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

لقد مرت تقريبا سنة على تصويتنا على قانون محدث للوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة والتي تسهر حسب الفصل الثاني من القانون على إسناد أو اقتراح وإسناد التراخيص في ميدان صنع وتسجيل وتوريد وتصدير وتوزيع وتسويق الدواء ومواد الصحة ومكوناتها.

تسهر أيضا على مكافحة تقليد الدواء ومسالك الإتجار غير المشروع كما تسهر على تعليق أو منع تسجيل وصنع وتوريد وتصدير وتسويق الدواء إلى غير ذلك واليوم نصوت على مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة المتأخرة لتونس، على انضمامها للبروتوكول المعدل في سنة 2017 لاتفاقية "OMC" الـ"ADPIC ou TRIPS".

ملاحظة منهجية قبل كل شيء، أتمنى أن يكون السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة بصدد الاستماع، علينا تغيير المنهجية التشريعية أو الحوكمة التشريعية، اليوم تحضر معنا وزارة التجارة، من غير المعقول في موضوع كهذا، الموضوع متعدد الجوانب لا نجد سوى وزارة التجارة، كان من الأفضل أن تكون معنا وزارة الصحة لم لا خاصة مدير الوكالة الوطنية للدواء كذلك وزارة الشؤون الاجتماعية بالنسبة إلى "CNAM".

إن المقاربة الأحادية هذه وأن تعمل كل وزارة على حدة ولى أمرها في عديد بلدان العالم،_اليوم نعيش مقاربات تشاركية بين مختلف الوزارات المعنية بملف معين حتى على مستوى إعداد الميزانية أتذكر أننا تطرقنا إلى هذا في السنة الفارطة خلال مناقشة الميزانية.

المقاربة التشاركية ليست فقط بين أعضاء الوظيفة التنفيذية للحكومة فقط بل حتى بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية لحسن الحوكمة التشريعية أو لحسن المنهجية التشريعية.

إذن تعهدت الحكومة بهذا الملف لوزارتكم لتمثيلها وللدفاع عن المشروع وكما ذكرت، كنت أود حضور السيد وزير الصحة، السيد وزير الصحة غير موجود على الأقل نتحدث بخصوص هذه الاتفاقية ماذا يمكنها أن تقدم لتونس، لأن تونس كانت تعد من أول البلدان منذ بداية الاتفاقية سنة 2005 مع مجموعة أخرى من الدول النامية التي نادت بهذا الملحق الذي جاء سنة 2017، تونس من بين الدول التي طالبت بأن يكون هناك على مستوى هذه الرخص الإجبارية أو الرخص الإلزامية استثناءات لذلك فإن هذا "l'annexe"، صحيح أنه جاء استجابة لطلب تونس ولطلب عدد من الدول النامية، لن أتحدث تقنيا السيدة الوزيرة، عن هذا البروتوكول وعن التعديلات المدخلة على الفصل 31 لإتاحة إمكانية تصنيع المنتوجات الصيدلية ولتصديرها إلى أسواق...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم لديه ثماني دقائق.

السيد رياض جعيدان

قلت، لن أتحدث تقنيا عن هذا البروتوكول وعن التعديلات المدخلة عليه خاصة التوسع في حالات منح التراخيص الإلزامية وعدم الاقتصار، كما ذكر الزملاء عن حالات الطوارئ وعن الجوائح، إن بعض الدول الكبرى بطبيعة الحال لا يساعدها هذا وهي تعمل ضده ولكنني سأتحدث عن إمكانية استفادة بلادنا من هذا البروتوكول.

تونس كمصدر للأدوية ولدينا القدرة التقنية والبشرية ولدينا من الكفاءات التي تمكننا من تنمية صادراتنا في هذا المجال، تونس كمستورد للأدوية واليوم حقيقة تعيش بلادنا أزمة، أزمة تزويد سوق محلية، لنقل هذا بكل صراحة أزمة، كنا منذ سنوات مضت عندما يتراجع مخزون الأدوية لثلاثة أو ستّة أشهر ينتابنا الهلع ونعتبره أزمة كبرى ولكن اليوم مخزون الأدوية انحدر لأكثر من ذلك، مخزوننا الوطني للأدوية انحدر لأسابيع، لقد اختفت اليوم أغلب الأدوية من رفوف الصيدليات منذ أشهر بما في ذلك أدوية لعلاجات مهمة عفانا وعفاكم الله لأمراض القلب والسرطان والسكري والأعصاب.

اليوم أنا كتونسي مقيم بالخارج وكجميع التونسيين المقيمين بالخارج يتصل بنا الأهل والأصدقاء والأحباب يوميا لجلب أدوية غير متوفرة، أدوية بسيطة كنا نجدها في مستوصفاتنا بالنسبة إلى أدوية فقر الدم.

اليوم أدوية حياتية مفقودة، إذن هناك " un problème de santé public" مشكل صحة عمومية، أقول هناك حتى مشكل نظام عام " d'ordre public" لأن من لا يجد دواء الأعصاب يصبح عنيفا ويفتعل المشاكل، اليوم هناك العديد من حالات العنف وبالمناسبة، نود لو تقدم لنا وزارة الداخلية الإحصائيات، حتى دواء الأعصاب اليوم غير موجود.

اليوم خوفي على الصيدلية المركزية التي هي بصدد الانهيار ووراءها منظومة كاملة لتوزيع الأدوية تتعرض إلى أزمة كبرى، تعاني الصيدلية المركزية اليوم من عجز مالي كبير بسبب الديون المتراكمة للمستشفيات والكنام والمصنعين.

ذكر الزملاء اليوم شيئا جميلا يخص الإستراتيجية وأنا أساندهم، اليوم لابد من إستراتيجية وطنية، تشاركية للنهوض بقطاع الأدوية لو حضر أحد من وزارة الصحة لقلت له عليكم بتعزيز التعاون الدولي، يجب أن تعملوا اليوم على " transfert des technologies" اليوم لديكم تونسيون في جميع بلدان العالم، بصدد صنع ربيع البلدان المتطورة في مجال الأدوية، لماذا لا نجد طريقة للتنسيق مع هؤلاء لنفيد بلادنا؟

ندائي اليوم إلى السيد رئيس الجمهورية مرة أخرى، لا بد من تدخل عاجل لمجلس الأمن القومي لأن المسألة لا تهم فقط التجارة أو الصحة أو الصناديق الاجتماعية، بل تهم أمننا القومي والصحة من أمننا القومي وهي من أولوية الأولويات إنسانيا وتشريعيا وحتى دستوريا، طبقا لدستورنا، دستور 2022 من أول الحقوق الموجودة الحق في الصحة وقد ذكّر به الزملاء عديد المرات.

إذن، لابد أن نحاول التحسين من الحوكمة التشريعية وأنا هنا أكمل ما ذكره الزملاء وما ذكره السيد المكلف بالتشريع هذا الصباح بخصوص مسألة المنهجية التشريعية، لابد أن نتحدث مع بعضنا لنجد حلولا لتحسين المنهجية التشريعية وتحسين الحوكمة التشريعية وفي الآن نفسه السيدة الوزيرة، أعلم أن السيد رئيس الجمهورية يعتبر هذا الملف من أولوية أولوياته علينا أن نعمل عليه ونتمنى أن ينظر مجلس الأمن القومي القادم في مجال الصحة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق. المقعد رقم 135.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

في الحقيقة إن البروتوكول المعدل يأتي في تناغم تام مع دستور 2022 أن الصحة اليوم حق لكل مواطن، من المهم جدا اليوم

التفكير في إدارة الأزمات على الأقل مبكرا، نحن نعرف ما حصل في جائحة كوفيد، هناك شركات عالمية سيطرت على الأدوية وتم توجيهها إلى بعض الدول على حساب بعض الدول الأخرى النامية، اليوم من المهم جدا أن نفكر في صحة المواطن التونسي.

لكن ملف الأدوية اليوم يجب أن يكون على طاولة الحكومة في ميزانية 2025 لأنه ملف مهم ومهم جدا، عندما نجد تفاقم حالات فقدان الدواء في الأسواق التونسية ولا نجده في عديد الصيدليات، المرضى الذين يعالجون اليوم بالتعريفة المنخفضة وبدفتر العلاج الأبيض لا يتحصلون على دوائهم، العديد من المرضى لا يصلهم دواء ضغط الدم والسكري وهذا خطير جدا على صحة المواطن التونسي، علينا اليوم توخي إستراتيجية وطنية لمحاولة إنقاذ الصيدلية المركزية ولم لا يكون ذلك في ميزانية 2025 حيت نمكنهم من عفو ديواني، نعرف اليوم أن الصيدلية المركزية تقوم بجلب الأدوية وتدفع المعاليم الديوانية، لم لا يتم حذف كل هذه الديون في ميزانية 2025 ليصل الدواء إلى المواطن التونسي في أحسن الظروف.

في الحقيقة السيدة الوزيرة، سأواصل الحديث في الموضوع في دقيقة، السيد رئيس الجمهورية يتحدث اليوم بأن السوق سواء كان السوق الصناعي أو السوق التجاري في تونس يسيطر عليه 40 شخص وهذا لا يخفى على أي أحد، لقد قمنا بثورة في سنة 2011 وأردنا بناء دولة مؤسسات ويكون هناك عدل بين الجميع وفي 25 جويلية قلنا لننفذ اليوم دولة المؤسسات ونحاول أن نعطي حقوق الناس، اليوم ما زلنا نتعامل بنظام "quota" بالنسبة إلى توزيع القهوة وتوزيع الفارينة وتوزيع المواد الأساسية، ما زلنا في الحقيقة نعطي "quota" بـ 70 و80 % لأشخاص على حساب مؤسسات صغرى ذنبهم الوحيد أنهم أرادوا الانتصاب في السوق التونسية وأن يعملوا، أغلبهم شباب نحرمهم من حقهم الأساسي في التزود بهذه المواد ليحاولوا إيصالها إلى المواطن التونسي بأقل الأسعار، بينما نترك في الحقيقة الحيتان الكبرى هي التي تستأثر بالسوق وتسيطر عليها في إطار قانون لم أفهمه "quota" والأقدمية أحدهم يتحصل على 70 % والآخر لا يتحصل حتى على 1 % ممّا يتحصل عليه الآخر.

السيدة الوزيرة، يجب أن نجد حلا لهذا الموضوع، لا يمكننا أن نواصل في منهجية وزارة التجارة بنظام رفضه الشعب التونسي وحصلت ثورة والناس اليوم أرادوا أن يستثمروا وأن يؤمنوا في هذه البلاد، لا يمكننا أن نواصل بنفس المنهج فنترك أشخاصا على حساب أشخاص آخرين...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن، نرفع الجلسة لمدة خمسة عشرة دقيقة إثرها وتنمية الصادرات لتتولى الرد على مختلف التدخلات.

(كانت الساعة الواحدة وسبع وثلاثين دقيقة بعد الظهر)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي

(كانت الساعة الثانية بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة والكلمة إلى السيدة كلثوم بن رجب حرم قزّاح وزيرة التجارة وتنمية الصادرات للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب فلتتفضل.

السيدة كلثوم بن رجب حرم قزاح، وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

شكرا السيد الرئيس،

أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى كافة أعضاء لجنة التشريع العام وكذلك أعضاء لجنة الصناعة والتجارة وإلى كافة النواب الذين ثمنوا هذه الاتفاقية.

أريد كذلك تثمين اليوم الدراسي الذي تم عقده للنظر في الاتفاقية وهي مبادرة طيبة جدا وأظن أنها ستسهل تمرير القوانين وشرحها خاصة من الجانب الفني باعتبار أن أغلبية الإطارات الفنية بالوزارة تكون متمكنة أكثر بالموضوع ويمكن أن تجد في اليوم الدراسي متسعا من الوقت لتقديم التوضيحات اللازمة.

في البداية سأبدأ بالأسئلة المتعلقة بالمشروع المعروض على المجلس وأبدأ من ملاحظة مقدمة من قبل السيد النائب جعيدان بخصوص رغبته في حضور وزارة الصحة لتقديم المشروع.

في الواقع بالنسبة إلى العلاقة مع المنظمة العالمية للتجارة وزارة التجارة هي "Point Focal" واللجنة الوطنية يرأسها الوزير المكلف بالتجارة مكلفة بالعلاقات مع منظمة التجارة العالمية.

اللجنة الوطنية هذه تم تكريسها وضبط مهامها وضبط الأعضاء الممثلة لها وهم ممثلي جميع الوزارات علاوة على ممثل "UTICA" و"CONECT" يعني القطاع الخاص.

هذه اللجنة تمثل الوزارات المعنية وسبق أن استمعت لجنة التشريع العام لممثلي وزارة الصحة وكذلك لممثلي وزارة الصناعة والسيد المدير العام للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية بالتالي وزارة التجارة يمكن أن تجيب عن الأسئلة التي ستطرح.

بالنسبة إلى الوكالة الوطنية للأدوية التي تم إحداثها في سنة 2023 تم تعيين مدير عام عليها وهي بصدد استكمال التركيز وبالنسبة للإستراتيجية الوطنية لمنظومة الأدوية أكيد تعلم أنها مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن القومي يعني هنا لا يوجد إشكالا والموضوع يكتسي أولوية وهو محل اهتمام من أعلى سلطة في الدولة.

بالنسبة إلى السؤال الذي تقدم به السيد ماهر الكتاري والذي يرغب في معرفة قائمة الدول التي لم تمض ولم تصادق على الاتفاقية ومن بينهم تونس نجد: تونس، موريتانيا، التشاد، الكونغو الديمقراطية، الباكستان، الصومال، فنزولا، ليبيريا، أنغولا، تنزانيا، أوغاندا، كازاخستان، اليمن، أفغانستان، الكاميرون، جيبوتي، غانا، جواتيمالا، غينيا بيساو، الرأس الأخضر، أرمينيا، الكويت، الموزنبيق، ناميبيا، جزر سليمان وآيتي.

عندما تتساءل عن سبب عدم مصادقة الدولة التونسية على البروتوكول التعديلي رغم صدوره منذ سنة 2005 ورغم أن تونس كانت من الأوائل التي صادقت على الاتفاقية الأصلية منذ 1995 أنا شخصيا طرحت السؤال حقيقة ولا أعرف لما لم تتم المصادقة.

دخلت حيز التنفيذ في سنة 2017 بمصادقة ثلثي أعضاء المنظمة، كان من المفروض أن تتم المصادقة عليها خاصة أن الملحق التعديلي هذا كان بمبادرة من الدول النامية ومن بينهم تونس لا أعرف السبب ربما جراء سوء فهم، في الحقيقة لا أملك جوابا.

بالنسبة إلى تخوف السيد النائب عبد الرزاق عويدات أردت أن تفهم التفرقة بين تراخيص لغاية تجارية أو لغاية سطحية. هنا نتحدث عن تراخيص إجبارية يعني ليست بإرادة صاحب الاختراع وأريد أن أؤكد أن البروتوكول التعديلي هذا لا يهم إلا الأدوية ولا يهم براءات اختراع لأنشطة أخرى بل يهم فقط الأدوية وهنا نتحدث عن تراخيص إجبارية يعني العنصر التجاري غير موجود باعتبار أن مقتضيات الصحة العامة هي التي تقتضيه وستكون فرصة بالنسبة إلى تونس لكي لا يكون إطار التراخيص الإجبارية السوق المحلية فقط بل عندما يتم تفعيله يمكن القيام بالتصدير ونحن نملك طاقات في النسيج الصناعي للأدوية، لدينا مؤسسات قادرة على تصنيع الأدوية وتقوم بتصديرها للدول التي لا تملك الكفاءات والإمكانية المتوفرة لدينا.

تساءلت عن ضرورة أن يكون الاتفاق ربح ربح، هنا نحن في إطار منظمة حكومية دولية وتونس عضوا منذ سنة 1995 وهي من المؤسسين لمنظمة التجارة العالمية بالتالي المنطق هنا ليس منطق وجود كتلة أو شق غالب يفرض على الشق الآخر بل بالعكس نحن في المنظمة العالمية للتجارة كل دولة لها صوت والقاعدة اتخاذ القرارات بالإجماع ويكفي أن تعترض دولة فقط على قرار معين لكي لا يمرر.

هنا لا نملك تخوفات وبالتالي أنا مثل أغلب السادة النواب الذين دعوا إلى التصويت والمصادقة على هذه الاتفاقية.

بالنسبة إلى إستراتيجية الوزارة في علاقتها بالدول الأخرى هي علاقة تجارية، وزارة التجارة تعتمد على إستراتيجية معينة في علاقتها التجارية والاقتصادية ببقية الدول.

أولا، تعزيز العلاقات والتكامل والاندماج مع الدول المغاربية،

ثانيا، الاضطلاع بدور ريادي في تنفيذ اتفاقية "زليكاف" في إنشاء سوق إفريقية موحدة انطلاقا من سنة 2035،

ثالثا، تطوير اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل ربط التجارة بالتنمية والتنمية المستدامة وفي الحقيقة صار تقييم في سنة 2020 مع الاتحاد الأوروبي وكان التقييم إيجابي يعني تونس ربحت عند إمضائها لهذه الاتفاقية.

صحيح مثلما قال بعض النواب أن 75 بالمائة من الصادرات موجهة إلى هناك وهذا غير كافي ولا بد أن ننفتح على بقية الدول وننوّع في شركائنا وهذا ما سعينا له ونكرس فيه التفتح والانفتاح خاصة على الدول الصاعدة مثل روسيا وأندونيسيا وإيران والصين وباكستان.

ويتم العمل حاليا على دعم وتطوير الاتفاقيات مع أندونيسيا وإيران وباكستان وروسيا مع الحرص على إرساء اتفاقية تجارية جديدة مع الشقيقة الجزائر والمقاربة التي تعتمدها الوزارة في علاقتها التجارية والاقتصادية كما قلت على ربط التجارة والاستثمار والتنمية.

بالنسبة إلى العلاقة مع الشقيقة الجزائر، اليوم لدينا اجتماع شراكة الذي تم في سنة 2023 وقد قمنا بتكوين فريق عمل مشترك بيننا وبين وزارة التجارة الجزائرية واليوم لدينا جلسة حوار عن بعد وأعددنا مشروع الاتفاقية الجديدة وإن شاء الله سنبدأ في التفاوض معهم حولها.

بالنسبة إلى بقية الأسئلة غير المرتبطة بمشروع الاتفاقية المعروضة أمام أنظاركم ورد سؤال يتعلق بغرف التجارة والصناعة، مثلما قالت السيدة النائبة أصبح هناك مشكل حقيقي باعتبار أن شرعيتهم انتهت منذ سنة 2013 وصدر أمر حينها كان سيتم انتخاب هيئات الغرف في سنة 2013 لكن هناك من تقدم بشكاية وأوقف إجراءات الانتخاب ومنذ ذلك الوقت توقفت وبقي نزاع قضائي بخصوصها حينها ولتفادي الفراغ صدر أمر في سنة 2014 يرخص للهيئات الموجودة لكي تواصل التسيير إلى حين إجراء انتخابات جديدة وتعلقت بمسألة الانتخابات وينتظرون صدور حكم قضائي.

صدر حكم قضائي بات في أواخر سنة 2023 وعلى ذلك الأساس تمت دعوة وزارة التجارة إلى تسوية الوضع القانوني للغرف بالإعداد بطبيعة الحال لإجراء انتخابات جديدة ولم يمض وقتا طويلا على تمرير الموضوع على جلسة عمل وزارية وتم اتخاذ القرار في مراجعة الأوامر المنظمة للغرف والأمر المتعلق بإجراء الانتخابات والأمر جاهز ومن الممكن تتم إحالته في الأسبوع المقبل على رئاسة الحكومة أمر يقضي بإحداث غرف على ضوء الدستور الجديد يعني تصبح خمس غرف حسب الأقاليم لأنهم حاليا ثماني غرف إذن ستتحول إلى خمس غرف وسنحترم التقسيم الترابي الجديد كل إقليم سيكون له غرفة صناعة وتجارة وبقية الولايات التابعة للإقليم يكون لديها مكاتب ممثلة للغرف.

وبمناسبة صدور هذا الأمر إن شاء الله أطمئن السيدة فاطمة التي التحقت بنا سيتم تحيين غرف التجارة حتى لا يتم توظيف الهيئات التي هي عليها ونحن نقوم بعملية تفقد وتدقيق بدأنا بغرفة تونس والآن في صفاقس ونهيئ الأرضية لأنه فيما بعد سيتم تحديد المسؤوليات بالنسبة إلى كل الاخلالات التي ستتم معاينتها ولكن يجب أن تكون لكل غرفة خصوصياتها وأملاكها ولديها كذلك مرجعيتها لأن الغرف موجودة منذ الاستقلال ولديهم علاقاتهم التجارية مع نظرائهم بالخارج ومثلما قالت السيدة النائبة هم مؤسسات عمومية ذات مصلحة اقتصادية وبالتالي يقومون بدور اقتصادي مهم وإن شاء الله في إطار القانون الذي سيغير كل شيء سيدعم الدور الاقتصادي الذي سيقوم به وهو الإحاطة بالمؤسسات ومرافقتهم.

وفيما يتعلق بتوضيح إجراءات التصدير قال أحد النواب ليس سهلا أن تعرف وكيف تقوم بالتصدير؟ من المفروض هذا دور الغرف وهي هياكل لمرافقة المؤسسات والإحاطة بهم.

بالنسبة إلى المسح نحن انطلقنا في مسح المخابز وتم استكمال الأعمال الميدانية ويمكن القول أنه تم في إطار هذا المسح تحيين المعطيات وتشخيص وضعية المخابز وشمل المسح المخابز المصنفة وغير المصنفة وبصدد بلورة المقترحات الهيكلية لكن بالتوازي تم اتخاذ عديد الإجراءات الاستعجالية لتعديل الحصص بالتخفيض مثلا عندما يكون للمخابز "quota" أكثر من اللازم أو حسب حاجيات المناطق.

بالنسبة إلى التشخيص المتشائم بخصوص التزويد، في الحقيقة لا أوافق بعض السادة النواب عن وصفهم لحالة الصفوف، في الحقيقة الصفوف تقلصت بقيت قليلا مادة السكر التي مازالت تشكو ضغطا ولكن في المخابز لا يوجد إشكالا.

ما تفضل به السيد النائب بخصوص جربة هو موضوع سؤال شفاهي ووصل للتو للوزارة منذ أربعة أيام تقريبا ويستوجب الأمر أن أتحول لمعاينة الأمر على عين المكان للنظر في كمية الخبز التي تنتهي على الساعة الثامنة صباحا.

هناك سلط محلية وجهوية دورها التنسيق فيما بينها، السيد الوالي أو بقية ممثلي السلط المحلية من دورهم التنسيق مع الإدارة الجهوية بمدنين وعلى كل حال سنتجاوب ونحاول التقليص من النقص الذي تحدث حوله السيد النائب.

بالنسبة إلى موضوع الأعلاف، كلنا نعرف أن تواتر سنوات الجفاف هي المتسببة في وجود نقص وغلاء في الأعلاف حتى إذا قمنا باستيرادها من الخارج طبعا سعرها سيكون باهظ جدا.

كما تعلمون جميعا أنه تم إحداث ديوان الأعلاف وهو يقوم بمجهود كبير ويسعى إلى تأمين مخزونات للفلاحين من الأعلاف لأن أحيانا يكون سعر الأعلاف منخفض ولا يتم تخزينها، إذن ديوان الأعلاف يعمل على هذه المسألة في تمكين الفلاحين من التمتع بقروض من البنك الوطني الفلاحي وسيتم العمل على توفير مخزونات كافية للأعلاف لكي لا يضطر الفلاحين لشراء الأعلاف بسعر مرتفع عند تقلص الإنتاج.

الحديث عن الأعلاف يحيلنا للحديث عن مشكل اللحوم الحمراء الذي أصبح فيه ضغط كبير وتحدثنا حوله عندما كنا نستعد لشهر رمضان قلت لكم أن شركة اللحوم ستستورد كميات من لحوم الأبقار تقريبا 2000 طن على كامل السنة وبدأت في النصف الثاني من شهر رمضان ومتواصلة إلى الآن وهذا من شأنه تعديل الأسعار ويساهم في التحكم فيها.

بالنسبة إلى لحم الضأن وخروف العيد أساسا وزارة التجارة سبق وصرحت أنها لن تستورد خرفانا باعتبار أولا غلاء الأسعار وباعتبار أن هناك أماكن أسعار الخرفان فيها منخفضة مثلا في دول إفريقية تجد سعر الخروف منخفضا لكن لا يمكن جلبه إلا باستكمال الشروط الصحية التي تستوجبها المقتضيات الصحية لأن الخروف يمكن أن لا تتوفر فيه الشروط الصحية التي تفرضها وزارة الفلاحة ويمكن أن يتسبب في عدوى للقطيع لذلك لا يمكن جلب أي خروف من أي دولة بتعلة انخفاض الأسعار وأي دولة تتوفر فيها هذه التأشيرة تكون فيها الأسعار منخفضة وشركة اللحوم تمر بوضعية مالية صعبة وإلى الآن تعاني من مخلفات خروف رومانيا التي قامت باستيراده في سنة 2012 حيث تم استيراد كميات كبيرة وإلى حد الآن تعاني عدة تبعات وتعاني سداد قروض بنكية وهي الأسباب المكبلة في شركة اللحوم في كونها تلعب دورها التعديلي باعتبار أن شركة اللحوم لا يمكن أن تجلب شيئا وتخسر فيه لأن وضعيتها المالية غير قابلة أن تستورد وتبيع بأقل من الكلفة.

ما يحدث أن هناك ضغوطات في مسألة توريد الخرفان لكنها بصدد إتمام إجراءات استيراد كميات من الضأن المبرد لتعديل الأسعار في فترة عيد الأضحى علاوة على توفير 4000 رأس للسوق المحلية لأضاحي العيد.

وبالنسبة إلى الأسعار في الحقيقة وزارة التجارة تجد نفسها بين منظومة الإنتاج التي وجب المحافظة عليها يعني لا بد من المحافظة على الفلاح والقطيع وبين المقدرة الشرائية للمواطن يعني إلى حد الآن السعر المرجعي لم يصدر بعد باعتبار أن الفلاح متمسك بسعر لم نقبل به فهو يطالب بـ 25 دينار سعر الكيلوغرام.

قلت أن وزارة التجارة تجد نفسها بين المطرقة والسندان، إذا ساندت الفلاح فهو يطلب 25 دينار يعني الكيلوغرام من اللحم سيتجاوز 60 دينار، صحيح الكلفة باهظة على الفلاح لكن أسعار الأعلاف انخفضت. المهم لدينا اليوم ديوان الأعلاف وإن شاء الله مشاكل الأعلاف ستحل بصفة تدريجية ونمنحه الوقت الكافي للعمل.

على كل حال مثلما ذكرت بالنسبة إلى السعر 25 دينار المطلوبة من الفلاحين لا يمكن أن يكون السعر المرجعي ونحن بصدد المحاولة معهم أن لا يتجاوز السعر 21 دينار لهذا وزارة التجارة لم تستطع إصدار مقرر ضبط الأسعار والمواطن يجد اللحوم بسعر معقول.

السنة الفارطة كان لدينا مليون و200 ألف رأس غنم في فترة العيد وهذه السنة لن نتجاوز المليون لهذا سيكون هناك اضطراب في التوزيع لكن وزارة التجارة عندما تحدد السعر المرجعي على الأقل نقاط البيع المنظمة التي تبيع بالميزان لا بد من احترام السعر المنصوص عليه.

بالنسبة إلى التجارة الموازية ليست شأن وزارة التجارة صحيح تسمى تجارة موازية لكنها متداخلة فيها وزارة المالية ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع وأتصور أن السيدة وزيرة المالية قالت لكم بأنها مترأسة اللجنة الوطنية لمقاومة الاقتصاد الموازي. وزارة التجارة ممثلة في هذه اللجان وكونت لجانا فرعية هناك لجان تعنى بالتجارة الإلكترونية التي أصبحت تشكّل بابا ومدخلا كبيرا للتجارة الموازية، هناك لجنة بصدد القيام بعملها وإن شاء الله تكون النتائج إيجابية ومن جانبها وزارة التجارة مثلما تعلمون تقوم بعمليات مراقبة مشتركة مع الديوانة والأمن.

بالنسبة إلى الاحتكار والخزن في علاقة بمخازن التبريد وقد تطرق أحد السادة النواب إلى مسألة الاحتكار، في الحقيقة وزارة التجارة تصدر دائما بلاغات وتعلن عن ضوابط عمليات الخزن فكل شخص لديه مخزن تبريد لا بد أن يكون مصرح به لدى مصالح التجارة إذا لم يصرح به يعرف أنه مخالف وتطبق عليه وزارة التجارة القانون حالما تعلم بذلك.

على كل حال وزارة التجارة أعدت مشروع قرار يعني نص ترتيبي ينظم مسألة الخزن ويبين حقوق وواجبات جميع الأطراف لأنه سيكون هناك تطبيقة إعلامية لدى وزارة التجارة ستفتح لأصحاب المخازن لإدراج بياناتهم في المنظومة. وتم إعداد نص قرار ترتيبي مشترك مع وزارة تكنولوجيات الاتصال ومع وزارة الفلاحة وهذا النص قدمناه للمهنيين لإعطاء رأيهم بخصوصه وإن شاء الله سيصدر في أقرب وقت ممكن لتنظيم المسألة وتحسيس المتعاملين الاقتصاديين للانخراط في هذه المنظومة ويتم إيضاح الأمور لكي لا يقول فيما بعد أنه تم اتهامه بالاحتكار.

بالنسبة إلى الموسم السياحي والاستعداد للموسم السياحي والصيفي، منذ بداية السنة تم عقد جلسات مع وزارة السياحة وتم تكوين فريق مشترك على المستوى المركزي بين وزارة السياحة ووزارة التجارة والجامعة الوطنية للنزل وعلى المستوى الجهوي سيتم تعيين نقاط اتصال تمثل جميع الأطراف المتداخلة.

في السنة الفارطة في الحقيقة لم نتعرض لإشكاليات وكلما وجد إشكالا تتدخل وزارة التجارة مع نظرائها وتحل المشاكل وإن شاء الله هذه السنة سنقتدي بتجربة السنة المنقضية ونتفادى حتى النقائص التي اعترضتنا.

في الحقيقة على مستوى المنتوجات الفلاحية لا إشكال لنا في ذلك حتى في الدواجن لا يوجد إشكالا ودائما نرخص للنزل لجلب اللحوم الحمراء المجمدة والقيام باستيرادها وحتى لحوم الدواجن

لكن على حسب المعطيات التي لدينا المخزونات متوفرة ولا إشكال لنا في الدواجن.

في الموسم الصيفي يكثر استغلال الطحين والخبز وقد تم في إطار جلسة عمل وزارية الاستعداد للموسم السياحي وتم اتخاذ قرار بتوفير كميات إضافية من قبل ديوان الحبوب 75 ألف قنطار شهريا بداية من آخر شهر جوان إلى آخر السنة وإن شاء الله لن يحدث ضغطا على مستوى المخابز إضافة إلى صابة القمح هذه السنة التي ستكون بشائر لموسم وتزويد جيد.

تحدث أحد النواب عن الاحتكار و"monopole" وقال أن أربع شركات تتعامل مع ديوان التجارة في الحقيقة تؤكد المعطيات من ديوان التجارة أن هذا الكلام غير صحيح باعتبار أن عدد حرفاء الديوان التونسي للتجارة حسب كل مادة موزعين على كامل تراب الجمهورية نجد في السكر 1276 حريف من بينهم 332 شركة صناعية.

بالنسبة إلى القهوة لدينا 230 حريف وتم إحداث تطبيقة إعلامية لتوزيع القهوة حسب مقاييس موضوعية تتعلق بمعدل الشراءات للسنوات الفارطة والإمكانيات المادية والبشرية واللوجستية.

وهنا سأعرج على السؤال المطروح من قبل السيد النائب وهو آخر تدخل أظنك تقصد القهوة؟ قال السيد النائب أنه من الضروري التوقف عن منهجية "quota" لا بأس سنبقى في القهوة ولا نتحدث عن أشياء مغايرة.

من يقوم بجلب القهوة؟ يجلبها ديوان التجارة يعني ديوان التجارة يمارس احتكار الدولة ويجلب القهوة من الخارج ويجلب القهوة غير المغسولة.

قبل أزمة الكوفيد وتبعات الأزمات العالمية التي شهدناها لم يكن هناك إشكالا، متى خلق المشكل؟ نتيجة لتبعات جائحة كورونا وبعدها الأزمات العالمية والحرب بين روسيا وأوكرانيا والشرق الأوسط، إذن تضاعفت أسعار القهوة مائة بالمائة وتكلفة النقل تضاعفت 300 بالمائة بالتالي أثر هذا على نسق التزويد وعلى كلفة جلب القهوة.

ديوان التجارة يقوم ببيع القهوة الآن بالخسارة والقهوة غير مدعومة ما معنى هذا؟ يعني وحدة التعويض لا تدعم القهوة يعني ديوان التجارة يدفع الفارق بين كلفة الاقتناء وتوصيل القهوة إلى هنا وبين ثمن بيعها حفاظا على المقدرة الشرائية وفي السنة الفارطة رفعنا قليلا ولا يمكننا الترفيع أكثر ولكن الكلفة أكثر بكثير لأن "روبوستا" كان 2 دولار والآن وصل إلى 5 دولار و"أرابيكا" تجاوزت 7 دولار حيث كانت في السابق 4 دولار.

ماذا حدث؟ مثلما قلنا الظروف الاستثنائية التي يعيشها العالم فالشحنة كانت تصل في 30 يوم أصبحت تبقى 45 يوما وهذا أدخل اضطرابا على التزويد إلى جانب الدفع عند تحميل الشحنة.

كان الديوان يوزع 700 طن تقريبا في الأسبوع على حرفائه وكان حرفائه تقريبا 170 والآن أصبحوا 230 ووصلوا إلى 270.

منذ اليوم الأول لي في وزارة التجارة يشتكون من مسألة القهوة و"quota"، سألتهم كيف تقومون بالتوزيع؟ قالوا لي حسب حجم المؤسسة وحسب معدل رقم المعاملات لثلاث سنوات ولم يكن هناك تطبيقة وحرصت شخصيا على برمجة تطبيقة إعلامية لتحييد العنصر البشري ولا نعامل هذا على حساب ذاك.

التطبيقة انطلقت في نصف شهر فيفري 2024 والكمية المتوفرة تقسم على الأشخاص حسب مقاييس موضوعية تم ضبطها والمقاييس قابلة للتعديل وتم إدخال تعديلات عليها لكننا نقيّمها الآن وسنعدل فيها أكثر مثلا نعطي 70 بالمائة على أساس رقم معاملات تعود إلى الثلاث سنوات فارطة ولكن هذا سيلحق الضرر بالمستحدثين لكنهم قالوا الجدد سيتمتعون بكمية معينة في البداية التي لا تكون كافية أحيانا.

في الحقيقة سنقيمها ولو تابعنا المنطق ومقترحك السيد النائب في حذف "quota" ونحرر القطاع سيبقى من 230 حريف سبعة فقط.

ما أردت قوله أن المنهجية التي يتبعها ديوان التجارة هو التوزيع بمقاييس موضوعية لكي يعمل الجميع ونتمنى أن تتحسن الوضعية علما أننا منحنا الخواص إمكانية واستثناء احتكار الدولة يعني يجلب بمفرده شريطة الالتزام بتسعيرة معينة، فمن لديه الإمكانيات يمكنه أن يجلب بمفرده وفي التطبيقة من يجلب بمفرده نحذف من نصيبه يعني الكبار أكثر الأشخاص الذين يكتبون الشكايات ويرفضون طريقة التوزيع. على كل حال نعرف أن الباعثين الجدد هم المتضررين ونتمنى أن نجد لهم حلا ونعدل في التطبيقة.

بالنسبة إلى خلاص مستحقات المخابز، وزارة التجارة تنسق مع وزارة المالية في موضوع خلاص مستحقات المخابز بطبيعة الحال في حدود إمكانيات المالية العمومية لكن ما حرصنا عليه أن كل شهر على الأقل يتمتعون بشهر وفي سنة 2023 تم صرف عشرة أشهر للمخابز وفي سنة 2024 إلى حد الآن تم صرف أربعة أشهر والمتخلدات في الوقت الحالي 14 وليس 17 ومع وزارة المالية إن شاء الله سنحاول صرف شهرين هكذا يتم خلاص مستحقاتهم.

بالنسبة إلى تسهيل إجراءات التصدير مثلما تفضل أحد السادة النواب، نحن وزارة التجارة وتنمية الصادرات واعية بأهمية ارتفاع حجم الصادرات وتنويع المنتوجات المصدرة هذا مهم وتم إحداث لجنة وطنية لتسهيل الإجراءات وكذلك إحداث وحدة تتولى هذا الملف وكذلك تم الشروع في إنجاز إستراتيجية وطنية للتصدير من أهم أركانها تأهيل قطاع المعارض الدولية طبقا لأفضل الممارسات العملية وتعمل الوزارة على تطوير تدخلات صندوق النهوض بالصادرات وتوجه دعم التصدير للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وللقطاعات الواعدة والأمر المتعلق بإعادة النظر في تدخلات صندوق النهوض جاهز وسيتم إرساله إلى رئاسة الحكومة وإن شاء الله سيكون له تأثيرا إيجابيا على الجهاز التصديري التونسي.

على حد علمي تحدثت عن العلاقة مع الشقيقة الجزائر.

بالنسبة إلى الشقيقة ليبيا المقاربة في الحقيقة تعتمد على تطوير معبر رأس جدير ليصبح بوابة نحو إفريقيا والتنسيق مع الشقيقة ليبيا لتكثيف تواجدنا في عمقنا الإفريقي وتنسيق الحضور في المعارض والتظاهرات التجارية.

وفي علاقة بمعبر رأس جدير تعرفون أنه تم تكوين الشركة التي ستتصرف في المنطقة اللوجستية بن قردان وسيتم إن شاء الله إنجاز الاستثمارات اللازمة وستكون دافعا للحد من التجارة الموازية وتحقيق اندماج منطقة بن قردان.

وذكر أحد النواب المنطقة التجارية الحرة بالقصرين، تحدثت عنها في المرة الفارطة، لقد تم إنجاز دراسة بخصوص المناطق

التجارية الحرة الحدودية مع الجزائر وسيتم عرضها في القريب أمام مجلس الوزراء لتحديد الأولويات يعني بأي منطقة يتم الشروع.

أظن أنني قد أجبت على أغلب الأسئلة السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات على كل هذه البيانات والإفادات القيمة والآن نطلب من الزملاء الالتحاق بمقاعدكم لأننا سنشرع في عمليات التصويت.

الآن نمر الى التصويت على الانتقال الى مناقشة المشروع عدد 2023/51 عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 123 صوتا نعم مقابل 3 محتفظين ودون اعتراض. يتم اذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال الى مناقشة المشروع.

والآن نحيل الكلمة الى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره الى التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 81 صوتا، تفضل الكلمة للجنة.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

مشروع قانون أساسي يتعلّق

بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة،

المعتمد بجينيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 131 صوتا نعم مقابل 4 محتفظين واعتراض وحيد. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك الى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة، الكلمة للجنة.

السيد المقرر

فصل وحيد

تتمّ الموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، المعتمد بجينيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005، والملحق بهذا القانون الأساسي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 129 صوتا نعم مقابل 3 محتفظين و4 اعتراضات. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 130 صوتا نعم مقابل 2 محتفظين و5 معترضين وبذلك تمت الموافقة على مشروع أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البرتوكول المعدل لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة المعتمد بجنيف بتاريخ 06 ديسمبر 2005 عدد 2023/51.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء، شكرا جزيلا للجنة التشريع العام والشكر موصول للسيدة كلثوم بالرجب حرم القزاح وزيرة التجارة وتنمية الصادرات والوفد المرافق لها متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

وهكذا نأتي الى نهاية أشغالنا فقط بمناسبة هذا القانون لأن الجلسة ستستمر لتطبيق الفصل 108 ونسمح للسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها بالمغادرة، المعذرة سأذهب لتوديع السيدة الوزيرة.

تدخلات السيدات والسادة النواب
على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إذن نواصل الجلسة والكلمة الآن للنائب المحترم حسن جربوعي على معنى الفصل 108 لدينا ثلاث مداخلات والمداخلة الأولى للنائب المحترم حسن جربوعي، الموضوع استفحال الحشرة القرمزية في البلاد التونسية له ثلاث دقائق تفضل.

السيد حسن جربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

فيما يخص وضعية الحشرة القرمزية في البلاد التونسية نلاحظ الآن أنّ مسؤولي وزارة الفلاحة غير واعين بهذا الإشكال الذي تعاني منه البلاد وهي الحشرة القرمزية ونقدم مسألة تقريبية وتقريبا هي النبتة الوحيدة التي تحتوي على الكربون تتقبله ولا تخرجه وتمتدّ الغراسات على مساحة كبيرة في أنحاء الجمهورية التونسية تقريبا 600 ألف هكتار وتصنّف تونس الخامسة عالميا في هذا الإنتاج منها 400 ألف هكتار من الأراضي الزراعية المهيكلة يمتلكها تقريبا 150 ألف منتج وهناك 54 مؤسسة تنشط في صناعات تحويلية وظهرت هذه الآفة في ولاية المهدية على مساحة 1500 متر وكان بالإمكان القضاء عليها بعشرة آلاف دينار وينتهي الأمر بأكمله واليوم نتحدث عن ما قيمته 12 مليار للمجابهة لا للقضاء عليها من المسؤول؟

رغم أن الباحث السيد الدكتور أنور ناصر لدى نشاطه بمنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة أصدر بلاغا لتونس سنة 2017 قبل أن تصل هذه الآفة بأربع سنوات وطلب من وزارة الفلاحة إعداد برنامج وقاية وتوعية وإرشاد وبرنامج طوارئ بمعنى أن هذا البرنامج وحين وصول هذه الآفة لا يقع التعامل معها إداريا لكن لا حياة لمن تنادي.

اليوم لم يعد المواطن التونسي في الأرياف يطالب لا بالتشغيل ولا التنمية ولا يطالب بالماء المنقطع ولا بالمدارس التي تكاد تنهار فوق رؤوس الصغار ولا بوضع أفارقة جنوب الصحراء الذين احتلوا أراضينا وديارنا اليوم نتحدث عن رغبة مواطن تونسي في النوم ليلا بوجود الحشرات والأوساخ والروائح ولا وجود لأيّ مسؤول للقيام بمعاينة هذه الوضعية.

فإلى متى هذا التملص من المسؤوليات؟ ومتى تنتهي سياسة البيروقراطية الإدارية والتهاون والاستخفاف في تحديد درجات المخاطر وتداعيات أية كارثة طبيعية قد تصيب البلاد؟

متى ستنتهي سياسات استصغار الأمور من المسؤولين الموجودين حاليا؟ فمتى يتم تفعيل القانون عدد 39 لسنة 1991 الذي ينص فيه الفصل الأول: "تعتبر كارثة الحرائق والفيضانات والزلازل والعواصف بصفة عامة وكل الآفات بكل أنواعها سواء كانت برية أو بحرية أو جوية والتي تفوق أخطارها ومخلفاتها حدود الإمكانيات العادية المتوفرة لمجابهتها جهويا ووطنيا"؟

يعاني الناس في الأرياف من هذه الوضعية وننادي رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية للتدخل في هذا الوضع لأنه أصبح كارثيا ولن يقف على حد هذه الآفة فاليوم حرب بيولوجية كما نلاحظ عنكبوت الغبار الموجودة في التمور وأصبح آفة ودودة الخروب التي تضرب اليوم الرمان فأتلفت محصولا بأكمله ولا حياة لمن تنادي فمتى ستتحمل وزارة الفلاحة مسؤولياتها وتخرج للميدان وتعاين وتتخذ القرارات؟ واليوم اكتسحت الحشرة القرمزية تقريبا كل البلاد وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم أحمد سعيداني حول موضوع المركب الفلاحي غزالة ماطر له ثلاث دقائق.

السيد أحمد سعيداني

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أتقدم بتحية إجلال وإكبار لكل عملتنا وعمالنا في المركب الفلاحي غزالة ماطر أولئك الذين استماتوا في مقام أوّل في الدفاع عن الملك العمومي أثناء الفوضى التي شهدتها البلاد في جانفي 2011 واستماتوا في مقام ثان في الدفاع عن شريان حياة رئيسية في ماطر واستماتوا في مقام ثالث في الدفاع عن موارد أرزاقهم وعائلاتهم. كل هذا تم في جانفي 2011 في غياب تام وكلي للدولة ووزارة الداخلية وأيضا لوزارة الدفاع.

اليوم يعاني العمال من الفاقة والاحتياج فهل من المنطقي ألا تتجاوز الأجور عتبة 300 و400 و500 دينار وللأسف في أفضل الأحوال 600 دينار على أكثر تقدير.

يعاني العمال من تنكر الدولة التي ترفع شعارات السيادة الغذائية والأمن الغذائي ولكن على حساب من؟ على حساب أولئك الذين وجب أن يشملهم شعار السيادة الوطنية وشعار العدالة الاجتماعية فيحرمون من حقهم في العيش الكريم وحقهم في تحسين وضعياتهم وتحسين مداخيلهم وحقهم في الترسيم وأيضا في بعض المنح والامتيازات على غرار بعض القطاعات الأخرى.

إنّ الجيش الأول في معركة السيادة الغذائية وخط المواجهة الأول في حرب الأمن الغذائي هم عملتنا وعمالنا في مركباتنا الفلاحية.

نشكر السيد وزير الفلاحة والسيد مدير المركب الفلاحي غزالة ماطر لما لمسناه من نقلة نوعية حقيقة على مستوى الانضباط والمردودية والإنتاجية ولكن تطبيق هيبة الدولة وهذه الهيبة لا تتحقق الا بجوهر اجتماعي ولهيبة الدولة جوهر اجتماعي لا يجب أن يضرب.

هذه رسالة مفتوحة الى السيد وزير الفلاحة بضرورة مراجعة الوضعيات الاجتماعية لعمالنا او لسوادهم الأعظم فمن الجيد استعادة هيبة الدولة ولكن ليس على حساب هؤلاء.

من الضروري أيضا الاستماع لعمال القطاع الفلاحي وحلحلة وضعياتهم خصوصا بالترسيم وتحسين الأجور وأيضا لإغلاق الباب أمام من يصطاد في الماء العكر وقد كثر هؤلاء في الفترة الأخيرة من أجل تأزيم الوضع الاجتماعي في المركب الفلاحي غزالة ماطر.

باعتبار معرفتي الشخصية لهؤلاء فهم حريصون على العمل وعلى استمرار المرفق ولكن وجب الالتفات لهم وتحقيق مطالبهم المشروعة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم بلال ابن المشري حول موضوع أزمة الحشرة القرمزية بالجهة له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا سيدي الرئيس،

في الحقيقة نهنا لأزمة الحشرة القرمزية منذ بدايتها في المجلس وابتدأت منذ العام الفارط واشتدت وكانت ابتدأت أساسا في ولاية المهدية تحديدا معتمديات السواسي وهبيرة وأولاد الشامخ وشوربان وحين كانت الأزمة محصورة في هذه المناطق اقترحنا على السيد وزير الفلاحة آنذاك أن نقضي على هذه المسألة من جذورها ويقع حصرها هناك ولكن إهمال وزارة الفلاحة وسوء التصرف في الأزمات أدى إلى أن تنتشر في كامل تراب الجمهورية تقريبا واليوم تركت ولاية المهدية وحدها لتواجه مصيرها أمام فشل وزارة الفلاحة في التصدي للمسألة فشل ذريع وسوء تقدير وعدم استماع.

وقد عقدنا جلسة مع السيد وزير الفلاحة حضر فيها عديد النواب من الأربع ولايات التي تتمحور حولها الأزمة ولكن الوزارة لا تستمع وقد قلنا لهم بأن هناك تجارب مقارنة وهذا الدواء الذي تستعملونه غير مجد ولن يجدي ولنتبع الحل الجذري.

لكن كالعادة ككل المسؤولين الفاشلين يختارون الحلول الترقيعية وتشتد الأزمة اليوم وقد حولت الحشرة القرمزية حياة المواطنين في جهة المهدية وفي عديد الجهات الى جحيم فهل يعرف السيد وزير الفلاحة المناطق الفلاحية بتونس؟ وهل يعرف مناطق مثل زالبة وواد باجة وملولش والغضابنة والهنيات والمنصورة وغيرها؟ فليؤدي زيارة الى هناك وليعاين معاناة الناس هناك.

لم يعد الناس اليوم قادرين على البقاء والأكل في ديارهم بسبب الحشرة القرمزية فعند وضعه العشاء تحوم به هذه الحشرة وحرفيا

حولت هذه الحشرة حياة الناس في كل أرياف تونس الى جحيم بينما الوزارة اليوم لا تتحمل مسؤوليتها وتعتمد سياسة النعامة والتفصي من المسؤولية وتوكل الأمر الى غيرها في حين أنها المسؤولة الأولى والرئيسية عن المسألة.

بل أكثر من هذا فقد وصل الأمر في عمادة فيها ألف كيلومتر من الطوابي تنزع كيلومتر منه وتتركه ملقى بجانب المنازل هذا إضافة إلى الفشل فقمة الفشل هو التفصّي من المسؤولية وعدم الاعتراف بالفشل وإصلاح الوضع وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار لها أربع دقائق.

السيدة سيرين المرابط

شكرا سيدي الرئيس،

سيرين مرابط عن كتلة الأحرار،

في الحقيقة أردت اليوم أن نتحدث عن الأحداث الأخيرة في مصر وعما حدث لجماهير الترجي الرياضي التونسي كمسيّرة قديمة وكرئيسة جمعية سابقة للنادي الأولمبي للنقل.

في الحقيقة اليوم نتحدث عن جمهور تونسي خارج البلاد التونسية.

أريد ان أقول اليوم شكرا مصر، شكرا على حسن الضيافة، شكرا على الأخوة وشكرا على المعاملة بالمثل.

تمنّيت اليوم لو أننا وجدنا بيانا من سفيرنا التونسي بمصر للتنديد بالأحداث التي حدثت أخيرا ومن جرائها فقد أحد الشبان ساقيه والآخر ما زال موقوفا إلى الآن لوجود شعارات عن فلسطين لديه.

نريد أن نعرف اليوم إن كنا عوقبنا كجمهور تونسي في مصر لأجل "الدخلة" التي قاموا بها التي لا يمكننا فعلا إلا أن نرفع قبعة لكل الجماهير الرياضية التي تبنت القضية الفلسطينية وهذا ما يترجم أننا بلد واحد معها حكومة وشعبا ومجتمعا مدنيا وجماهير رياضية وكلنا رفعنا بأننا أهل القضية ولا نساندها فقط.

لو كنا نعاقب على هذه الدخلة عليكم إعلامنا من البداية فإن أصبح التمسك بالقضية الفلسطينية خارج الديار التونسية مشكلا ويمكن أن يسبب لنا أزمات مثل هذه ففي غضون دقيقة وضع الحاجز وبترت ساق الشاب وأتمنى له الشفاء أحمد الطاهر.

حقيقة تعتبر الوضعية كارثية اليوم كنا نتمنى وجود بيان من السلطات التونسية بالخارج وحتى السلطات التونسية بالداخل.

تمنيت لو صرح وأدلى وزير الشباب والرياضة بكلمة حول ما تعرضت له الجماهير في مصر وفي الحقيقة الأمر مؤسف ولا يمكن أن يزيدنا إلاّ فخرا برجالات تونس وبالأمن التونسي وبجماهيرنا الرياضية داخل تونس وخارجها وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة بسمة الهمامي حول موضوع برنامج "Profits" فلتتفضل.

السيدة بسمة الهمامي

سأتحدث اليوم عن وضعية صغار الفلاحين أو العائلات ذوي الدخل المحدود وبرنامج "profits" الذي أحدث في إطار دعم العائلات محدودة الدخل ومساعدتها على إيجاد موارد رزق تتماشى مع طبيعة المحيط الذي نعيش فيه وكان برنامج "profits" هو البرنامج الذي قدمته وزارة الفلاحة بشراكة مع برنامج فرنسي للتدخل لدى هذه العائلات.

تحصلت مجموعة من العائلات على الموافقة من هذا البرنامج في إطار دعمها بأغنام تقوم هذه العائلات بتربيتها من أجل أن تكون لها موارد رزق ثابتة وصارت "polémique" كبيرة حول هذا البرنامج وقد أقصيت عائلات في حين تمتعت به عائلات أخرى ومؤخرا وصلت عدة تشكيات من العائلات التي يحسب أنها انتفعت بهذا البرنامج.

فقد تحصلت هذه العائلات مؤخرا على هذه الأغنام في 2 أفريل وهي مطالبة بنفس العقد أنها لا يمكن أن تتصرف وتبيع هذه الأغنام الا بعد ثلاثة أشهر ومنذ حصولهم على هذه الأغنام من شهر أفريل اكتشفوا أن هذه الأغنام تعاني من الكثير من الأورام وأنها لا تستجيب للشروط التي وافقوا عليها وأمضوها ولا تستجيب أصلا لطبيعة الأغنام التي يجب أن تقوم بتربيتها.

على مستوى المواد التي أعطيت لهؤلاء الفلاحين وهذه العائلات المعوزة فمثلا مادة القصّيبة ليست هي القصيبة المطلوبة وتبيّن معاناة الخرفان التي وقع تقديمها لهذه العائلات لداء خطير وتقدّر تكلفة الخروف على كل عائلة 720 دينار بينما حين رأيته لا يمكن أن يكلف 300 دينار.

الأدهى والأمر أن هذه الخرفان منذ قدمت للعائلات لا يسمع لها ثغاء منذ ما يناهز شهرا ونصف فهل سمعت أن هناك خروفا لا يثغو؟ بلى هو كذلك لأن نصفها مات وتكتشف العائلات أن رئة هذه الخرفان سوداء وبعد التثبت ميدانيا من قبل الأطباء البياطرة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للنائبة المحترمة بسمة الهمامي.

السيدة بسمة الهمامي

إن هذه الخرفان مريضة وهناك إمكانية أنها شربت البنزين يعني أنها أساسا حين بحثنا عنها هي خرفان مهربة عبر الحدود ويتم إعطاؤها البنزين للشرب حتى لا تصدر ثغاء لأنها موجودة بشكل غير قانوني وهذا ما يحدث لها مشاكل على مستوى المعدة، فلم نحقق لا المشروع ولا الإفادة ولم تحقق العائلة مورد رزق قار انما حسب على الناس أن لديهم موارد رزق قارة وهم قدموا شكلا من إشكال الصفقة الخاسرة ولن يكون أي منهم رابحا وندعو الآن لتدخل وزارة الفلاحة والقيام بزيارة ميدانية كالتي أديتها شخصيا لهؤلاء السادة الفلاحين وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم ياسين مامي حول موضوع الشأن المحلي بالحمامات فليتفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا سيدي الرئيس،

أردت أن أتكلم اليوم ونحن على مشارف الموسم السياحي، أردت أن أقول أننا في كل موسم سياحي وخاصة أن اغلبية السادة أعضاء

الحكومة لهم أكثر من سنتين في مناصبهم وفي كل موسم سياحي لدينا نفس المشاكل وكنا قبل كل موسم سياحي نشخص الحلول ونبكي مع بعضنا.

في كل مرة يزورنا مسؤول عوض أن يعطينا الحلول يشخص معنا المشاكل ويبكي معنا فكيف له أن يكون مسؤولا وهو لا يتحمل مسؤوليته؟

نتحدث في كل موسم سياحي عن نفس المشاكل، نتحدث عن مشاكل الشواطئ المتآكلة اليوم من جراء الانجراف البحري والشواطئ التي تم استغلالها استغلالا فاحشا من المتجاوزين للقانون والشواطئ غير المخصصة لعامة المصطافين.

تبتدئ اليوم نفس المشاكل بالموسم السياحي ونفس الإشكاليات بالنسبة الى وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي التي لا تقوم بحماية الشريط الساحلي ولا بتهيئته لا للمصطافين ولا للزوار ولا لعموم السياح.

اليوم نجد أنفسنا في كل مرة نتحدث عن نفس المشاكل ونسرد ونشخص نفس الإشكاليات ولا توجد حلولا على المستوى القريب وهناك فقط الشعارات التي نرفعها في كل مرة.

عن حالة الشواطئ اليوم وخاصة أريد أن أتحدث عن الحمامات كانت لدينا زيارة للسيد رئيس الجمهورية منذ قرابة الشهرين خاصة للشريط الساحلي وسط المدينة وقد تحدث المسؤولون أن الحلول ستبدأ قبل فصل الصيف وسنجدها وهي جاهزة وأريد أن أنبه وأذكر وألفت الانتباه الى أنه لا وجود لأيّة بوادر ولا مؤشرات على تحسن هذه الوضعية خاصة في شاطئ الياسمينة.

بالنسبة إلى موضوع ديوان التطهير الذي يصب في البحر فقد وضع المشروع على السكة وهو يتقدم لكن يجب أن تكون الإعتمادات كافية اليوم للمشروع ولا تكون هناك معالجة ترقيعية لهذا الإشكال التابع لديوان التطهير وهو معضلة من ناحية صبّه في البحر وإنما يكون في إطار مقاربة كاملة لحماية الشريط الساحلي وحماية المصطافين وعلينا المحافظة على هذه المكتسبات وعلى جمال الحمامات.

فما الذي أريد قوله هنا؟ أقول للسيدة وزيرة البيئة التي كانت متواجدة هنا في مجلس النواب وتعهدت لي شخصيا في مداخلة مسجلة بالصوت والصورة أنه سيتم حل كل هذه المشاكل في القريب العاجل وتم وضع الإستراتيجية والخيارات وسينطلقون في التنفيذ فما الذي تنتظره السيدة الوزيرة حتى تنطلق في التنفيذ؟ وبالنسبة إلى المسؤول الذي لا يفي بتعهداته ولا يقوم بدوره وواجباته...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

دقيقة إضافية.

السيد ياسين مامي

شكرا سيدي الرئيس،

أردت القول أن السيدة الوزيرة التي كانت حاضرة وتعهدت هنا بالصوت والصورة وشاهدها الجميع وعامة التونسيين وقالت لدينا الحلول وتحدثت عن" dragage" وقالت يمكن القيام بتغذية الشاطئ في إطار حلول يمكن أن تكون وقتية وتحدثنا كثيرا.

فأريد أن أقول بأن نفس هذه الممارسات بأن نأتي الى المجلس ونتحدث ونعطي آمالا وبالنسبة إلينا ما يقوله وزير أو مسؤول يعتبر التزاما أخلاقيّا وحين يقول الشخص شيئا عليه أن يتعهّد به، يجب أن يكون مسؤولا على تنفيذه والقيام به.

هنا أريد أن أقول بأن وزيرة البيئة مرة أخرى ووزارة البيئة مقصرة في حق الحمامات وفي حق متساكني الحمامات، هذه الوجهة السياحية العالمية التي نريدها أن تكون مدينة يطيب فيها العيش ومدينة لائقة.

كفى شعارات وننتظر الإنجاز والأفعال.

رفع الجلسة

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، في الختام نرفع الجلسة والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة الثالثة وعشرة دقائق بعد الظهر)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزير الصحة وتلقوا الإجابة عنها يوم 22 و24 ماي 2024.

أسماء الدرويش بتاريخ 4 أفريل 2024، أحمد بنور بتاريخ 22 أفريل 2024، بسمة الهمامي بتاريخ 1 أفريل 2024، ثابت العابد بتاريخ 23 أفريل 2024، حاتم لباوي بتاريخ 5 أفريل 2024، صابر المصمودي بتاريخ 22 أفريل 2024، عزالدين التايب بتاريخ 16 أفريل 2024، علي زغدود بتاريخ 26 مارس 2024، لطفي السعداوي بتاريخ 29 مارس 2024، محمد أمين الورغي بتاريخ 17 أفريل 2024، محمد علي فنيرة بتاريخ 5 أفريل 2024، محمد الماجدي بتاريخ 26 مارس 2024.

وتقدم كل من السيد النائب ثابت العابد بتاريخ 23 أفريل 2024 والسيد النائب ثامر مزهود بتاريخ 26 مارس 2024 والسيد النائب حسن ين علي بتاريخ 26 مارس 2024 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم وتلقوا الإجابة عنها يوم 28 ماي 2024.

كما تقدم كل من السيد النائب أحمد بنور بتاريخ 22 أفريل 2024 والسيد النائب ثابت العابد بتاريخ 23 أفريل 2024 والسيد النائب محمد أمين الورغي بتاريخ 18 أفريل 2024 والسيد النائب محمد علي فنيرة بتاريخ 5 أفريل 2024 بأسئلة كتابية إلى السيد وزيرة التجهيز والاسكان وتلقوا الإجابة يوم 9 ماي 2024.

وتقدم كل من السيد النائب النوري جريدي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 3 ماي 2024 والسيد النائب أيمن بن صالح بتاريخ 25 أفريل 2024 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وتلقوا الإجابة عنها يوم 25 و29 ماي 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها يوم 21 ماي 2024:

ثابت العابد بتاريخ 24 أفريل 2024، حاتم الهواوي بتاريخ 19 مارس 2024، حاتم لباوي بتاريخ 17 أفريل 2024، ريم الصغير بتاريخ 13 مارس 2024، طارق الربعي بتاريخ 22 أفريل 2024، محمد أمين الورغي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 26 ديسمبر 2023 و25 أفريل

2024، مسعود قريرة بتاريخ 1 أفريل 2024، يوسف التومي بتاريخ 26 أفريل 2024.

وتقدم كل من السيد النائب أحمد سعيداني بتاريخ 26 ديسمبر 2023 والسيد النائب عزالدين التايب بتاريخ 15 أفريل 2024 والسيد النائب محسن الهرمي بتاريخ 27 فيفري 2024 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة المالية وتلقوا الإجابة عنها يوم 28 ماي 2024.

وتقدم كل من السيد النائب ثابت العابد بتاريخ 23 أفريل 2024 والسيد النائب محمد أمين الورغي بتاريخ 25 أفريل 2024 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير النقل وتلقوا الإجابة عنها يوم 20 ماي 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وتلقوا الإجابة عنها:

بسمة الهمامي بتاريخ 5 فيفري 2024، ثابت العابد بتاريخ 23 أفريل 2024، حسن جربوعي بتاريخ 19 مارس 2024 ومحمد أمين الورغي بتاريخ 18 أفريل 2024.

وتقدم كل من السيد النائب النوري جريدي بتاريخ 3 ماي 2024 والسيدة النائبة بسمة الهمامي بتاريخ 6 ماي 2024 والسيد النائب ثابت العابد بتاريخ 28 أفريل 2024 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التعليم العالي وتلقوا الإجابة عنها يوم 28 ماي 2024.

وتقدم كل من السيدة النائبة بسمة الهمامي بتاريخ 29 أفريل 2024 والسيد النائب بسمة الهمامي بتاريخ 28 أفريل 2024 والسيد النائب يوسف التومي بتاريخ 18 مارس 2024 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير تكنولوجيات الاتصال وتلقوا الإجابة عنها.

وتقدم كل من السيد النائب عصام البحري جابري بتاريخ 29 أفريل 2024 والسيد النائب محمود العامري بتاريخ 18 أفريل 2024 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية وتلقوا الإجابة عنها.

وتقدم السيدة النائبة عصام البحري جابري بتاريخ 7 ماي 2024 بسؤال كتابي إلى السيدة رئيس الحكومة وتلقى الإجابة عنه يوم 22 ماي 2024.

وتقدم السيد النائب ثابت العابد بسؤال كتابي إلى السيد وزير الدفاع الوطني بتاريخ 24 أفريل 2024 وتلقى الإجابة عنها يوم 23 ماي 2024.

كما تقدم السيد النائب فخرالدين فضلون إلى السيدة وزيرة البيئة بتاريخ 6 فيفري 2024 بسؤال كتابي وتلقى الإجابة عنها يوم 22 ماي 2024.

وأخيرا تقدم السادة النواب سفيان بن حليمة وعبد القادر عمار ومعز بنيوسف إلى السيد وزير العدل بتاريخ 29 فيفري 2024 بسؤال كتابي وتلقوا الإجابة عنه يوم 24 ماي 2024.

السؤال الكتابي

للنائبة أسماء درويش

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي.

الموضوع :عدم قبول دفتر المعالجة لأعوان الصحة العمومية المتقاعدين .

تحية طيبة وبعد،

بلغتنا العديد من التشكيات بخصوص عدم قبول دفتر المعالجة لأعوان الصحة العمومية المتقاعدين من طرف المستشفيات، مما تسبب في حالة استياء لديهم،

هل اتخذتم إجراء لمنع قبول دفاتر المعالجة في المؤسسات الاستشفائية العمومية، وإن تم ذلك نطلب منكم بنص القرار؟

تقبلوا سيدي فائق عبارات التقدير والاحترام

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع :حول إجابة على 10 أسئلة كتابية توجه بها 08 نائبا لمجلس نواب الشعب

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000-00001191.

المصاحيب : ملف الإجابة+ جدول بياني في أسماء السادة نواب مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد

تبعا للمرجع بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 10 أسئلة كتابية توجه بها 08 من نواب مجلس نواب الشعب :السيدة النائبة بسمة الهمامي (01) و السيدة النائبة أسماء الدرويش (01) والسادة محمد الماجدي (01) و علي زغدود (01) و نجيب العكرمي (01) و لطفي السعداوي (01) وحاتم لباوي (01) ومحمد علي فنيرة (الإجابة المصاحبة على 02 أسئلة والسؤال الثالث في طور الاعداد) .

وتجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف.

والسلام

<u>اجابة</u>

<u>على السؤال الكتابي</u>

<u>السيدة النائبة لمجلس نواب الشعب</u>

<u>أسماء درويش عن ولاية منوبة</u>

<u>المرجع:</u>

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-00001191

<u>مضمون السؤال الكتابي:</u>

"بلغتنا العديد من التشكيات بخصوص عدم قبول دفتر العلاج لأعوان الصحة العمومية المتقاعدين من طرف المستشفيات .مما تسبب فى حالة استياء لديهم هل اتخذتم اجراء لمنع قبول دفاتر المعالجة في المؤسسات العمومية وان تم ذلك افادتنا بنص القرار "

<u>الجواب:</u>

لم يصدر أي قرار من طرف مصالح وزارة الصحة يتعلق بمنع حاملي دفتر العلاج المعتمد والخاص بأعوان الصحة العمومية المتقاعدين وقبولهم بالمستشفيات العمومية.

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتقدم بالسؤال الكتابي إلى السيد وزير الصحة

تحية طيبة وبعد:

الموضوع :حول التفضل بإنارتنا حول تواصل تعطل مشروع بناء قاعة قسطرة بالمستشفى الجامعي الطاهر صفر بمعتمدية المهدية والحال أنكم قمتم سابقا بإحدى جلسات الاستماع بمجلس نواب الشعب بالإعلان عن قرب انجازها .

السؤال :ما هو توجه ومدى جدية الوزارة في احداث قاعة قسطرة بالمستشفى الجامعي الطاهر صفر بالمهدية ... وماهي اجال التنفيذ .

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع :حول إجابة على 05 أسئلة كتابية توجه بها 05 نائبا لمجلس نواب الشعب .

المرجع: مكتوبكم عدد ص- 2024-26-3000- 0001311

المصاحيب : ملف الإجابة

تحية طيبة وبعد

تبعا للمرجع بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 05 أسئلة كتابية توجه بها 05 من نواب مجلس نواب الشعب وهم السادة عزالدين التايب (01) ومحمد أمين الورغي (01) وأحمد بنور (01) وصابر المصمودي (01) وثابت العابد (01)

وتجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

للسيد نائب مجلس نواب الشعب

أحمد بنور ولاية المهدية

المرجع :

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-0001311

السؤال :

ما هو توجه الوزارة في احداث قاعة قسطرة بالمستشفى الجامعي الطاهر صفر بالمهدية واجال التنفيذ.

الاجابة :

تمت برمجة ضمن أولويات المتعلقة باقتناء التجهيزات الطبية الثقيلة على حساب اعتمادات وزارة الصحة لسنة 2025 الة القسطرة القلبية لفائدة المستشفى الجامعي الطاهر صفر بالمهدية (بقيمة تقديرية 2 م د) الى جانب تركيز الفضاء المخصص لها.

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع :سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول احداث مركز للتقصي المبكر لأمراض السرطان بسليانة .

وبعد،

حيث أن الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري فرع سليانة رغم الخدمات التي يقدمها الى المواطنين فان هاته الخدمات تبقى دون المأمول باعتبار انه لا يتمكن من تقديم خدمة أساسية لفائدة المرأة وهي التقصي المبكر لمرض السرطان (سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم) وعليه هل للديوان الوطني للأسرة والعمران البشري خطة لتعزيز التدخلات في الجهة بالمعدات والموارد البشرية؟

كما يفتقد المستشفى الجهوي بسليانة الى آلة الكشف الشعاعي للثدي Mammographie مما يضطر المصابات منذ بدايات الإصابة حتى اخر مرحلة، الى التنقل الدائم للتشخيص وكثرة المصاريف أثقلت كاهلهن .

فهل للوزارة خطة لتعزيز أداء المستشفى الجهوي وتقريب خدماته بالمعدات والموارد البشرية؟

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع :حول إجابة على 10 أسئلة كتابية توجه بها 08 نائبا لمجلس نواب الشعب

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000-00001191

المصاحيب : ملف الإجابة جدول بياني في أسماء السادة نواب مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد

تبعا للمرجع بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 10 أسئلة كتابية توجه بها 08 من نواب مجلس نواب الشعب :السيدة النائبة بسمة الهمامي (01) والسيدة النائبة أسماء الدرويش (01) والسادة محمد الماجدي (01) وعلى زغدود (01) ونجيب العكرمي (01) ولطفي السعداوي (01) وحاتم لباوي (01) ومحمد على فنيرة (الإجابة المصاحبة على 02 أسئلة والسؤال الثالث في طور الاعداد.)

وتجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

على السؤال الكتابي

السيدة النائبة لمجلس نواب الشعب

"بسمة الهمامي " عن ولاية سليانة

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-00001191

مضمون السؤال الكتابي

-ما هي الخطة المعتمدة لتعزيز المستشفى الجهوي بسليانة خاصة بالة التقصي السرطان الثدي وعنق الرحم وبالموارد البشرية؟

-هل للديوان الوطني للأسرة والعمران البشري خطة لتعزيز التدخلات بجهة سليانة بالمعدات والموارد البشرية حيث أن الديوان له فرع بالجهة ورغم الخدمات التي يقدمها الى المواطنين تبقى دون المأمول وخاصة في ما يتعلق الخدمة

الجواب :

سيتم تعزيز قسم الأشعة للمستشفى الجهوي بسليانة بالة التقصي لسرطان الثدي قبل موفي سنة 2024 في إطار اقتناءات برنامج" عزيزة 2 " والتي تضم تجهيزات طبية أخرى على غرار الة مفراس والة فحص بالصدى القلب والة فحص بالصدى متنقلة لفحص النساء وما يقارب 24 الة تهم المخابر والتحاليل الطبية والعلاج الطبيعي والكشوفات بالمنظار للجهاز الهضمي وآلة للمراقبة

الطبية للمولود الجديد وأمراض القلب و02 سيارات اسعاف من الصنفين" أ" و"ب".

وكما سيتم تعزيز المستشفى والفرع الجهوي بسليانة للديوان الوطني للأسرة والعمران البشري بالموارد البشرية ضمن برامج الانتدابات بالخطط المرصودة بقانون المالية لسنة 2024 للإطارات الطبية والشبه طبية والفنية والعملة مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الجهة و أولوياتها في الحاجيات.

علما و أن عدد 07 أطباء اختصاص باشروا مهامهم بسليانة خلال الفترة المتراوحة بين بداية شهر جانفي 2023 و09 فيفري 2024 (02 أمراض النساء والتوليد - جراحة الأطفال - جراحة الأورام طب الأطفال - أمراض القلب)

مع برمجة حملات التوعية والتحسيس والتشخيص والقوافل الصحية بجهة سليانة والمتعلقة ببرامج الديوان ومن ضمنها التقصي المبكر لسرطان الثدي وعنق الرحم والتكفل بعلاج المصابات به بالتنسيق والتكامل مع الأقسام الاستشفائية الجامعية ذات الاختصاص ومصالح الصندوق الوطني للتأمين على المرض الوطني للأسرة والعمران البشري.

السؤال الكتابي

للنائب ثابت العابد

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية

الموضوع :حول اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية وفقا لمعايير موضوعية منصفة تضمن حسن التصرف في المال العام من جهة وتشجع قطاع الصحافة الوطنية المكتوبة والالكترونية .

بعد الاطلاع على المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلّق بحرية الصحافة والطباعة والنشر وبعد الاطلاع على المنشور عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 8 أفريل 2016 حول تنظيم اقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية.

أتقدم إلى سيادتكم بسؤالي التالي :

1.المبالغ المخصصة في الميزانية لاقتناء الصحف والمجلات ؟

2.طريقة اقتناء الصحف والمجلات هل هي عن طريق الاشتراكات أم الاقتناء المباشر من الأكشاء ؟

3.لمحة حول الاشتراكات .

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير .

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع :حول إجابة على 05 أسئلة كتابية توجه بها 05 نائبا لمجلس نواب الشعب .

المرجع: مكتوبكم عدد ص 2024-26-3000- 0001311

المصاحيب : ملف الإجابة

تحية طيبة وبعد

تبعا للمرجع بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 05 أسئلة كتابية توجه بها 05 من نواب مجلس نواب الشعب وهم السادة عزالدين التايب (01) ومحمد أمين الورغي (01) وأحمد بنور (01) وصابر المصمودي (01) وثابت العابد (01)

وتجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

للسيد نائب مجلس نواب الشعب

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-0001311

السؤال :

طريقة اقتناء الصحف والمجلات هل هي عن طريق الاشتراكات أو الاقتناء المباشر من الأكشاء حسب المبالغ المخصصة لها في الميزانية.

الاجابة :

يتم اقتناء الصحف والمجلات من قبل الإدارة المركزية لوزارة الصحة وفقا لمقتضيات **المنشور عدد 08 لسنة 2016** المتعلق بتنظيم

اقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية .

حيث تتولى الإدارة الفرعية للمعدات تحديد الحاجيات من الصحف والدوريات من خلال مراسلة المصالح أو الإطارات المعنية لتحديد الصحف والدوريات المراد توفيرها بها، وأخذا بعين الاعتبار بعنصر ترشيد الإنفاق العمومي، من ثمة تتولى مراسلة المزودين قصد مدها بعرض أثمان في حدود الكميات المراد التزود بها على إثر ذلك تقوم الإدارة بإصدار طلبات تزود عبر **منظومة أدب** تسلمها للمزويدن المعنين قصد تزويدها بالمطلوب في حدود الاعتمادات المرصودة للغرض

كما تقوم الإدارة بمتابعة عملية التزود وكذلك عملية التسليم اليومية للصحف والدوريات للمنتفعين بها طبقا للخطط الإدارية وملائمة للمشمولات.

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي

حي الكرمة بالقصرين حي جد شعبي عدد السكان مرتفع ويبعد على المستشفى الجهوي حوالي 10 كيلومتر مما تسبب في العزلة وعدم تمتع السكان خاصة ضعاف الحال من العلاج .

سيدي الوزير مقر المستوصف صنف 4 جاهز وينقصه بعض التجهيزات وحتى الموارد البشرية وعليه سيدي الوزير نتقدم إليكم بالسؤال التالي :

متى سيشرع مستوصف حي الكرمة بالقصرين في العمل؟

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير .

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع :حول إجابة على 10 أسئلة كتابية توجه بها 08 نائبا لمجلس نواب الشعب

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000-00001191

المصاحيب : ملف الإجابة +جدول بياني في أسماء السادة نواب مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد

تبعا للمرجع بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 10 أسئلة كتابية توجه بها 08 من نواب مجلس نواب الشعب :السيدة النائبة بسمة الهمامي (01) والسيدة النائبة أسماء الدرويش (01) والسادة محمد الماجدي (01) وعلي زغدود (01) ونجيب العكرمي (01) و لطفي السعداوي (01) و حاتم لباوي (01) و محمد علي فنيرة (الإجابة المصاحبة على 02 أسئلة والسؤال الثالث في طور الاعداد).

وتجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف

والسلام

إجابة

على السؤال الكتابي

السيدة النائب لمجلس نواب الشعب

حاتم لباوي عن ولاية القصرين

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد -ص -2024-26-3000- 00001191

مضمون السؤال الكتابي:

متى سيشرع في مستوصف حي الكرمة صنف 4 بالقصرين في العمل وخاصة وأن المقر جاهزا ."

الجواب:

مقر مستوصف حي الكرمة صنف 4 من ولاية القصرين جاهزا بتكلفة 700 ألف دينارا على حساب برنامج التنمية المندمجة كما أنه تم توفير التجهيزات الطبية الخاصة بالمخابر والتحاليل الطبية والتجهيزات المكتبية كما تم التنسيق على توفير في أنسب الآجال على المستوى المركزي :

-**التجهيزات الطبية**: 01 كرسي أسنان و 01طاولة أشعة مبرمج اقتناءها ضمن فحص العروض المالي والفني الحالي .

-**الموارد البشرية**: سيقع توفيرها أساسا في إطار برنامج الانتدابات لسنة 2024: 05 ممرضون +02 فنيون في الأشعة +02 فنيين سامون في التحاليل الطبية +01 فنية سامية في التوليد +01 فني سامي في التغذية.

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: بخصوص انتداب إطارات شبه طبية بوزارة الصحة

تحية طيبة

لا يفوتكم علما أن بلادنا كسائر بلدان العالم مرّت بأزمة اقتصادية وصحيّة خلال جائحة فيروس كورونا، وللحد من انتشار هذا الوباء اتخذت وزارة الصحة تدابير لم يسبق لها مثيل حيث قامت بإبرام عقود إسداء خدمات مع إطارات شبه طبيّة، تم انتدابهم خلال تلك الفترة فلم يتردّدوا في تلبية نداء واجب الدفاع عن الوطن ووقفوا كجنود ضمن خط الدفاع الأوّل في المستشفيات ومراكز العزل والحجر الصحي وفي وحدات الفحوصات والاختبارات ونقاط التوعية الصحية .

وفي هذا الإطار تلقيت تشكيات من عدة إطارات حيث أنه عند انتهاء الجائحة قامت الوزارة بإعادة توزيعهم على مقرات عمل جديدة، ثمّ وبناءً على إعلان السيد رئيس الجمهورية بإيقاف التشغيل الهش تم خلال الشهر الجاري أفريل 2024 إعلامهم بإيقاف التعاقد معهم مع العلم أنه كان لهم دور فعال وسط موجة حادة من الأوبئة والأمراض (الكوفيد ، البرونكوليت) وكانوا يأملون إدماجهم وانتدابهم كإطارات شبه طبية في وزارة الصحة التي بدورها تشكو شغورا في عدة اختصاصات .

فهل تعتزم الوزارة انتدابهم في رتبهم وسدّ بعض الشغورات من بين 3000خطة المرصودة في قانون المالية السنة 2024، خاصة وأنهم كانوا من الأوائل الذين تحمّلوا مسؤولية التصدي للأوبئة؟

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع :حول إجابة على 05 أسئلة كتابية توجه بها 05 نائبا لمجلس نواب الشعب .

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000- 0001311

المصاحيب : ملف الإجابة

تحية طيبة وبعد

تبعا للمرجع بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 05 أسئلة كتابية توجه بها 05 من نواب مجلس نواب الشعب وهم السادة عزالدين التايب (01) ومحمد أمين الورغي (01) وأحمد بنور (01) وصابر المصمودي (01) وثابت العابد (01)

وتجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

للسيد نائب مجلس نواب الشعب

صابر المصمودي ولاية صفاقس

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص- 2024-26-3000- 0001311

السؤال :

هل تعتزم الوزارة انتداب من الإطارات الشبه طبية المباشرين فترة الجائحة "فيروس كورونا " خلال السنوات الفارطة (في اطار عقود اسداء خدمات) في رتبهم لسد بعض الشغورات من بين الخطط 3000 المرصودة في قانون المالية لسنة 2024 خاصة وأنهم كانوا من الأوائل الذين تحملوا مسؤولية التصدي للأوبئة في تلك الفترة .

الاجابة :

تولى وزارة الصحة موضوع تسوية الإطارات الشبه طبية المباشرين فترة الجائحة" فيروس كورونا " خلال السنوات الفارطة (في اطار عقود اسداء خدمات) في رتبهم العلمية الأهمية اللازمة و في الخصوص يتم حاليا بالتنسيق المباشر مع المصالح المختصة برئاسة الحكومة دراسة الحلول الكفيلة في اطار برنامج استثنائي خاص بهم .

علما وأن تسوية وضعيتهم لن تكون على حساب الخطط 3000 المرصودة في قانون المالية لسنة 2024 مع إمكانية مشاركة الراغبين منهم والمتوفر لديهم الشروط المطلوبة بإحدى مناظرات الانتداب.

السؤال الكتابي

للنائب عز الدين التايب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي

متى يتم فتح مستوصف بحي حواص من منطقة الزهروني بالدائرة المذكورة .

تفضلوا سيدي بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع :حول إجابة على 05 أسئلة كتابية توجه بها 05 نائبا لمجلس نواب الشعب .

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000- 0001311

المصاحيب : ملف الإجابة

تحية طيبة وبعد

تبعا للمرجع بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 05 أسئلة كتابية توجه بها 05 من نواب مجلس نواب الشعب وهم السادة عزالدين التايب (01) ومحمد أمين الورغي (01) وأحمد بنور (01) وصابر المصمودي (01) وثابت العابد (01)

وتجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

للسيد نائب مجلس نواب الشعب

عز الدين التايب ولاية تونس

المرجع :

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-0001311

السؤال :

متى يتم فتح مستوصف بحي حواص من منطقة الزهروني بدائرة الحرارية .

الاجابة :

سيقع ادراج دراسة مشروع فتح مستوصف بحي حواص من منطقة الزهروني بدائرة الحرارية بتونس العصمة ضمن برامج اللجنة الوطنية المكلفة بدراسة مطالب إحداث وتوسعة وتعويض مراكز الصحة الأساسية التابعة لإدارة الرعاية الصحية الأساسية طبقا لمعايير ومقاييس موضوعية وحسب توزيع الموارد المالية والبشرية المتاحة والمعتمدة ضمن قانون المالية للوزارة للسنة الحالية والذي سيقع الاتفاق عليه لسنة 2025.

السؤال الكتابي

للنائب على زغدود

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع :سؤال كتابي حول وضعية المستشفى الجهوي ببنقردان والذي يتطلب تدخلا عاجلا وذلك بتوفير:

1-طبيب إنعاش

1-طبيب سكانار

1-طبيب قلب

1-طبيب أنف وأذن وحنجرة

2- طب عام

مع ضرورة التدخل لفتح قسم التوليد الذي هو جاهز ولا يتم استغلاله

- بنك الدم معطل

- نقص حاد في الأدوية والمعدات الشبه طبية بالصيدلية

-ما هو مصير مشروع الاستعجالي الجديد المعطل منذ ما يزيد عن 3سنوات

-إعادة تأهيل وتجهيز الأقسام الطبية

-توفير سيارة إسعاف مجهزة .

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع :حول إجابة على 10 أسئلة كتابية توجه بها 08 نائبا لمجلس نواب الشعب

المرجع :مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000- 00001191

المصاحيب : ملف الإجابة+ جدول بياني في أسماء السادة نواب مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد

تبعا للمرجع بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 10 أسئلة كتابية توجه بها 08 من نواب مجلس نواب الشعب : السيدة النائبة بسمة الهمامي (01) و السيدة النائبة أسماء الدرويش (01) والسادة محمد الماجدي (01) و علي زغدود (01) و نجيب العكرمي (01) و لطفي السعداوي (01) و حاتم لباوي (01) و محمد علي فنيرة (الإجابة المصاحبة على 02 أسئلة و السؤال الثالث في طور الاعداد)

وتجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

للسيد نائب مجلس الشعب

على زغدود

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-000191

السؤال :

السؤال الكتابي الوارد من النائب السيد علي زغدود عن ولاية مدنين (الدائرة الانتخابية بنقردان) والمتعلق بوضعية المستشفى الجهوي بنقردان والذي يتطلب بتدخل :

*توفير في ما يتعلق في الاطار الطبي :

-طبيب إنعاش

-طبيب اختصاص في الأشعة

-طبيب اختصاص أمراض القلب

-طبيب اختصاص الحلق والأنف والحنجرة .

- 02 طب عام

*مع الضرورة للتدخل لفتح قسم التوليد الذي هو جاهز ولا يتم استلامه

*ما هو مصير مشروع الاستعجالي الجديد المعطل منذ ما يزيد عن 03 سنوات

*توفير سيارة اسعاف مجهزة

هذا الى جانب مزيد الدعم بالأدوية والمعدات وإعادة تأهيل وتجهيز الأقسام الاستشفائية

الاجابة :

الاجابات المتعلقة بتساؤلات السيد النائب " على زغدود حول وضعية المستشفى الجهوي ببنقردان

1/توفير طبيب إنعاش :

منذ شهر مارس 2024، امضاء اتفاقية مع طبيبة مختصة في التخدير والإنعاش لتأمين حصص استمرار بالمستشفى يتم خلال هذه الحصص إجراء العمليات الجراحية المبرمجة والتي تستوجب حضور طبيب تخدير .

2/توفير طبيب تصوير طبي :

تم خلال سنة 2023 إجراء 598 سكانار وذلك في إطار برنامج دعم طب الاختصاص تم توفير طبيب يتنقل بصفة دورية إلى مستشفى بنقردان .

3/توفير طبيب أمراض القلب :

يتم تأمين حصص استمرار بالمستشفى في إطار برنامج دعم طب الاختصاص مواصلة تأمين الخدمات الطبية اختصاص أمراض القلب

4/ طبيب أنف وأذن وحنجرة:

يتم حاليا تأمين عيادة أسبوعية، كل يوم سبت بالمستشفى الجهوي بنقردان من قبل الدكتور عبد الحكيم حمرون ، طبيب طب الأذن والأنف والحنجرة متعاقد بالقطاع الخاص بجرجيس

5/توفير عدد 2 طبيب عام:

تم دعم المستشفى الجهوي بن قردان بطبيب عام في إطار الخدمة المدنية .كما تم دعم المستشفى بطبيبة اختصاص طب عائلة كما تم إبرام اتفاقيات إسداء خدمات مع أربعة أطباء الدعم العمل بقسم الاستعجالي.

6/قسم التوليد:

تم تعيين مصممين من طرف الإدارة الجهوية للتجهيز بمدنين لإعداد دراسة لإنجاز الأشغال الخاصة برفع التحفظات بقاعة العمليات الخاصة بقسم التوليد والتي تمت معيانتها من طرف مركز الدراسات الفنية والصيانة البيوطبية والاستشفائية بصفاقس.

7/بنك الدم :

تمت تهيئة وحدة لبنك الدم وتجهيزها في انتظار دعمها بالموارد البشرية في إطار الانتدابات بالخطط المفتوحة لسنة 2024 (02 فني سامي في البيولوجيا وعدد 2 ممرض وعامل)

8/نقص الأدوية و المعدات الشبه الطبية بالصيدلية :

يتم التزود بالأدوية من الصيدلية المركزية حسب المدونة الدوائية الخاصة بالمستشفيات الجهوية ويتم تسجيل نقص في بعض الأدوية من حين إلى آخر .إضافة للميزانية المرصودة يتم دعم المستشفى سنويا باعتمادات اضافية مخصصة اقتناء أدوية الأمراض المزمنة .

9/قسم الاستعجالي الجديد :

تم استكمال جميع مراحل الدراسات تحت إشراف وزارة التجهيز وهو في انتظار إصدار طلب عروض.

10/إعادة تأهيل وتجهيز الأقسام الطبية

بصدد الإعداد لإنجاز مخطط مديري يتم من خلاله برمجة معالجة كل الإشكاليات المتعلقة بالبنية الأساسية .

11/ توفير سيارة إسعاف وتجهيزات مختلفة :

في إطار برنامج الصحة عزيزة 2، سيتم دعم أسطول النقل بالمستشفى الجهوي ببنقردان بسيارتي إسعاف واحدة صنف "أ "و أخرى صنف "ب "و سيارة نفعية .كمل سيتم دعم المستشفى بتجهيزات مخبر وآلة كشف بالصدى.

السؤال الكتابي

للنائب لطفي السعداوي

الموضوع :سؤال كتابي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

-متى سيتم البدء في أشغال بناء المستشفى الجهوي بحفوز خاصة وأنّ كلّ الشروط مستوفاة من جانب وزارة الصحة ووزارة التجهيز؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع :حول إجابة على 10 أسئلة كتابية توجه بها 08 نائبا لمجلس نواب الشعب

المرجع : مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000-00000091

المصاحيب : ملف الإجابة جدول بياني في أسماء السادة نواب مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد

تبعا للمرجع بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 10 أسئلة كتابية توجه بها 08 من نواب مجلس نواب الشعب :السيدة النائبة بسمة الهمامي (01) والسيدة النائبة أسماء الدرويش (01) والسادة محمد الماجدي (01) وعلي زغدود (01) و نجيب العكرمي (01) و لطفي السعداوي (01) و حاتم لباوي (01) و محمد علي فنيرة (الإجابة المصاحبة على 02 أسئلة و السؤال الثالث في طور الاعداد)

وتجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف

والسلام

السؤال الكتابي

من الوارد من النائب

السيد لطفي السعداوي

عن دائرة حفوز الشبيكة

ولاية القيروان

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص- 2024-26-3000 -0001191

1/ السؤال:

"متى سيتم البدء في أشغال بناء المستشفى الجهوي بحفوز خاصة و أن كل الشروط مستوفاة من جانب وزارة الصحة وزارة التجهيز"

الإجابة:

*المستشفى الجهوي المبرمج انجازه بحفوز هو صنف" ب "

*الاعتمادات: قرض من الصندوق الكويتي للتنمية .

*دراسات المشروع انتهت .

*تم تقديم تقديم رخصة البناء إلى بلدية حفوز حيث تمت الموافقة عليها يوم 2024/04/25 بحضور السيد النائب .

*علما وأن متابعة المشروع و الدراسات تحت إشراف وزارة التجهيز و الإسكان بالتعاون مع وحدة التصرف حسب الأهداف بوزارة الصحة.

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية أتقدم الى سيادتكم بسؤال كتابي حول احداث صيدلية ليلية معتمدية جبل الجلود ولاية تونس

تحية وبعد،

تعتبر جبل الجلود منطقة سكنية اغلب سكانها من الطبقة الضعيفة والمتوسطة ويجد المواطنين صعوبة في تأمين الدواء في الليل في حالة استعجالية نظرا لصعوبة التنقل ليلا لعدم توفر نقل عمومي او خاص واغلب السكان لا يمتلكون سيارات خاصة

لماذا لا يتم اسناد ترخيص صيدلية ليلية في منطقة جبل الجود حتى يتقدم أحد الصيادلة قصد احداث صيدلية ليلية؟

شكرا على كل ما تبذلونه ونتطلع إلى مواصلة عملنا المشترك بروح التعاون والتفاني .

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع: حول إجابة على 05 أسئلة كتابية توجه بها 05 نائبا لمجلس نواب الشعب .

المرجع: مكتوبكم عدد ص- 2024-26-3000- 0001311

المصاحيب: ملف الإجابة

تحية طيبة وبعد

تبعا للمرجع بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 05 أسئلة كتابية توجه بها 05 من نواب مجلس نواب الشعب وهم السادة عزالدين التايب (01) ومحمد أمين الورغي (01) وأحمد بنور (01) وصابر المصمودي (01) وثابت العابد (01)

وتجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

للسيد نائب مجلس نواب الشعب

محمد أمين الورغي

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-0001311

السؤال :

لماذا لا يتم ترخيص صيدلية ليلية في منطقة جبل جلود التي تعتبر منطقة سكنية أغلب القاطنين بها من الطبقة الضعيفة والمتوسطة ويجدون صعوبة التنقل ليلا لعدم توفر نقل عمومي أو خاص وأغلبيتهم غير مالكين لسيارات خاصة.

الإجابة:

يتم إحداث صيدليات البيع بالتفصيل من صنف" ب " (الليلية) حسب البلديات وذلك بعد الترسيم بقائمة الانتظار الخاصة بالبلدية المعنية والتمتع بالأولوية وفق قاعدة الشرط العددي (Numerus Clausus)المعتمدة (يأخذ بعين الاعتبار تطور عدد السكان وعدد الصيدليات المفتوحة وكذلك القدرة الشرائية لمتساكني المنطقة).

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة جبل جلود تعد معتمدية تتبع ترابيا بلدية تونس التي توجد بها حاليا 13 صيدلية بيع بالتفصيل من صنف" ب ."

علما أنه في إطار مزيد تقريب الدواء من مواطني بلدية تونس، فقد تم وفق الآليتين التاليتين :

-التخفيض في الشرط العددي لبلدية تونس سنة 2019 من صيدلية لكل قسط غير كامل يعد 60000 ساكن إلى صيدلية لكل قسط غير كامل يعد 50000 ساكن.

ووضع أحكام ضمن الفصل 12 من الأمر عدد 1013 لسنة 2019 المؤرخ في 11 نوفمبر 2019 المتعلق بتنظيم استغلال صيدليات البيع بالتفصيل تنص على منح الأولوية في إحداث الصيدليات الليلية للمعتمديات التي لا توجد فيها صيدلية، من فتح عدد 2 صيدلية ليلية بكل من معتمدية الوردية ومعتمدية الحرايرية التابعتين لبلدية تونس واللتين كانتا تفتقدان لمثل هذا الصنف من الصيدليات .

وللإشارة أيضا، فإنّ عدد سكان بلدية تونس يتراجع بشكل مستمر وفق ما يتمّ تبليغه إلينا بصفة رسمية من المعهد الوطني للإحصاء إذ أنّ البلدية المذكورة كانت تعد سنة 2016:

658051 نسمة وأصبحت تعد 599368 نسمة سنة 2003 الأمر الذي لم يمكن من مواصلة بعث صيدليات ليلية بالمعتمديات الأخرى التابعة لبلدية تونس والتي تفتقر لمثل هذا الصنف من الصيدليات.

السؤال الكتابي الأول

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع :حول المصابين بداء السرطان .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابيةالتالية:

تحية طيبة وبعد،

يحتل داء السرطان المرتبة الثانية في أسباب الوفيات في تونس بعد أمراض القلب والشرايين مع العلم أن المصابين بالأورام في تونس والعالم في تطور مستمر.

ويشرفني في هذا الإطار أن أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

-هل من الممكن مدّنا بعدد المصابين بالسرطان ولاية بولاية مع ترتيبهم حسب عدد المرضى مقابل عدد السكان في ولاية نابل؟

-متى سيتم التدخل لتوفير (petscan) ؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع :حول إجابة على 10 أسئلة كتابية توجه بها 08 نائبا لمجلس نواب الشعب

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000-00001191

المصاحيب: ملف الإجابة جدول بياني في أسماء السادة نواب مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد

تبعا للمرجع بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 10 أسئلة كتابية توجه بها 08 من نواب مجلس نواب الشعب: السيدة النائبة بسمة الهمامي (01) والسيدة النائبة أسماء الدرويش (01) والسادة محمد الماجدي (01) وعلي زغدود (01) ونجيب العكرمي (01) ولطفي السعداوي (01) وحاتم لباوي (01) ومحمد علي فنيرة (الإجابة المصاحبة على 02 أسئلة والسؤال الثالث في طور الاعداد.)

وتجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف.

والسلام

إجابة

على السؤال الكتابي

السيدة النائب لمجلس نواب الشعب

محمد على فنيرة عن ولاية نابل

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-00001191

مضمون السؤال الكتابي:

-هل سيتم توفير "petscan " لولاية نابل

-عدد المصابين بالسرطان بولاية نابل والترتيب وطنيا حسب عدد المرضى

الإجابة على السؤال الكتابي

-تركيز الة الأشعة " petscan" غير مبرمج بولاية نابل

-يوجد عدد ثلاث سجلات وطنية بوزارة الصحة لإحصائيات المصابين بالسرطان مع صعوبة افراد كل ولاية على حدة بإحصائيات خاصة بها خصوصا وأن نفس المرضى المصابين بمرض السرطان يتابعون علاجهم في نفس الوقت بعديد المؤسسات الصحية العمومية والخاصة بولايات مختلفة كما أن نسبة هامة منهم يعالجون بمؤسسات صحية خارج ولاية اقامتهم .

السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول توفير معدات وتجهيزات طبية .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابيةالتالية:

-ماهي المعدات والتجهيزات التي سيقع توفيرها لمستشفى قرمبالية ولمستشفى المعموري ولمستشفى منزل تميم لسنة 2024.

-وماهي التدخلات المبرمجة والمتواصلة في البنية التحتية لسنة 2024بمستشفى قرمبالية ومستشفى المعموري ومستشفى منزل تميم؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

والسلام .

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع: حول إجابة على 10 أسئلة كتابية توجه بها 08 نائبا لمجلس نواب الشعب

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000- 00001191

المصاحيب: ملف الإجابة +جدول بياني في أسماء السادة نواب مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد

تبعا للمرجع بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 10 أسئلة كتابية توجه بها 08 من نواب مجلس نواب الشعب: السيدة النائبة بسمة الهمامي (01) والسيدة النائبة أسماء الدرويش (01) والسادة محمد الماجدي (01) وعلى زغدود (01) ونجيب العكرمي (01) والطفي السعداوي (01) وحاتم لباوي (01) ومحمد على فنيرة (الإجابة المصاحبة على 02 أسئلة والسؤال الثالث في طور الاعداد.)

وتجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف

والسلام

إجابة

على السؤال الكتابي

السيدة النائب لمجلس نواب الشعب

محمد على فنيرة عن ولاية نابل

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-00001191

مضمون السؤال الكتابي والإجابات:

1/ما هي المعدات والتجهيزات التي سيقع توفيرها خلال سنة 2024 لفائدة المستشفى المحلي بقرمبالية

-الة تصوير الفكين بالأشعة .

-04 آلات لتصفية الدم .

-الة تصوير بالصدى .

-01 كرسي أسنان .

-الات للتحاليل المخبرية الطبية automate de automate biochimie l'hémoglobine gliquée

-02 الة لإمتصاص الصدمات

-01 الة لتخطيط القلب .

-01 الة لتسجيل ضغط الدم .Holter tensionnel

-01 للمراقبة المتواصلة للضغط الدم ودقات القلب ومقاييس التنفس

02 Moniteur de surveillance.

02 Pousse seringue

02 Chariot de transport

-01 حافلة صغيرة لنقل المرضى

01 سيارة مصلحة .

لفائدة المستشفى الجهوي بمنزل تميم

-01 ألة مفراس

-01 ألة تصوير الفكين .

-01 ألة تصوير الثديين.

-01 ألة التصوير بالصدى .

01Unité de consultation ophtalmologie

01Colonne de vidéo colonoscope

01Défibrillateur auto avec cardioscope

01ECG 12 pistes.

01Holter rythmique

01Holter tensionnel.

01Hystéroscope sur pied

01 Moniteur de pression artérielle

01Moniteur de surveillance

01Pousse seringue

01Ambulance type A Médicalié

01Voiture tout terrain 4x4

-عدد 04 ألات لتصفية الدم

- 01OPTIFLOW PEDIATRIQUE livrée le 03/01/2024

لفائدة المستشفى الجامعي محمد الطاهر المعموري بنابل

تجديد الة المفراس : بصدد إجراء إستشارة لتهيئة المأوى .

10 Générateurs-

- Salle de traitement d'eau.

01 Fibroscopie bronchique.

01Vidéo bronchoscope.

01Naso fibroscope.

03 coelioscopies.

4 Respirateurs. Anesthésie/ réanimation.

01Echo cardiaque.

01Scialytique.

04 Tables opératoires.

01Phacomètre.

01Ambulance type A.

2/ التدخلات المبرمجة والتي في صدد الإنجاز في البنية التحتية لسنة

2024 بالمستشفى المحلي بقرمبالية:

-مشروع إعادة بناء مركز الصحة الأساسية ببني وائل (ببوعرقوب) تم ترسيم المشروع بكلفة قدرها 400 أ.د .، بصدد الدراسة .

-مشروع تهيئة وتوسعة وحدة طب الأسنان ببوعرقوب :تم إجراء استشارة في الغرض في انتظار تفويض الاعتمادات من الوزارة بمبلغ قدره 99.3 أ.د .

-مشروع تجديد شبكة الكهرباء القسط الثاني بالمستشفى المحلي بقرمبالية : في انتظار ترسيم المشروع

-تهيئة وحدة التصوير بالأشعة : تم إجراء استشارة في الغرض ، في انتظار تأشير مراقب المصاريف العمومية على التعهد بنفقة في الغرض

-**المشاريع المنجزة**

مشروع تهيئة وصيانة مركز الصحة الأساسية بخنقة الحجاج بمبلغ قدره 45 أ.د :في طور الإنجاز بنسبة 90 %.

بالمستشفى الجهوي بمنزل تميم

-مشروع تجديد الشبكة الكهربائية للمستشفى .بصدد الدراسة .

-مشروع تجديد شبكة التسخين المركزي: بصدد إعداد تقرير فرز العروض من طرف الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بنابل .

-تهيئة وحدة التصوير بالأشعة : بصدد إجراء استشارة في الغرض.

-تهيئة وحدات التعقيم لوحدات طب الأسنان بالمستشفى الجهوي بمنزل تميم والدائرتين الصحتين الميدة و منزل تميم في طور الإنجاز .

بالمستشفى الجامعي محمد الطاهر المعموري بنابل

-مشروع تجديد شبكة التسخين المركزي : بصدد إعداد تقرير فرز العروض من طرف الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بنابل .

-مشروع تجديد بيت الأموات : تم إصدار إذن بانطلاق الأشغال بداية من تاريخ 2024/05/15.

-مشروع تجديد منظومة الكشف عن الحرائق في مرحلة الدراسات .

-مشروع تقوية الهيكل الحامل ومنظومة معالجة الهواء بجناح العمليات : بصدد تعيين المصممين لانطلاق الدراسات .

-إحداث وحدة مركزية لإعداد المستحضرات المعقمة .

3/المشاريع المنجزة

المستشفى الجامعي محمد الطاهر المعموري بنابل

-تم إنجاز تهيئة قسم الطب العام الداخلي .

السؤال الكتابي

للنائب محمد ماجدي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي، أتوجه إلى سيادتكم بسؤال حول وضع الصحة العمومية الكارثي بولاية قفصة عامة ووضعية المستشفى الجهوي بالمتلوي خاصة، أين لاحظنا من خلال معاينة ميدانية رفقة الإخوة أعضاء المجلس المحلي بالمتلوي الممضين في التقرير المرافق والسيد المعتمد عديد الإخلالات والتجاوزات الظاهرة للعيان وعديد النقائص ومدى حجم الخراب الذي لحق بالمستشفى الجهوي بالمتلوي زد على ذلك تردّي المناخ العام وسط المؤسسة مما يعرقل سير العمل ولا يشجع على استقطاب أطباء الإختصاص وعليه فإننا ندعوك السيد الوزير إلى فتح تحقيق فوري في الموضوع للوقوف على هذه المشاكل والعمل على حلها نظرا لأهمية هذا المرفق العام بالجهة وحساسيته المطلقة .

المصاحيب: تقرير حول وضعية المستشفى الجهوي بالمتلوي .

-ملحق صور .

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع :حول إجابة على 10 أسئلة كتابية توجه بها 08 نائبا لمجلس نواب الشعب

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000-00001191

المصاحيب : ملف الإجابة جدول بياني في أسماء السادة نواب مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد

تبعا للمرجع بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 10 أسئلة كتابية توجه بها 08 من نواب مجلس نواب الشعب: السيدة النائبة بسمة الهمامي (01) والسيدة النائبة أسماء الدرويش (01) والسادة محمد الماجدي (01) وعلى زغدود (01) ونجيب العكرمي (01) ولطفي السعداوي (01) وحاتم لباوي (01) ومحمد على فنيرة (الإجابة المصاحبة على 02 أسئلة والسؤال الثالث في طور الاعداد.)

وتجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

للسيد نائب مجلس الشعب

محمد ماجدي

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-000191

السؤال :

السؤال الكتابي الوارد من النائب محمد الماجدي عن ولاية قفصة والمتعلق بوضعية المستشفى الجهوى بالمتلوي :

"خاصة حيث تم الملاحظة خلال معاينة ميدانية رفقة أعضاء المجلس الجهوي بالمتلوي والممضيين أسفل التقرير المصاحب لهذا وكذلك مرافقة السيد المعتمد الجهة لعديد الاخلالات والتجاوزات الظاهرة للعيان وحسب الصور المصاحبة "

ومن ضمن الطلبات فتح تحقيق فوري في الموضوع **للوقوف على هذه المشاكل العمل على حلها** نظرا لأهمية المرفق الاستشفائي العمومي وحساسيته المطلقة بجهة المتلوي .

الإجابة:

ملاحظـات السيـد النـائب محمـد ماجـدي المتعلقة بالمستشفى الجهوي بالمتلوي	ملاحظـــــات المصالح المعنية لوزارة الصحة
- تحسين ظروف إقامة الأطباء وعددهم حاليا 07	يتعلق الأمر بالأطباء الذين يؤمنون حصص الإستمرار بالمستشفى وظروف إيوائهم تعتبر حاليا جيّدة بعد انجاز التحسينات حديثا و هذا من شأنه ضمان تواصل مباشرة مهامهم . و العمل على تعزيز الاطار الطبي و الشبه الطبي بعدد من الأطباء طب عام و اختصاص و الأعوان من ضمن البرامج المخصصة لفائدتهم على مستوى جهة قفصة .
– حل إشكالية وحدة الإنعاش الطبي « SMUR » بعزوف مشاركة المقاولين لتقديم عروضهم في 04 مناسبات وتوفير سيارة إسعاف صنف "أ".	تمّ إعادة طلب العروض للمرة الخامسة (ملف من أنظار المجلس الجهوي بقفصة) مع التنسيق مع المصالح المركزية للوزارة من أجل توفير سيارة إسعاف صنف "أ" و المبرمجة بنهاية سنة 2024 في اطار برنامج عزيزة و إعادة تهيئة سيارات الاسعاف المتوفرة حاليا و دعم بتجهيزات طبية متنقلة جديدة من ضمنها ما تم برمجته من اقتناءات في اطار برنامج "عزيزة" بنهاية سنة 2024.
- التثبت في فواتير تكلفة إصلاح عطب سيارات الإسعاف الحالية والتي بقيت في حالة غير مطابقة للمواصفات المطلوبة.	يتمّ إصلاح سيارات الإسعاف بالإعتماد على تقارير و متابعة من قبل مركز الصيانة للإدارة الجهوية للصحة قفصة و ليس على مستوى إدارة المستشفى الجهوي بالمتلوي .
– حل إشكالية وبصفة جذرية لبيوت الحمام الخاصة بالنساء ممّا انجرّ عنه إقامتها بنفس قسم الرجال مع استعمال عازل بسيط بينهم .	حاليا يتوفر عدد من بيوت الحمام في فصل تام بين بيوت الحمام المخصصة للنساء عن تلك المخصصة للرجال مع العمل في أقرب الآجال على تجديدها و الزيادة في عددها.

– عدم استغلال الأسرة الموهوبة من طرف طبيب خارج المستشفى وتخزينها واستغلالها عوض الأسرة الحالية بقسم النساء والتوليد والتي في حالة غير لائقة.	تمّ استلام عدد 07 أسرة مخصصة للأطفال و01 سرير كبير متنقل في إطار هبة من وزارة الصحة (د. ناجح فرح) وذلك خلال سنة 2020 وقد تمّ وضعها في أماكنها ولا يوجد حاليا في المستشفى أسرة مخزّنة منها.
– التساؤل عن أسباب عدم حفر بئر للماء للتنظيف رغم توفر الإعتمادات المخصصة لذلك.	لا توجد اعتمادات لحفر البئر وإنما الوضع الحالي يتمثل في قيام أحد المتبرعين بالبدء في حفر بئر سطحية توقّف عن إكمالها لأسباب مختلفة.
– عدم توفر أعوان الحراسة بمحيط المستشفى ممّا تسبّب في وضع الفضلات من طرف المواطنين وتواجدها بكمّيات هائلة دون مبالات المصالح المعنية للبلدية مع أهمية التنسيق معها.	يقوم أعوان الحراسة بالمستشفى بعملهم المناط بعهدتهم داخل أسوار المستشفى وتمّت مراسلة البلدية في أكثر من مناسبة قصد التدخّل لإزالة الفضلات الموجودة في المحيط الخارجي للمستشفى مع أهمية مزيد التنسيق جهويا لإجراء ما يتعين في الخصوص في أقصر الآجال محافظة على نظافة البيئة بصفة عامة و خاصة المحيطة بمؤسساتنا الصحية.

– عدم تواجد حائط عازل للأشعة بالفضاء المستغل حاليا لآلة المفراس « Scanner »	يوجد قسم الأشعة المستغل حاليا لإيواء آلة المفراس وهو محمي بالإعتماد على العازل الرصاصي. مع الإفادة أنه تم في اعداد برمجة الاقتناءات في اعداد مشروع ميزانية 2025 دعم قسم الأشعة بآلة المفراس جديدة .
– إعادة تهيئة المطبخ	بصدد إمضاء العقد بين المقاولات والمجلس الجهوي بقفصة
– تدعيم المخابر والتحاليل الطبية بالتجهيزات الأساسية وموادها الإستهلاكية	يتمّ بصفة دورية توفير التحاليل الخاصة بقسم المخبر ويتمّ تلافي النقائص في التزويد إن وجدت مع التوصية لتفادي أي نقص بالتحكم في المخزون الاستراتيجي للمستهلكات المخبرية.
– تسوية تدريجية لعملة الحضائر ضمن البرنامج الوطني المخصص لفائدتهم.	تتمّ عملية التسوية من قبل مصالح رئاسة الحكومة في اطار البرنامج الوطني المخصص لفائدتهم على مراحل .
– مع التوصية بتركيز مستوصف حديث ومجهز بالمقر السابق والقديم لمستشفى المتلوي وذلك بالتنسيق مع المصالح الجهوية لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية قصد استرجاعه وتخصيصه لوزارة الصحة لاستفادة بما يقارب 15 ألف ساكن.	يتمّ في الفترة الحالية فضّ الإشكال العقاري مع المصالح الجهوية المتداخلة وسيتمّ إثر ذلك برمجة هذا المشروع.
– معطيات إضافية	سيتم تدعيم المستشفى الجهوي بالمتلوي بنهاية سنة 2025 بعديد التجهيزات في اطار برنامج "عزيزة " منها : **01 Radio-mobile.** **01 Défibrillateur.**

02 ECG 12 pistes. 01 Holter Tensionnel. 02 Moniteurs De Surveillance. 01 Véhicule Utilitaire… *مع أهمية وضع برنامج متكامل في أقرب الآجال من طرف الإدارة الجهوية للصحة و رفعه الى المصالح المركزية للوزارة* **هدف** الإسراع بإنجاز البرامج المخصصة لفائدتها الاعتمادات المالية اللازمة و كذلك اعداد برامج جديدة و المتعلقة بتحسين البنية التحتية لفضاءات المستشفى و خاصة فضاءات الإقامة للمرضى و الكشوفات الطبية المخبرية و الأشعة و فضاءات استقبال المرضى و توجيههم المرضى و شبكات الماء و الكهرباء و تجهيزات بيوت المرضى من أسرة و غيرها و تهيئة فضاءات خاصة بالإطارات الشبه الطبية و العملة. * العمل على دعم تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة و المراقبة الداخلية بالمؤسسة الاستشفائية.	

السؤال الكتابي

للنائب ثابت العابد

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية

الموضوع :حول اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية وفقا لمعايير موضوعية منصفة تضمن حسن التصرف في المال العام من جهة وتشجع قطاع الصحافة الوطنية المكتوبة والالكترونية .

بعد الاطلاع على المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلّق بحرية الصحافة والطباعة والنشر وبعد الاطلاع على المنشور عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 8 أفريل 2016 حول تنظيم اقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية،

أتقدم إلى سيادتكم بسؤالي التالي :

1- المبالغ المخصصة في الميزانية لاقتناء الصحف والمجلات ؟

2- طريقة اقتناء الصحف والمجلات هل هي عن طريق الاشتراكات أم الاقتناء المباشر من الأكشاء؟

3- لمحة حول الاشتراكات.

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب ثابت العابد

المرجع: مراسلتكم عدد 2024-26-3000- 0005357

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب ثابت العابد والمتعلق معايير اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية، يشرفني اعلامكم بما يلي :

1.بالنسبة للمبالغ المخصصة في الميزانية لاقتناء الصحف والمجلات لسنة 2024 فهي مقدرة بـ22.000د

2. يتم اقتناء الصحف والمجلات عن طريق الاشتراكات لدى دور النشر المعنية وذلك بالنسبة للكميات التي تساوي أو تفوق عشرة (10) أعداد من كل صحيفة دورية، أما بالنسبة لبقية الصحف والمجلات فإنه يتم اقتناءها عن طريق شركة معتوق .

3.بالنسبة للاشتراكات المبرمة من قبل الوزارة فهي تتعلق بـ :

*جريدة الشروق (28) صحيفة يوميا

*جريدة الصباح (06) صحف يوميا

* جريدة La Presse (28) صحيفة يوميا

الصحف والمجلات التي يتم اقتنائها عن طريق شركة معتوق تتمثل في :

-جريدة Le temps (01) يوميا

-جريدة Le Quotidien : (01) يوميا

-جريدة الصحافة (01) : يوميا

-جريدة الأخبار (03) : شهريا

-مجلة Réalité (02) شهريا

-مجلة Réalité Double (01) شهريا

-مجلة L'économiste (01) شهريا

-مجلة Maghrébin (03) شهريا

-مجلة Leaders (01) شهريا

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب ثامر مزهود

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

ماهي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بخصوص المحافظة على استمرارية شركة التصرف في القطب الصناعي والتكنولوجي بقابس لمواصلة القيام بدورها في معاضدة جهود التنمية ودفع الاستثمار في ظل الأزمة المالية الحادة التي تعانيها هذه المؤسسة والتي تهدد وجودها واستمرارها؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب ثامر المزهود

المرجع: مراسلتكم عدد 2024-26-3000- 0001197

تحية طيبة وبعد

تبعا لسؤال السيد النائب ثامر المزهود والمتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الوزارة بخصوص المحافظة على استمرارية شركة التصرف في القطب الصناعي والتكنولوجي بقابس لمواصلة القيام بدورها، أتشرف بإعلامكم أن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة قامت باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم الشركة في مساعيها لتجاوز الصعوبات المالية وتوفير التمويلات اللازمة لتنفيذ برنامجها الاستثماري وقد أفضت الإجراءات المتخذة الى :

- الترفيع في رأس مال الشركة بمبلغ جملي قدره 0.975 مليون دينار تبعا لقرار لجنة التطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية،
- مصادقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية على طلب تكفل الدولة بمصاريف البنية الأساسية الخارجية (شبكات الكهرباء، الغاز الطبيعي، الماء الصالح للشرب والتطهير) للمنطقة الصناعية بمطاطة الجديدة وادراجها بميزانية الدولة بمبلغ جملي قدره 8.4 مليون دينار،

هذا وتعمل مصالح وزارة الصناعة والمناجم والطاقة على استصدار مشروع الأمر المتعلق بإسناد الشركة الامتيازات المذكورة في أقرب الآجال .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حسن بن علي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي:

لماذا تأخر إنجاز المنطقة الصناعية بدوار الحاج عمر من معتمدية صواف رغم برمجته منذ سنوات؟

وماهي الحلول المستوجبة من قبلكم للإنجاز؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب حسن بن علي

المرجع: مراسلتكم عدد 2024-26-3000- 0001197

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب حسن بن علي والمتعلق بتأخر إنجاز مشروع المنطقة الصناعية بدوار الحاج عمر من معتمدية الصواف من ولاية زغوان، يشرفني اعلامكم أنه وعلى إثر الزيارة الميدانية للموقع المقترح بتاريخ 19 فيفري 2020 من قبل أعضاء اللجنة الفنية المكلفة بتحديد المدخرات العقارية الصناعية، انعقدت جلسة عمل بمقر بلدية صواف بنفس التاريخ وتم الاتفاق على الموقع المقترح المتمثل في قطعة أرض دولية تابعة للرسم العقاري عدد 115737 حيث يقع العقار على الجهة اليمنى من الطريق المحلية رقم 630 في اتجاه الناظور .

وتبعا لمراسلة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والتي طالبت من خلالها بالتخلي عن هذا المقترح باعتبار ان العقار يمثل جزءا من الضيعة الدولية بصواف وهي ذات خصوبة عالية تحتوي على زراعات علفية يستغلها ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى في نطاق التداول الزراعي وذلك لتوفير حاجيات قطيع الأغنام والماعز بالضيعة للمساهمة في الضغط على تكلفة الإنتاج الحيواني، إضافة الى ذلك فان الضيعة الدولية المذكورة تعتبر أنموذجا لتربية الأغنام والماعز في المناخ الشبه جاف وتلعب دورا هاما في تعديل الميزان العلفي وخلق التوازن الغذائي للقطيع وتوفير البذور العلفية النادرة الى جانب انها تمثل منصة للقيام بالتجارب بالتعاون مع المنظمات الدولية والوطنية للبحث في ميدان تربية المجترات الصغرى وتنمية وتحسين المرعى .

وعلى إثر ذلك تم إقرار عدم الموافقة على المدخر العقاري ودعوة السلط الجهوية لاقتراح عقار بديل .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي إلى **السيد وزيرة التجهيز.**

الموضوع: حول التفضل بإنارتنا حول نيتكم بالتسريع في إنجاز المشاريع المعطلة التابعة لشمول نظركم والمتصلة بالنهوض بمدينة المهدية لإحداث نقلة نوعية تنموية والحال أن هاته المشاريع قد طال انتظارها .

تحية طيبة وبعد،

السؤال: أين وصلنا بمشروع سبخة بن غياضة بمدينة المهدية توجها نحو الإنجاز والإعلان عن طلب العروض الدولية .

السؤال الثاني: أين وصلنا بمشروع جهر وتوسعة ميناء الصيد البحري بمدينة المهدية والحال أن ميزانيته مرصودة.

السؤال الثالث: متى يتم إنجاز مشروع تعبيد شارع الجمهورية بمدينة المهدية .

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والاسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **أحمد بنور.**

المرجع: مكتوبكم عدد و -2024-13-0001-1115 الموجه إلينا بتاريخ 6 ماي 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **أحمد بنور**، تطرق من خلاله إلى بعض المشاريع بولاية المهدية والمتمثلة في مشروع سبخة بن غياضة ومشروع جهر وتوسعة ميناء الصيد البحري بالمهدية ومشروع تعبيد شارع الجمهورية بمدينة المهدية .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه :

- **فيما يتعلق بمشروع سبخة بن غياضة** تم الانتهاء من إعداد دراسة فرضيات الهيكلة المؤسساتية والمالية للشراكة والاستثمار في مشروع سبخة بن غياضة بالمهديّة، والتي تم إعدادها بالتنسيق مع الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، كما سيتم رفع نتائج هذه الدّراسة إلى اللجنة العليا للتسريع في إنجاز المشاريع العمومية قصد المرور إلى مرحلة إعداد ملف طلب العروض للتعبير عن الرغبة في الاستثمار .إضافة إلى ذلك فقد بلغت إجراءات التصفية العقارية لمشروع سبخة بن غياضة مراحل متقدمة بالتنسيق مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية قصد تحرير الحوزة العقارية للمشروع .

- **فيما يتعلق بمشروع جهر وتوسعة ميناء الصيد البحري بالمهدية:** تقوم وزارة التجهيز والإسكان بمتابعة مشروع أشغال إصلاح وحماية وتهيئة ميناء الصيد البحري بالمهدية كصاحب منشأ مفوض لفائدة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، وقد شهد المشروع تأخيرا في الإنجاز نتيجة لبعض العراقيل المتمثلة أساسا في الصعوبات المالية والهيكلية التي تمر بها مقاولة سوماترا-جات المكلفة بإنجاز الأشغال .

- **فيما يتعلق بمشروع تعبيد شارع الجمهورية بمدينة المهدية:** يعود المشروع إلى المجلس الجهوي، وقد قام الديوان الوطني للتطهير بأشغال على مستوى هذا الشارع، وستتولى مصالحنا الجهوية التدخل بعد التنسيق مع المجلس الجهوي والديوان الوطني للتطهير للقيام بالأشغال اللازمة على مستوى شارع الجمهورية بعد التثبت من الأشغال المنجزة من قبل الديوان الوطني للتطهير .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب ثابت العابد

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية

الموضوع :حول اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية وفقا لمعايير موضوعية منصفة تضمن حسن التصرف في المال العام من جهة وتشجع قطاع الصحافة الوطنية المكتوبة والالكترونية .

بعد الاطلاع على المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلّق بحرية الصحافة والطباعة والنشر وبعد الاطلاع على المنشور عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 8 أفريل 2016 حول تنظيم إقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية.

أتقدم إلى سيادتكم بسؤالي التالي :

1. المبالغ المخصصة في الميزانية لإقتناء الصحف والمجلات؟
2. طريقة إقتناء الصحف والمجلات هل هي عن طريق الاشتراكات أم الاقتناء المباشر من الأكشاء؟
3. لمحة حول الإشتركات .

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **ثابت العابد .**

المرجع: مكتوبكم عدد و -1115-0001-13-2024 الموجه إلينا بتاريخ 6 ماي 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **ثابت العابد** يطلب من خلاله بعض المعطيات حول اقتناء الصحف والمجلات من قبل وزارة التجهيز والإسكان .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أن الاعتمادات المخصصة، سنة 2023 على المستوى المركزي لاقتناء الصحف والمجلات هي بقيمة 156 487,808دينار أما طريقة الإقتناء، فتتم عبر الاشتراكات، ويتم هذا الإقتناء عن طريق استشارة لدى الموزعين الجهويين بحكم محدودية الميزانية المخصصة لكل إدارة جهوية، حيث بلغ المبلغ المخصص على المستوى الجهوي 63168 د .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمّد أمين الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية

أتقدم إلى سيادتكم بسؤال كتابي حول أشغال مستوصف جبل الجلود ومستوصف حي الفتح من معتمدية جبل الجلود ولاية تونس.

تحية وبعد،

حيث توقفت اشغال توسعة مستوصف جبل الجلود ولم تستكمل الي حد الان كما لم تنطلق اشغال توسعة مستوصف حي الفتح إلى اليوم

الرجاء مدنا بمعطيات حول وضعية كل من مستوصف جبل الجلود ومستوصف حي الفتح

- ماهي أسباب عدم استكمال الاشعال ومتي تستأنف في مستوصف جبل الجلود؟
- متي تنطلق أشغال مستوصف حي الفتح؟
- ماهي وضعية مستودع وزارة التجهيز في نهج النيل جبل الجلود الذي تتكدس أمامه كميات من الحديد على حافة الطريق منذ مدة طويلة والتي أصبحت عرضة للسرقة واثرت على نظافة المكان؟

شكرا على كل ما تبذلونه ونتطلع إلى مواصلة عملنا المشترك بروح التعاون والتفاني .

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع : حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **محمد أمين الورغي** .

المرجع : مكتوبكم عدد و -1115-0001-13-2024 الموجه إلينا بتاريخ 6 ماي 2024 .

وبعد،

فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **محمد أمين الورغي** تطرق من خلاله إلى وضعية كل من مركز الصحة الأساسية بجبل الجلود ومركز الصحة الأساسية بسيدي فتح الله ومستودع الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان الكائن بجبل الجلود .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه :

- **فيما يتعلق بمشروع مركز الصحة الأساسية بجبل الجلود**: تم الإعلان عن طلب العروض للمرة الثانية بتاريخ 13 فيفري 2024وسيتم إحالة تقرير تقييم العروض إلى ولاية تونس خلال شهر ماي الجاري قصد إتمام الإجراءات المالية بالتنسيق مع وزارة الصحة العمومية وعرض الملف على أنظار اللجنة الجهوية للصفقات العمومية للمصادقة والاستعداد لانطلاق الأشغال .

- **فيما يتعلق بمشروع تهيئة وتوسعة مركز الصحة الأساسية بسيدي فتح الله** :إن ملف طلب العروض جاهز وتعمل مصالحنا الجهوية مع مصالح الحماية المدنية للتوصل بمصادقتها على إجراءات السلامة قصد إحالة ملف طلب العروض إلى السيد والي تونس لنشر إعلان طلب العروض للأشغال قبل موفى شهر ماي 2024.

- **فيما يتعلق بوضعية مستودع الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان الكائن بجبل الجلود** : تتولى مصالحنا الجهوية حاليا إتمام عملية جرد كميات الحديد الموجودة بالمستودع والمتمثلة أساسا في زلاقات الأمان الحديدية التالفة في انتظار عرضها على بتة عمومية طبقا للتراتيب الجاري بها العمل .

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول المشاريع المبرمجة بوزارتكم .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

في إطار متابعة المشاريع التي تشرف عليها وزارتكم نطلب منكم مدنا بـ:

- قائمة في المشاريع المبرمجة في كل ولايات الجمهورية ولاية بولاية مع إدراج تكلفة المشاريع؟

- تكلفة المشاريع التي برمجة على امتداد 5 سنوات الأخيرة ولاية بولاية؟

- قائمة في المشاريع المعطلة ولاية بولاية وماهي تكلفة المشاريع المعطلة بصفة خاصة؟

- وماهي الإجراءات التي ستتخذونها لدفع المشاريع المبرمجة التي تشرف عليها وزارتكم؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **محمد علي فنيرة .**

المرجع: مكتوبكم عدد و -1049-0001-13-2024 الموجه إلينا بتاريخ 22 أفريل 2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **محمد علي فنيرة** يطلب من خلاله مده بالمشاريع المبرمجة في كل ولايات الجمهورية ولاية بولاية مع إدراج تكلفة المشاريع وتكلفة المشاريع التي برمجت على امتداد 5 سنوات الأخيرة ولاية بولاية وقائمة في المشاريع المعطلة ولاية بولاية وما هي تكلفة المشاريع المعطلة بصفة خاصة وماهي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة لدفع المشاريع المبرمجة .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه في إطار تطوير أساليب العمل بوزارة التجهيز والإسكان فإنه يتم اعتماد الرقمنة كأسلوب حديث في التصرف في المعطيات الخاصة بالمشاريع، وبالتالي فإن المعطيات المطلوبة يتم التصرف فيها من قبل مصالحنا في إطار تطبيقات إعلامية أوبنك تخزين معطيات إلكتروني، ويمكن الاطلاع على جميع المعطيات المطلوبة بصفة مباشرة لدى مصالحنا المركزية أو الجهوية عبر التطبيقات الإعلامية أو بنك تخزين المعطيات المعتمدة من قبل مصالحنا.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب النوري جريدي

الموضوع: سؤال كتابي حول وضعية مشروع بناء دار ثقافة جديدة فى مدينة القطار .

عملا بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه بالسؤال الكتابي التالي إلى السيد وزير الثقافة.

السؤال: بعد أن تمّ هدم دار الثقافة في مدينة لقطار وتقرر بناء دار ثقافة جديدة منذ سنوات عديدة حتى أن الهدم طال قاعة في حالة جيدة.

متى تشرع وزارة الثقافة في تنفيذ هذا المشروع الموصل والذي أثر غيابه في الحياة الثقافية في الجهة وجعل المثقفين والمبدعين في مختلف المحالات الثقافية في عزلة وجمود طيلة سنوات؟

الرّجاء مدنا بتقرير مفصل عن الاعتمادات والعروض وأسباب التعطيل مع الإسراع في إنجاز هذا المشروع لأهميته القصوى.

إجابة السيد الوزير المكلف بتسيير

وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيّد النوري جريدي بخصوص مشروع بناء دار ثقافة جديدة بمدينة القطار من ولاية قفصة .

المرجع: مراسلتكم عدد ص -0001207-3000-26-2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيّد النوري جريدي بخصوص مشروع بناء دار ثقافة جديدة بمدينة القطار من ولاية قفصة، يُشرفني إفادة السيد النائب بالمعطيات التالية :

نظرا لما تشكوه دار الثقافة القطار من إشكاليات على مستوى البنية التحتية، تم خلال شهر سبتمبر 2017 وتحت إشراف الإدارة الجهوية للتجهيز بقفصة، إعداد اختبار فني شامل من قبل مكتب المراقبة " اكسال كونترول " والذي أفضى إلى ضرورة إخلاء البناية نظرا لما تشكله من خطر .

واعتبارا إلى أن مساحة دار الثقافة (902 م2) لا يُمكنها استيعاب مشروع بناء دار ثقافة جديدة بكل مكوناتها، تم اقتراح عقار جديد يمسح20000 م 2 (ملك الدولة الخاص) لإحداث دار ثقافة جديدة بمدينة القطار .

وحيث أنه تطبيقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية وخاصة الفصل 12 منه الذي نص على أن كل مشروع بناية مدنية يخضع وجوبا إلى إعداد الملف المرجعي المتمثل أساسا في سند ملكية أو أي كتب إداري في الملكية أو كل ما يفيد تخصيص قطعة الأرض لصاحب المشروع، تم بتاريخ 08 فيفري 2024 إحالة الملف إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية قصد تخصيص العقار الجديد لفائدة وزارة الشؤون الثقافية والعمل بالتوازي على برمجة وإدراج المشروع بمخطط التنمية القادم .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب النوري الجريدي

الموضوع: إنشاء متحف وطني يليق بمدينة القطار من ولاية قفصة.

عملا بالفصل 114 من الدستور والفصل 124 من لمجلس نواب الشعب أتوجه بالسؤال الكتابي التالي إلى السيد وزير الثقافة.

السؤال: تتعرض مدينة القطار وهذا ما عبر عنه أغلب مواطنها إلى نوع من الحيف والظلم والتعسف في تثمين مخزونها التراثي والثقافي وهي المدينة العريقة التي يوجد فيها أقدم المعابد في تاريخ البشرية لذلك فإنه من الضروري اليوم إنشاء متحف يليق بعراقة هذه المدينة وهو مشروع تسعى بعض الأطراف جهويًا إلى عرقلته وطمسه،

فما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارة الثقافة لإنشاء هذا المتحف والذي تتوفر حسب علمنا عديد الدراسات حوله .

إجابة السيد الوزير المكلف بتسيير

وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيّد النوري جريدي بخصوص إنشاء متحف وطني بمدينة القطار من ولاية قفصة .

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2024-26-3000-0001207 بتاريخ 18أفريل 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد النوري جريدي بخصوص إنشاء متحف وطني بمدينة القطار من ولاية قفصة، يشرفني إفادة السيد النائب بأنه تمت منذ سنة 2016 الموافقة على مقترح السيد والي قفصة إنجاز متحف وطني الحضارات ما قبل التاريخ على "هضبة الميدة "بقفصة المدينة نظرا للعمق التاريخي والإرث الحضاري للمدينة .

وقد تم إحداث لجنة علمية تضم باحثين ومحافظي تراث مختصين في حضارات ما قبل التاريخ والشروع في إعداد الملف العلمي والتقني للمشروع بعد أن تم تخصيص قطعة أرض تمسح 6000 م بالهضبة المذكورة لفائدة المعهد الوطني للتراث .

وفي الأثناء تلقى المعهد الوطني للتراث مراسلة من السيد رئيس بلدية القطار يقترح فيها إنشاء متحف الحضارات ما قبل التاريخ بالمعتمدية، وقد تمت إفادته بجميع حيثيات الملف والتأكيد على أهمية إنجاز المشروع بقفصة المدينة مع اقتراح إحداث قاعة مخصصة لحضارات ما قبل التاريخ بالجهة ضمن متحف العادات والتقاليد .

إن ملف المتحف الوطني لحضارات ما قبل التاريخ بقفصة المدينة هو مشروع وطني هام وضخم يضم لجنة علمية مؤلفة من أبرز الأخصائيين في فترة ما قبل التاريخ وقد أكدوا، بإجماع مطلق، على أن المكان الطبيعي للمتحف لا يمكن أن يكون إلا بقفصة المدينة .

مع العلم أنه ستُعرض بهذا المتحف قطع وأدوات أثرية وعناصر ثقافية عُثر عليها خلال الحفريات العلمية لفترة ما قبل التاريخ والتي كان يُشرف عليها المعهد الوطني للتراث منذ عقود طويلة، كما أن إنجاز هذا المتحف بقفصة المدينة من شأنه أن يدعم ملف تسجيل موقع "المقطع "على القائمة التمهيدية للتراث العالمي لليونسكو.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أيمن بن صالح

الموضوع: سؤال كتابي حول حماية المعلم التاريخي الحنايا الرومانية بمدينة سكرة .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

وبعد، منذ 5 جوان 2022 تاريخ زيارة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية لمدينة سكرة حيث عاينت الاعتداءات من تهشيم وانتهاك لحرمة الحنايا تم فتح تحقيق في الغرض وتعهدت الوزارة بمتابعة المخالفين .

ونظرا لاستمرار الانتهاكات إلى حد اليوم دون ردع ودون نشر لنتيجة للبحث تحدد خلالها المسؤوليات وتردع المتجاوزين في حق هذا المعلم المحمي قانونيا كمعلم تاريخي وطني وهو مصنف أيضا ضمن القائمة التمهيدية للتراث العالمي لمنظمة اليونسكو .

لذا أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي :

-متى ستحمي وزارتكم هذا الصرح التاريخي من التهشيم والاندثار المفتعل في مدينة سكرة؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيد الوزير المكلف بتسيير

وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيّد أيمن بن صالح بخصوص حماية المعلم التاريخي الحنايا الرومانية بمدينة سكرة .

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2024 -26-3000-0001401 الواردة بتاريخ 07 ماي 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجّه به النائب السيد أيمن بن صالح بخصوص حماية المعلم التاريخي الحنايا الرومانية بمدينة سكرة، يُشرفني إفادة السيد النائب بأن مصالح المعهد الوطني للتراث، وعلى إثر رصدها لعدد من الاعتداءات على المعلم المذكور ، تولت في مرحلة أولى مراسلة كل من ولاية أريانة والبلديات المعنية لإعلامهم بالاعتداءات وطلب التدخل العاجل لإيقافها، كما تولت في مرحلة ثانية رفع شكاية لدى السيد وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بأريانة لتتبع كل من يثبت تورطه في هذه الاعتداءات .

هذا وتجدر إفادتكم بأن مصالح المعهد الوطني للتراث، وفي إطار متابعتها لمسار الحنايا أنجزت دراسة توثيقية وجرد تفصيلي للأجزاء التي تمثل شواهد على الأعمدة المكونة لها، بالإضافة إلى القيام بمسح أثري وطوبوغرافي وبعدد من الحفريات الوقائية والأسبار من قبل باحثين مختصين، وهو ما مكنها من إعادة رسم مسار الحنايا، وقد تم تمكين السلط المحلية من وثيقة رسمية لاعتمادها عند إسناد رخص البناء، وذلك حفاظا على الموروث الأثري بالمنطقة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب ثابت العابد

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية

الموضوع: حول اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية وفقا لمعايير موضوعية منصفة تضمن حسن التصرف في المال العام من جهة وتشجع قطاع الصحافة الوطنية المكتوبة والالكترونية .

بعد الاطلاع على المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلّق بحرية الصحافة والطباعة والنشر وبعد الإطلاع على المنشور عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 8 أفريل 2016 حول تنظيم إقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية،

أتقدم إلى سيادتكم بسؤالي التالي :

1. المبالغ المخصصة في الميزانية لإقتناء الصحف والمجلات؟
2. طريقة إقتناء الصحف والمجلات هل هي عن طريق الاشتراكات أم الاقتناء المباشر من الأكشاء؟
3. لمحة حول الإشتركات .

تقبلوا منا فائق عبارات الإحترام والتقدير .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" ثابت العابد " عن حي الخضراء-المنزه

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 06 ماي 2024حول اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية وفقا لمعايير موضوعية مصنفة تضمن حسن التصرف في المال العام من جهة وتشجع قطاع الصحافة الوطنية المكتوبة والالكترونية، والذي تفرعت عنه عدد 03 أسئلة فرعية كالآتي :

ملخص السؤال الفرعي رقم1 :

- **"حول المبالغ المخصصة في الميزانية لاقتناء الصحف والمجلات للسنة الحالية ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

يُقدّر المجموع العام للمبالغ المخصصة بالميزانية لاقتناء الصحف والمجلات بالنسبة لسنة 2024 بمبلغ قدره 194 أ.د موزعة حسب كل برنامج كما يلي :

- برنامج الأمن الوطني 100 أ.د .
- برنامج الحرس الوطني 45 :أ.د .
- برنامج القيادة والمساندة 45 :أ.د
- الشؤون المحلية 4 أ.د .

ملخص السؤال الفرعي رقم2:

- **"حول طريقة اقتناء الصحف والمجلات بالنسبة للسنة الحالية ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

اعتمادا على ما تم ترسيمه في ميزانية مهمة الداخلية وعملا بما جاء به المنشور عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 08 أفريل 2016 حول طريقة تنظيم اقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية، فإنه:

- تتم مراسلة جميع الإدارات العامة المستفيدة لموافاة المصالح المعنية بالوزارة بحاجياتها السنوية من الصحف والمجلات حسب طلب الإطارات المستفيدة وفي حدود الاعتمادات المخصصة لها .

ويتم إعداد جلسات تمهيدية لإعداد كراسات الشروط الإدارية والفنية للإعلان عن طلب عروض في الغرض .

- تم إعداد تقرير فرز العروض المالية والفنية والمصادقة عليه من طرف لجنة الصفقات المختصة وتبليغ المزود للانطلاق في عملية التزويد .
- تم الشروع في عملية التزويد ويتم خلاص الفاتورات المصادق عليها من طرف الإدارات المستفيدة دوريا .

ملخص السؤال الفرعي رقم 3 :

- "لمحة حول الاشتراكات ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تم عقد صفقة للتزود بالصحف والمجلات لمختلف مصالح وزارة الداخلية لسنة 2024 موضوع طلب العروض عدد 2024/09 بين وزارة الداخلية وشركة محمد معتوق للصحافة وذلك بمبلغ جملي قدره 175.292.400 دينار (باعتبار الأداءات).

تم تبليغ صاحب الصفقة بتاريخ 12 أفريل 2024، في حين تم عقد صفقة مع المزود بتاريخ 22 أفريل 2024، مسجلة بالقباضة المالية بتاريخ 22 أفريل 2024.

السؤال الكتابي

للنائب حاتم الهواوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول التمتع بالمساعدات الاجتماعية لغير مستحقها بمعتمدية جندوبة المدينة من معتمد المعتمدية المذكورة بمناسبة شهر رمضان المعظم 2024.

السيد الوزير تُمثل المساعدات الاجتماعية بمناسبة شهر رمضان المعظم بالنسبة للعائلات المعوزة والهشة ملاذا من قبل الدولة إلا أن الوضع مختلف تماما بالنسبة لمعتمدية جندوبة المدينة إذ تتمتع به فئات اجتماعية غير مستحقة بالإضافة إلى تمتع موظفي المعتمدية من نفس المساعدات من معتمد المعتمدية المذكورة.

ندعو إلى فتح تحقيق في مصادر هذه المساعدات ومن تمتع بها للقطع مع هذه الخروقات الإدارية .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" حاتم الهواوي " عن جندوبة

ملخص السؤال :

حول طلب فتح تحقيق في مصادر المساعدات الاجتماعية بمناسبة شهر رمضان 2024 وفي شبهة تمتع فئات اجتماعية وموظفي معتمدية جندوبة المدينة بها عوضا عن صرفها إلى مستحقيها ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

يتم إعداد قائمات المنتفعين بالمساعدات الاجتماعية مهما كان نوعها (نقدية، عينية ظرفية) تبعا لاقتراحات السادة العمد بالمناطق الترابية بدائرة معتمدية جندوبة في مرحلة أولى على أن يتم بعد ذلك إحالة المقترحات إلى وحدة النهوض الاجتماعي بجندوبة للنظر فيها وإجراء ما يتعين في الغرض .

هذا وتحرص وزارة الداخلية على العمل دون تهاون على إيصال كافة المساعدات الاجتماعية لطابعها الإنساني البحت لكافة مستحقيها حفاظا منها على السلم الاجتماعي.

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم بسؤال كتابي.

الموضوع: حول بعث مراكز شرطة بالقصرين المدينة .

نظرا لتفاقم الجريمة وتطورها بالولاية من سرقات وصلت إلى حدود سرقة السيارات ونظرا لإرتفاع نسبة العنف والجريمة الصغرى ببعض الأحياء الشعبية بات من الضروري إضافة مراكز شرطة داعمة للنسيج الأمني بالمدينة،

- **مركز شرطة حي النور:** لا يكفي لتغطية المساحة المكفولة له (حي النور، حي الكرمة حي السلام وحي القضاة).
- **معتمدية الزهور:** حوالي 23000 ساكن لا يوجد فيها مركز شرطة و لا تتجاوز الخدمات منطقة الأمن بالجهة .

كل هذا تسبب في انتشار الجريمة بجميع أنواعها وتفتيت مجهودات الأمنيين قليلي العدد (جل أعمارهم يفوق الأربعين) وضعف الخدمات المسدات للمواطنين .

وعليه نتقدم بالسؤال التالي :

متى ستشرعون ببعث مركزي شرطة: مركز حي الكرمة أو مركز حي السلام ومركز حي الزهور؟

تقبلوا منا فائق عبارات الإحترام والتقدير .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" حاتم اللباوي "عن القصرين الشمالية -الزهور

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 26 أفريل 2024حول بعث مراكز شرطة بالقصرين، المدينة والذي تفرعت عنه عدد 02 أسئلة فرعية كالآتي :

ملخص السؤال الفرعي رقم 1 :

- **" حول طلب إحداث مركز أمن وطني بحي الكرامة أو حي السلام".**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

لا ترى وزارة الداخلية مانعا في الأخذ بعين الاعتبار مقترحكم المتعلق بإحداث مركز أمن وطني ثان بحي الكرمة أو حي السلام مرجع نظر مركز الأمن الوطني 20 مارس القصرين الحالي .

وعليه سيتم إعداد الدراسات اللوجستية والمعاينات الميدانية لإعادة تقسيم مرجع النظر للوحدة الأمنية الحالية، حيث يكون مرجع نظره مستقبلا يضم كل من حي النور الشرقي وحي النور الغربي وحي الكرمة 1 و2 و3 وعرقوب ميمون، وهي أحياء متصلة ببعضها البعض لتشكل المساحة المتبقية مرجع نظر لوحدة أمنية ثانية تضم كل من حي الفتح 1 و2 وحي السلام 1 و2 وحي المنار وحي القضاة وهي بدورها متصلة ببعضها ويفصل بين مرجعي النظر المقترحين شارع الحسين زروق ووادي عمار الطويل .

وسيتم النظر في إيجاد مقر على وجه الكراء أو قطعة أرض لبناء مقر وتوفير المعدات والتجهيزات اللازمة والتعداد البشري والوسائل وكل المقومات الضرورية لإحداث وحدة أمنية مطابقة للمواصفات المعمول بها ضمانا النجاعة الخدمات الإدارية والأمنية التي ستسدى للمواطن .

ملخص السؤال الفرعي رقم 2

- **حول طلب إحداث مركز أمن وطني بحي الزهور".**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

ينتصب بمعتمدية الزهور مركز أمن وطني صنف- أ ومنذ تعرض مقره إلى الحرق إبان الثورة تم إحداث مقر جديد صلب بناية مقر منطقة الأمن الوطني بالقصرين ويؤمن جميع الخدمات الأمنية الإدارية والعدلية على أحسن وجه لحوالي 25 ألف ساكن موزعة على عدة أحياء شعبية على التوالي (حي عين الخضراء، حي التغيير، حي الزهور الشرقي 1، حي الزهور الشرقي 2، حي الزهور الغربي 1، وحي الزهور الغربي 2)

ويقع تعزيز الوحدة الأمنية المذكورة بالعنصر البشري والمادي من منطقة الأمن الوطني بالقصرين وأيضا إقليم الأمن الوطني بالقصرين كلما اقتضت الضرورة ذلك .

وعليه تقدر وزارة الداخلية أن مقترح إحداث مركز أمن وطني إضافي بحي الزهور من شأنه أن يشكل في الفترة الحالية نوعا من تشتيت المجهودات الأمنية غير أن ذلك لا يمنع من دراسة المقترح مستقبلا إذا اقتضت الضرورة ذلك .

السؤال الكتابي

للنائبة ريم الصغير

تبعا عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

الموضوع: بخصوص تنظير الشهائد العلمية .

تتهاطل الشكايا من العاملين دون مستوياتهم العلمية في الوظيفة العمومية وخاصة في قطاع البلديات والذين لم تتم تسوية وضعياتهم الى حدّ هذه اللحظة بالرغم من اصدار الامر الحكومي عدد 1143 المؤرخ في 16 اوت 2016 والمتعلق بشروط اعادة التوظيف أعوان الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،

المرجو من سيادتكم التفضل بتوضيح اسباب عدم تطبيق الأمر الحكومي المذكور أعلاه بالبلديات على غرار زملائهم بوزارة الداخلية.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة "ريم الصغير" عن منزل بوزلفة - الميدة

ملخص السؤال :

- **"حول تنظير الشهائد العلمية للأعوان العموميين البلديين ."**

نص الإجابة :

حسب أحكام الفصل 2 من الأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2016المؤرخ في 16 أوت 2016 المتعلق بضبط شروط وإجراءات إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية فإن إعادة التوظيف تخضع لمبدأ التناظر وللحاجيات الحقيقية للإدارة وتتم عبر مناظرات بالملفات أو بالاختبارات أو امتحانات مهنية تضبط كيفية تنظيمها بقرار من رئيس الحكومة .

وبالتالي فإن وزارة الداخلية في انتظار تفعيل الأمر المذكور من خلال صدور قرار عن السيد رئيس الحكومة المنظم لعملية التناظر لإعادة التوظيف للشروع في تسوية هذه الوضعيات.

السؤال الكتابي

للنائب طارق الربعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ,أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع: سؤال كتابي حول الأحداث الأخيرة التي حصلت بحي التضامن .

تحية وبعد،

نظرا لارتفاع حالات التسيب السرقة ومظاهر العنف إضافة لانتشار ظاهرة المخدرات في كافة الأوساط والفئات العمرية وما تخلفه من مشاكل بمختلف أنواعه خاصة بمعتمدية حي التضامن ورغم المجهودات والحملات الأمنية إلا أنها تبقى منقوصة وغير فعالة .

– لماذا لا يتم العمل على تعزيز الوحدات الأمنية بالأجهزة والعتاد والمعدات التي ترونها ضرورية لمجابهة كل أنواع الجريمة وبذلك نضمن مردودية أفضل للعمل والخدمات الأمنية بهذه المنطقة؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" طارق الربعي "عن حي التضامن

ملخص السؤال :

- **"حول تعزيز الوحدات الأمنية بالأجهزة والعتاد والمعدات الضرورية لمجابهة كل أنواع الجريمة بمعتمدية التضامن ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

يتم العمل على مستوى الإدارة العامة للحرس الوطني على وضع خطة استراتيجية (رؤية استشرافية) على تجديد أسطول العربات الخاصة بمراكز الأمن العمومي للحرس الوطني حسب الأولويات وعلى مراحل وذلك في حدود ما تسمح به توازنات المالية العمومية.

السؤال الكتابي الأول

للنائب ممد أمين الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية

أتقدم إلى سيادتكم بسؤال كتابي حول تفشي ظاهرة المخدرات والحبوب المخدرة والحقن المخدرة بكل من معتمدية جبل الجلود ومعتمدية الوردية والحلول الكفيلة بتنظيم حمالات أمنية في المنطقة لملاحقة كل من تورط في انتشار المخدرات.

نحيطكم علما أن منطقة جبل الجلود والوردية منطقة شعبية يعاني العديد من شبابها من افة المخدرات والإدمان نتيجة لوجود العديد من المروجين للمخدرات بالمنطقة مما ساهم في انتشارها لدي عموم الشباب ومحيط المدارس

– **ماهي استراتيجية الوزارة في مكافحة هذه المظاهر بالمنطقة المذكورة؟**

– **لماذا لا يتم برمجة تدخلات فجيئة لملاحقة هؤلاء أسبوعيا؟**

شكرا على كل ما تبذلونه ونتطلع إلى مواصلة عملنا المشترك بروح التعاون والتفاني .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب محمد أمين الورغي " عن الوردية– جبل الجلود

ملخص السؤال الفرعي رقم1 :

- **"حول استراتيجية وزارة الداخلية في مكافحة ظاهرة المخدرات والحبوب والحقن المخدرة بكل من معتمديتي الوردية وجبل الجلود .**

نص الإجابة :

ترتكز استراتيجية وزارة الداخلية أساسا على عدد 03 جوانب كالأتي :

- **الجانب الوقائي:** يُترجم عبر القيام بالحملات الأمنية يوميا سواء بالطريق العام أو بمحيط المؤسسات التربوية النقاط السوداء المعروفة بتجمع المنحرفين،

- **الجانب الحمائي:** يتميز التواجد الأمني لمختلف التشكيلات الأمنية بكونه مدروس إذ أن الوحدات الأمنية تتمركز بأهم الساحات والمفترقات والمداخل للحيلولة دون مرور المواد المخدرة، كما يتم التركيز على محطات النقل (الحافلات، القطار، سيارات الأجرة...) مع إجراء الرقابات الترتيبية على مختلف الوسائل بالطريق السيارة، نقاط الحصن مداخل المدن.

- **الجانب الزجري والتتبع:** يتم التحيين الدوري للأهداف بصفة دورية مع برمجة مداهمات قانونية على محلات إقامتها وأماكن، اختبائها، ويتم ضبط قائمات في المفتش عنهم في مجال الإتجار بالمخدرات والتنسيق مع النيابة العمومية في شأنهم .

في إطار التصدي لظاهرة المخدرات بجهتي الوردية وجبل جلود، تم تفكيك عدد 03 شبكات مختصة في مجال المخدرات في الفترة الممتدة بين أواخر سنة 2023 وبداية سنة 2024، حيث تم اجماليا حجز قرابة 01كلغ من مخدر عجين التكروري، 45 غ من الكوكايين، 263 غ من

مخدر الهيروين 11 طابع مخدر نوع "LSD" وعدد 296 الأقراص المخدرة مختلفة الأنواع (اكستازى، ميتادون، ترنكسان).

إحصائية في قضايا المخدرات المسجلة لدى وحدات منطقة الأمن الوطني بجبل جلود خلال 04 أشهر الأولى من سنة 2024

نوع الجريمة		عدد القضايا	عدد الموقوفين
جرائم المخدرات	استهلاك مواد مخدرة	32	35
	تروي مواد مخدرة	16	20

ملخص السؤال الفرعي رقم 2 :

- **"حول طلب برمجة تدخلات فجئية لملاحقة المجرمين أسبوعيا ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تتولى منطقة الأمن الوطني بجبل جلود ملاحقة مرتكبي الجرائم ومروجي المخدرات بصفة يومية بالتنسيق مع إدارة الاختصاص (الإدارة الفرعية لمكافحة المخدرات بإدارة الشرطة العدلية) وتبادل المعطيات المتوفرة في شأنهم عبر إعداد كمائن متنوعة في الزمان والمكان .

يتميز نشاط الوحدات الأمنية بالاستمرارية عبر متابعة عديد الشبكات بذات الجهة قصد ضبطهم وذلك من خلال التحري والمراقبة لأطرافها الناشطين بالجهات المذكورة وذلك باقتفاء آثار الشبكات الناشطة في المجال ومتابعة تحركات واتصالات عناصرها ومراقبة أنشطتهم والعمل على ضبطهم وإجراء اللازم في شأنهم من أبحاث وإيقافات وإجراءات متنوعة وذلك في إطار تجفيف المنابع للمخدرات للحد من الطلب عليها .

السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمد أمين الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية

أتقدم الى سيادتكم بسؤال كتابي حول الامر الحكومي عدد 370 لسنة 2019 مؤرخ في أفريل 2019 يتعلق بالانتزاع للمصلحة العمومية لقطع ارض كائنة بولاية تونس لازمة لتهيئة الطريق الوطنية رقم 9 على مستوي مدخل مدينة المرسى

قرار وزير الداخلية المتعلق بالأشغال المفرط في الطريق العام

المصاحيب: شكوي من سكان نهج زرياب المرسى عدد 2856-2023.

قرار الانتزاع عدد 370 لسنة 2019

تبعا للأمر الحكومي المشار اليه أعلاه تم الانتزاع للمصلحة العامة لقطع ارض كائنة بولاية تونس لازمة لتهيئة الطريق الوطنية عدد 9.

تم انتزاع القطعة عدد 83995/124796 الا ان مالك العقار مازال ينتفع به ومزايا الكراء المتأتي من المحلات التجارية على الطريق الوطنية عدد 9.

كما أن المالك يقوم بأشغال مفرط على الطريق العام من خلال العقار في مخالفة تامة للتراتيب.

كما تبعا لشكوي المتساكنين بنهج زرياب حيث تعمد المالك احداث اشغال دون رخصة ودون احترام مسافة الارتداد المعمول بها وقام بأحداث مطبخ ملاصق لمنزل مجاور على حائط ليس على ملكه ودون وجه حق كما قام بحوز ملك الدولة الخاص واستغلاله.

وهو ما أدى إلى حدوث العديد من حوادث السير على مستوي النقطة المذكورة جراء وقوف متكرر للسيارات ودرجات نقل الأكل بجانب سفارة بريطانيا بتونس.

-لماذا لم يطبق قرار الانتزاع للملك العمومي الخاص الى اليوم؟

-على أي أساس يستغل المالك العقار؟

-على أي أساس يستغل المالك العقار بعد الانتزاع؟

-ما هو مأل الشكوى عدد 2856-2023 بلدية المرسى؟

-هل قام مركز الشرطة البلدية بالمرسى بالمعاينات اللازمة؟

-لماذا لم يصدر قرار بهدم البنايات المحدثة دون وجه حق على حائط الغير وعلى الملك العمومي

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" محمد أمين الورغي " عن الوردية– جبل الجلود

ملخص السؤال :

- **"حول تجاوزات وعدم تنفيذ القانون عقب انتزاع قطعة أرض عدد 83995/124796 كائنة بولاية تونس لتهيئة الطريق الوطنية عدد 9 حيث أن مالكها لازال يستغلها في مخالفة تامة لأحكام الأمر القاضي بالانتزاع ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

إن القطعة المذكورة الواقع انتزاعها لتهيئة الطريق الوطنية عدد 9 تمثل جزء من تقسيم" المحرزي "المصادق عليه بتاريخ 29 نوفمبر 1983من طرف وزارة الإسكان آنذاك (الإدارة الجهوية للإسكان بتونس) وقد تم إفرادها من التقسيم وأصبحت مشمولة بالقطعة عدد 10المماسحة 1425 م م.

أما فيما يتعلق باستفساركم سيدي النائب عن أسباب عدم تطبيق قرار الانتزاع الى حد هذا اليوم، فإن ذلك يُعد من مشمولات وزارة التجهيز والإسكان وليس من مشمولات بلدية المكان التي لازالت تحرص على عدم تمكين أي طرف من رخصة بناء دون احترام التراتيب العمرانية وقرار التصفيف على ملك الدولة العمومي للطرقات واتخاذ الاجراء القانوني اللازم ضد كل مخالف مهما كانت صفته، وذلك على غرار قرار الهدم المتخذ ضد المدعو" إ.س .الله "تحت عدد 3223/99 بتاريخ 23 جانفي 2018 حيث قام المعني بالأمر ببناء توابع بالجهة الخلفية للعقار من جهة الطريق الوطنية رقم 9 دون ترخيص مسبق ودون احترام ما جاء بقرار التصفيف وذلك بعد إجراء معاينة ميدانية من قبل مصالح البلدية المختصة تبين فيها وجود المخالفات المرتكبة

وعدم احترام ما جاء برخصة البناء المسلمة للمطلوب تحت عدد 2014/94المؤرخة في 19 جوان 2014 إضافة الى اتخاذ قرارين آخرين تحت عدد 2864 و 3339 خلال 2018.

السؤال الكتابي

للنائب مسعود قريرة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

1. تدعيم مركز الحماية المدنية بسباحين منقذين وقتتين بمركز الحماية المدنية بجرجيس .

تستقطب شواطئ جرجيس أعدادا هائلة من المصطافين بدءا من 15ماي من كل سنة وقد تعدّدت حوادث الغرق وفقدان النجدة المطلوبة على جناح السرعة بسبب نقص السباحين المنقذين فإني أطلب من سيادتكم الاستعداد المسبق وانتداب عدد من الإطارات يلبي حاجة جرجيس آخذا بعين الاعتبار إحصائيات الخمس سنوات الماضية من حوادث الغرق .

2. تفتقر وحدة الحماية المدينة بجرجيس إلى سيارة حماية مدنية متعددة الاختصاصات فأطلب من سيادتكم توفيرها لإنقاذ الأرواح البشرية وتسيير عمل إطارات هذا السلك .

3. مراقبة سيارات الأجرة على الطرقات :

تقوم هذه السيارات بدور فعال في مساعدة النقل العمومي ويصادف ألّا تجد سيارة الأجرة عدد المسافرين القانوني وهو ثمانية فيضطر المسافرون إلى تسديد معلوم مكان أو أكثر كي تنطلق الرحلة بدل المبيت بالمحطة وإلغاء الرحلة .

وأثناء السير يلاحظ أعوان المرور أن مكانا أو أكثر شاغر فيتوجهون بالسؤال إلى أحد المسافرين كم سعر التذكرة؟ فيجيب المسافر دامجا بين سعر تذكرته ومعلوم التذكرة التي تقاسما رضائيا مع بقية المسافرين وهنا يبدأ العون في تحرير محضر عدم احترام التسعيرة .

سيدي الوزير أرجو من سيادتكم معالجة هذه الظاهرة التي توتر العلاقة بين قطاع اللواجات والأمنيين .

عدم تعيين عمدة على رأس عمادة الهشام جرجيس منذ أربع سنوات رغم توفر مطالب للراغبين في هذه الخطة وأعلمكم أن عدم وجود عمدة قارّ يعطي صورة سلبية عن الإدارة فالرجاء تدارك الأمر .

ولكم سديد النظر .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" مسعود قريرة "عن جرجيس

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 22 أفريل 2024بمواضيع متعددة تهم الجهة المنتمي إليها، والذي تفرعت عنه عدد 04 أسئلة فرعية كالآتي :

ملخص السؤالين الفرعيين رقم1 و 2:

- **"حول تدعيم مركز الحماية المدنية بجرجيس منقذين وقتيين وسيارة متعددة الاختصاصات ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

استعداد لموسم الصيف الذي يشهد تواترا لعدد المصطافين، تمت برمجة عدد 30 سباحا منقذا للعمل بشواطئ جرجيس، كما تشتمل فرقة الحماية المدنية بالجهة على عدد 02 سيارات إسعاف حماية مدنية .

وتبقى وزارة الداخلية على أتم الاستعداد للتدخل من حيث الرصيد البشري وأيضا اللوجستي إذا اقتضت الضرورة ذلك ضمانا لعطلة صيفية آمنة لكافة المصطافين.

ملخص السؤال الفرعي رقم 3

- **"حول توتر العلاقة بين سائقي سيارات اللواج وأعوان المرور فيما يخص إشكالية تحديد تسعيرة التذكرة ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

لم تسجل المصالح الأمنية ما يفيد الذكر حول وجود إشكاليات تخص قطاع سيارة الأجرة لواج بالجهة المذكورة ، ولم يتم تحرير محضر أو شكاية في الغرض .

وتبقى مصالح وزارة الداخلية حريصة على الحفاظ على حرية العمل في كنف احترام القانون والتراتيب الجاري بها العمل، ولن تتوانى في تطبيق القانون ضد كل من تخول له نفسه الاعتداء سواء على حرية العمل أو على النظام العام .

ملخص السؤال الفرعي رقم 4

- **"حول تعيين عمدة على رأس عمادة الهشام بجرجيس ."**

نص الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأن التسميات في سلك العمد تقتضي إتباع جملة من الإجراءات وخاصة منها التحري في شأن المترشحين والتأكد من استقلاليتهم وعدم انحيازهم لأي حزب أو جهة سياسية معينة، فضلا عن نزاهتهم وإشعاعهم في مناطقهم، وهي على هذا الأساس تستغرق حيزا زمنيا معقولا وبعيدا عن التسرع في أخذ القرار لما للعمدة من دور في مديد المساعدة إلى مختلف المصالح الإدارية والعدلية والمالية بغية إعانتها في مباشرة مهامها كما أنه مكلف بالسهر على مصالح منظوريه وإعانتهم في علاقاتهم مع الإدارة وإرشادهم وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل طبقا لأحكام القانون عدد 52 لسنة 1975 مؤرخ في 13 جوان 1975 يتعلق بضبط مشمولات الإطارات العليا للإدارة الجهوية، إضافة إلى أن العمدة يتمتع بصفة ضابط الشرطة العدلية في حدود منطقته الترابية طبقا للفصل 15 من مجلة الإجراءات الجزائية .

وتجدر الإشارة إلى أنه تتم حاليا، بالتنسيق مع مصالح ولاية مدنين دراسة مجموعة من الترشحات الخطة عمدة بعدة مناطق ترابية بالولاية بغاية تسديد الشغورات الحاصلة بها بعد استيفاء الإجراءات القانونية ذات العلاقة بما يضمن تقريب الخدمات من المواطن وخدمة الصالح العام .

وبالتالي سوف يتم تسديد الشغورات المذكورة في أقرب الآجال الممكنة.

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية .

تحية طيبة وبعد،

حيث انتشرت الجريمة بشكل ملحوظ بولاية سوسة خاصة في الآونة الأخيرة والتي شكلت مصدر خوف وذعر سكان الولاية وخاصة "**البراكاج الأخير**" بحي العوينة بمعتمدية سيدي عبد الحميد من ولاية سوسة بتاريخ 19 أفريل 2024 على الساعة الواحدة صباحا،

ورغم المجهودات الجبارة المبذولة من طرف الوحدات الأمنية والعسكرية إلا انها تبقى منقوصة في ظل نقص وسائل النقل الخاصة بالأمن الوطني،

وعليه نتساءل حول استراتيجية الوزارة في التصدي إلى الجريمة بجميع أشكالها بولاية سوسة؟

ولماذا لا يقع توفير حملات أمنية مسترسلة خاصة بالأحياء الشعبية التي ترتفع فيها نسبة الجريمة؟

لماذا لا يقع توفير جميع المعدات الأمنية لجهة سوسة الخاصة بالنقل؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" يوسف التومي" عن الزاوية - القصيبة - الثريات

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 06 ماي 2024حول مجموعة من الإشكاليات والذي تفرعت عنه عدد 03 أسئلة فرعية كالآتي :

ملخص السؤال الفرعي رقم1 :

- "**حول استراتيجية وزارة الداخلية في التصدي للجريمة بجميع أشكالها بولاية سوسة .**"

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تسعى الوحدات الأمنية المنتصبة بولاية بسوسة إلى تحقيق الاستقرار الأمني والتقليص من معدلات الجريمة بمختلف أنواعها وحماية الممتلكات العامة والخاصة وسرعة الاستجابة لطلبات النجدة، ومن فإنها تحرص على الترفيع في نسق العمل الأمني من خلال تحيين خطة الانتشار الأمني ووضع استراتيجية عمل واقعية يتم الاعتماد خلالها على الإمكانيات المتوفرة والمتاحة مع حسن توظيف الموجود لتحقيق أفضل النتائج من خلال التركيز على أولوية مكافحة الظواهر الإجرامية الخطيرة وخاصة منها (البراكاجات العنف السرقات تجارة المخدرات وتزييف العملة...).

ملخص السؤال الفرعي رقم 2

- "**حول طلب توفير حملات أمنية مسترسلة خاصة بالأحياء الشعبية التي ترتفع بها نسبة الجريمة** ".

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تتولى الوحدات الأمنية بسوسة القيام بحملات أمنية مؤطرة وبصفة مسترسلة بجميع المواقع (محيط المؤسسات التربوية الأحياء الشعبية المؤسسات الصناعية، الفضاءات التجارية الأحياء الشعبية المحطات ووسائل النقل العمومي ....).

وتجدر الإفادة بأن وزارة الداخلية بكافة تشكيلاتها الأمنية لن تتوانى في فرض النظام ونشر الطمأنينة في صفوف المواطنين في كنف احترام القانون وكونية حقوق الإنسان .

ملخص السؤال الفرعي رقم 3 :

- **حول طلب توفير جميع المعدات الأمنية لجهة سوسة الخاصة بالنقل ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تم خلال الثلاث السنوات الأخيرة تعزيز أسطول الوحدات الأمنية بسوسة بالوسائل (دراجات نارية، سيارات...) والمعدات اللوجستية المستوجبة للعمل الأمني، كما تمت إحالة حاجياتها من وسائل نقل ومعدات لسنة 2024 على المصالح المعنية بالوزارة ويتم الآن العمل في إطار خطة استراتيجية (رؤية استشرافية) على تجديد أسطول العربات بالمراكز الأمنية حسب الأولويات وعلى مراحل.

السؤال الكتابي

للنائب أحمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص مراقبي حسابات المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت إشرافكم أو متابعتكم

سيدتي،

في إطار القيام بدورنا الرقابي، نرجو منكم مدنا بالمعطيات التالية:

1/قائمة في المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت اشرافكم او متابعتكم والتي منحت مراقبي حساباتها مهمات استثنائية أو خاصة زيادة على مهمة مراقبة الحسابات مع ذكر مراقب الحسابات والمبلغ المالي الذي تقاضاه زيادة عن أجرته كمراقب حسابات والخدمات التي اسداها في إطار المهمة الاستثنائية أو الخاصة التي كلف بها وذلك ابتداء من غرة جانفي 2011 إلى حد الآن .

2/قائمة في المؤسسات والمنشئات والشركات العمومية وذات المساهمات العمومية.

3/بلغتنا معلومة مفادها أن وزارة المالية تعاقدت مع إحدى الشركات الخاصة من أجل السماح لها بتقديم خدمة للمطالبين بالأداء تتمثل في تمكينهم من معرفة وضعيتهم الجبائية بواسطة إرسالية SMS مقابل دفع مبلغ مالي . ما مدى صحة هذه المعلومة؟

إذا كان الجواب بالإيجاب كيف تم التعاقد مع تلك الشركة الخاصة؟

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول سؤال كتابي

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 26 ديسمبر2023 .

تبعا للسؤال الكتابي الصادر عن النائب المحترم **السيد أحمد سعيداني**، المتعلق بطلب موافاته بقائمة في المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت إشراف وزارة المالية والتي منحت مراقبي حساباتها مهمات استثنائية أو خاصة زيادة عن مهمة مراقبة الحسابات مع ذكر مراقب الحسابات والمبلغ المالي الذي تقاضاه وذلك للفترة من غرة جانفي 2011 إلى حد الآن، يشرفني أن أرفق إليكم طي هذا جدولا يتضمن المعطيات المطلوبة حسب ما توصلنا به من المؤسسات المعنية .

السؤال الكتابي

للنائب عز الدين التايب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي :

نظرا للكثافة السكانية بدائرة الحرايرية وتوجه متساكنيها إلى القباضة المالية ببباردو أو القباضة المالية بسيدي الحسين لقضاء شؤونهم، وتفاديا للاكتظاظ وتسهيلا لخدمة المواطن لما لا يتم بعث قباضة مالية بالدائرة المذكورة .

تفضلوا سيدي بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: إجابة على عريضة السيّد عزالدين التايب، عضو مجلس نواب الشعب حول طلب التدخل لإحداث قباضة مالية بمعتمدية الحرايرية من ولاية تونس .

المرجع: مراسلتكم عدد 1302-3000-26-2024 بتاريخ 25 أفريل 2024.

وبعد، فقد قدم السيّد عزالدين التايب، عضو مجلس نواب الشعب بموجب العريضة المؤرخة في 15 أفريل ،2024، طلب التدخل لإحداث قباضة مالية بمعتمدية الحرايرية من ولاية تونس .

وجوابا على ذلك يشرفني إفادتكم أنّ وزارة المالية قد حرصت في السنوات الأخيرة على تقريب الخدمات من المواطنين لتمكينهم من أداء واجباتهم الجبائية بأيسر السبل، حيث تم تدريجيا توسيع شبكة القباضات المالية والقباضات البلدية لتقريب الخدمات من المواطنين .

وفي هذا الإطار، فإنّ شبكة القباضات بجهة تونس الغربية تتوزع على 03 قباضات مالية بكل من باردو وحي الزهور وسيدي حسين وقباضتين بلديتين بكل من باردو وسيدي حسين.

وقد سعت وزارة المالية منذ فترة إلى إيجاد مقر جديد للقباضة المالية بحي الزهور إلا أنّ غياب عروض الكراء الملائمة حال دون ذلك حيث لا مانع من تقريب مقر القباضة المالية حي الزهور من معتمدية الحرايرية إن توفّر مقرّ يفي بالغرض .

السؤال الكتابي

للنائب محسن هرمي

عملا بالفصلين 14 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي التالي إلى السيدة وزيرة المالية

الموضوع: برمجة قباضة مالية بمعتمدية فرنانة.

السؤال: متى سيقع برمجة قباضة مالية بمعتمدية فرنانة.

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: إجابة على عريضة السيّد محسن هرمي، عضو مجلس نواب الشعب عن دائرة جندوبة الشمالية حول طلب التدخل لإحداث قباضة مالية بمعتمدية فرنانة .

المرجع: مراسلتكم المؤرّخة في 29 فيفري2024 .

وبعد، فقد قدّم السيّد محسن هرمي، عضو مجلس نواب الشعب عن دائرة جندوبة الشمالية بموجب العريضة المؤرخة في 27 فيفري 2024 طلب التدخل لإحداث قباضة مالية بمعتمدية فرنانة .

وجوابا، يشرفني إفادتكم أنّ وزارة المالية قد دأبت تدريجيًا على إحداث قباضات مالية وبلدية كلّما توفّرت بعض الشروط اللازمة لذلك ومنها توفّر النسيج الجبائي الملائم وإيجاد مقرّ يمكن استغلاله لإيواء مصالح القباضة وفقا للمواصفات المطلوبة وكذلك ضرورة توفّر العنصر البشري بالعدد الكافي لتأمين سير العمل وإسداء الخدمات للمواطنين في أحسن الظروف .

هذا، وبالنظر إلى أهمية مقترحكم لإحداث قباضة مالية بمعتمدية فرنانة، فستعمل المصالح المختصة بوزارة المالية على تقديم كل التصوّرات والحلول الكفيلة ببرمجة هذا الإحداث .

السؤال الكتابي

للنائب ثابت العابد

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية،

الموضوع: حول اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية وفقا لمعايير موضوعية منصفة تضمن حسن التصرف في المال العام من جهة وتشجع قطاع الصحافة الوطنية المكتوبة والالكترونية .

بعد الإطلاع على المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلّق بحرية الصحافة والطباعة والنشر وبعد الإطلاع على المنشور عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 8 أفريل 2016 حول تنظيم إقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية

أتقدم إلى سيادتكم بسؤالي التالي :

1. المبالغ المخصصة في الميزانية لإقتناء الصحف والمجلات؟
2. طريقة إقتناء الصحف والمجلات هل هي عن طريق الاشتراكات أم الاقتناء المباشر من الأكشاء؟
3. لمحة حول الاشتراكات

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير .

إجابة السيدة وزيرة المكلفة بتسيير وزارة النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي توجه به السيد النائب ثابت العابد.

المرجع: مكتوبكم الصادر بتاريخ 6 ماي 2024.

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة حي الخضراء - المنزه، السيد ثابت العابد المتعلّق باقتناء الصحف والمجلات، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية والتي تخص المصالح المركزية والجهوية لوزارة النقل :

1. بالنسبة للمبالغ المخصصة في الميزانية لإقتناء الصحف والمجلات :

تم خلال سنة 2023 صرف اعتمادات بعنوان اقتناء الصحف والمجلات تناهز 72.3 أ.د أمّا خلال سنة 2024، فقد تم إلى تاريخ 8 ماي 2024التعهد بنفقات في حدود 51.7 أ.د، ومن المتوقع أن تبلغ المصاريف الجملية لهذه النفقات خلال السنة الحالية (2024) حوالي 66أ.د .

2. بالنسبة لطريقة إقتناء الصحف والمجلات :

تم خلال سنة 2023 التعهد بالنفقات في إطار الاشتراكات بحوالي 55.4أ.د و 16.9 أ.د إقتناءات من الأكشاك ومزوّدي الصحف والمجلات بالنسبة للإدارات الجهوية للنقل .

أمّا خلال سنة 2024، فقد تم التعهد بمبلغ قدره 51.5 أد بعنوان الإشتراكات، ومن المتوقع أن يقع صرف حوالي 15 أ.د بعنوان شراء الصحف والمجلات من الأكشاك ومحلات أخرى بالنسبة للإدارات الجهوية للنقل .

3. بخصوص تقديم لمحة حول الإشتراكات:

يتم سنويًا ضبط الحاجيات من الإشتراكات بمختلف الصحف والمجلات طبقا للتّراتيب الجاري بها العمل بالتنسيق مع إطارات الوزارة المعنيين .وتتمثل الإشتراكات بعنوان سنة 2024 فيما يلي :

الصحف /المجلات	الإعتمادات بالدينار
الشروق	19476
الصباح	10619.100
La Presse	19199.7
Jeune Afrique	2233.244
المجموع	51528.044

كما تجدر الإشارة أنه ستتم إفادتكم بالمعطيات المتعلّقة باقتناءات الصحف والمجلات بالنسبة للمؤسسات والمنشآت العمومية الراجعة بالنظر لوزارة النقل لاحقا .

السؤال الكتابي

للنائب أمين الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية أتقدم إلى سيادتكم بسؤال كتابي حول:

- حول أسباب غياب محطات الحافلات بكل من معتمدية الوردية وجبل الجلود؟
- إمكانية تدعيم خط النقل وب بخط نقل جديد نظرا لاكتظاظ الخط المذكور الذي ينطلق من حي ثامر ويمر عبر جبل الجلود والوردية وصولا الى محطة برشلونة؟

شكرا على كل ما تبذلونه ونتطلع إلى مواصلة عملنا المشترك بروح التعاون والتفاني .

إجابة السيدة وزيرة المكلفة بتسيير وزارة النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي توجه به السيد النائب محمد أمين الورغي.

المرجع: مكتوبكم الصادر بتاريخ 6 ماي 2024

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب السيد محمد أمين الورغي عن دائرة الوردية - جبل الجلود، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية :

1. بالنسبة لوضعية المحطات:

في إطار سعي شركة نقل تونس المتواصل إلى تحسين مظهر المحطات وتهيئتها، سيتم تركيز واقيات معدنية مجهزة بكراسي بكل من نهاية خط الحافلات بحي ثامر وبمحطّة" جامع فتح الله "في اتجاه الإياب .كما ستتم تهيئة بقيّة المحطّات لتحسين الخدمات المسداة للمسافرين من طلاء وتركيز كراسي جديدة ولافتات دالة على الخط .

2. بالنّسبة لعرض النقل على شبكة الحافلات

تحرص شركة النقل بتونس على تدعيم عرضها وبالتالي تحسين ظروف تنقل المسافرين، حيث سيقع تدعيم العرض الحالي للخطّ رقم "9ب" بحافلة ثانية بداية من غرّة جوان 2024، تزامنا مع بداية العطلة المدرسية في بعض المؤسسات التربوية، وستكون أولى السفرات على هذا الخط على الساعة السادسة (06:00) صباحا انطلاقا من حي ثامر وآخرها على الساعة الثامنة مساء (20:00) انطلاقا من محطة فرحات حشّاد بساحة برشلونة بالعاصمة وذلك بتواتر زمني بـ 30 دقيقة .

السؤال الكتابي

للنائب بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى احكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي .

المرجع: جوابكم الصادر تحت عدد ص -2023-12-1040-0000019.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لجوابكم المشار إليه بالمرجع أعلاه عن سؤالنا الكتابي حول وضعية السيّد ع .ح .م والذي أفدتم من خلال أن الفني الفلاحي قد

أدلى بكل الوثائق اللازمة والمطلوبة من الإدارة قصد تسوية العقار الدولي الفلاحي المسند إليه بمعتمدية قعفور من ولاية سليانة .

كما أفدتم أنه سيتم عرض الوضعية من جديد على أنظار اللجنة الوطنية الاستشارية حال إستئناف أشغالها ليتسنى إصلاح الخطأ الوارد بالأمر الحكومي عدد 410 لسنة 2021 المؤرّخ في 27 ماي 2021 المتعلّق بتسوية وضعية عقارات دولية فلاحية كائنة بولايات سليانة وباجة وسوسة عن طريق البيع بالمراكنة وعلى أثمان تلك العقارات .

وعليه نتساءل عن دورية اجتماع اللجنة الوطنية الاستشارية ومن يتولى دعوتها للانعقاد ومتى تستأنف أشغالها لتسوية الملفات العالقة وتمكين المستحقين من حقوقهم بهدف إدماجهم الكلّي في الدورة الاقتصادية؟

تقبلوا سيدي فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائبة الشعب السيدة بسمة الهمامي

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية :

✓ السيد ع ح بن ع منتفع بعقار دولي فلاحي كائن بمعتمدية قعفور من ولاية حيث حظي بالمصادقة على التفويت لفائدته بموجب الأمر الحكومي عدد 410 لسنة 2021 المؤرخ في 27 ماي 2020 المتعلق بتسوية وضعية عقارات دولية فلاحية كائنة بولايات سليانة وباجة وسوسة عن طريق البيع بالمراكنة وعلى أثمان تلك العقارات إلا أنّه عند إعداد مشروع عقد البيع لفائدة المعني بالأمر تبيّن تسرب خطأ إلى عدد القطع موضوع عملية التسوية وهو ما استوجب إعادة عرض هذه الوضعية على اللجنة الجهوية الاستشارية بسليانة في انتظار إعادة عرضها من جديد على أنظار اللجنة الوطنية الاستشارية حال استئناف أشغالها ليتسنى في مرحلة لاحقة إصلاح الخطأ الوارد بالأمر الحكومي سالف الذكر .

✓ اجتماع اللجنة الوطنية الاستشارية يخضع لمقتضيات الفصل الأول من الأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015 والمتعلق بضبط تركيبة اللجنة الوطنية الاستشارية واللجان الجهوية الاستشارية المكلفة بتسوية وضعيّة المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية ومشمولاتها وطرق سير عملها، هذا وستنعقد اللجنة الوطنية الإستشارية إثر صدور الأمر التنقيحي للأمر الحكومي عدد 1870 المحدث لها باعتبار وأنّه كان محل مراجعة، وستعمل الوزارة حال صدور الأمر المذكور على الرفع من نسق دوريّة اجتماعات اللجنة الوطنية واللجان الجهوية والتقليص من الآجال حرصا على نجاعة برنامج التسوية .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب ثابت العابد

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية

<u>الموضوع</u>: حول اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية وفقا لمعايير موضوعية منصفة تضمن حسن التصرف في المال العام من جهة وتشجع قطاع الصحافة الوطنية المكتوبة والالكترونية .

بعد الاطلاع على المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلّق بحرية الصحافة والطباعة والنشر وبعد الاطلاع على المنشور عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 8 أفريل 2016 حول تنظيم إقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية.

أتقدم إلى سيادتكم بسؤالي التالي :

1. المبالغ المخصصة في الميزانية لإقتناء الصحف والمجلات؟
2. طريقة إقتناء الصحف والمجلات هل هي عن طريق الاشتراكات أم الاقتناء المباشر من الأكشاء؟
3. لمحة حول الاشتراكات .

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير .

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد ثابت العابد

وبعد تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمن طلب استفسار حول معايير إسناد الصحف والدوريات في إطار حسن التصرّف في المال العام وتشجيع قطاع الصحافة الوطنيّة المكتوبة والإلكترونية، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية:

✓ تتقيد الوزارة بمقتضيات المنشور عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 8 أفريل 2016 المتعلّق تنظيم إقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية ومقاييس إسنادها، وفي هذا الإطار يتم قائمة المعنيين بالأمر وتحيينها سنويًا وضبط عدد الصحف والدوريات التي ستقتنيها حصر الوزارة لفائدتهم .

✓ فيما يتعلّق بالمبالغ المخصصة لاقتناء الصحف والمجلات فقد بلغت 71.500 د مبرمجة بميزانية الوزارة لسنة 2024، ويتّ إقتناؤها عن طريق الاشتراكات أو مباشرة من الأكشاك .

✓ تتمثل الاشتراكات السنوية في جرائد الشروق والصباح والمغرب والشعب و مجلة القانونية و la Presse و Tunis hebdo و Réalité وJeune Afrique .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي .

<u>الموضوع</u>: تسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات فلاحية دولية بولاية صفاقس.

تحية طيبة،

تلقينا العديد من التشكيات من مواطني ولاية صفاقس المستغلين بصفة قانونية لعقارات فلاحية دولية وذلك لعدم تسوية وضعيتهم، وعند الاتصال بالمصالح الجهوية تمّ اعلامهم أنّ ملفات التسوية في إطار الأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 أحيلت إلى وحدة التصرف حسب الأهداف بالإدارة العامة للعقارات الفلاحية.

لذا نتساءل، متى سيتم تسوية هذه الملفات التي حالت دون تقدّم مشاريع التنمية بولاية صفاقس؟

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد حسن الجربوعي

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتعلق بمدى تقدّم ملفّ تسوية وضعيّة المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية بولاية صفاقس، أتشرف بإفادتكم بأنه تطبيقا للفصل 17 والفصلين 18 و19 من القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995 والمتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية مثلما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة، صدر الأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015 والمتعلق بضبط تركيبة اللجنة الوطنية الاستشارية واللجان الجهوية الاستشارية المكلفة بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية ومشمولاتها وطرق سير عملها .

وفي إطار الحرص على التسريع في عملية التسوية أحدثت بمقتضى الأمر الحكومي عدد 167 لسنة 2018 المؤرخ في 13 فيفري 2018وحدة تصرّف حسب الأهداف بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لإنجاز ومتابعة الملفات المتعلقة بتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية وضبط تنظيمها وطرق سيرها .

هذا وقد ورد على الوحدة منذ تاريخ إحداثها 134 ملفا من اللجنة الجهوية الاستشارية بولاية صفاقس على مساحة 2069,275 هك عرضت منها 49 وضعية على أنظار اللجنة الوطنية الاستشارية منها 48 حظيت بموافقتها والوضعية المتبقية تم رفضها وإحالتها إلى الهياكل المختصة .أما بقية الملفات التي لم تعرض بعد على اللجنة الوطنية الاستشارية فهي إمّا في طور استكمال الدرس بالتنسيق مع المصالح الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بصفاقس أو بصدد الإعداد للعرض على اللجنة المذكورة .

مع العلم أنه تمت المصادقة بأوامر على 37 وضعية منها 33 أبرم في شأنها عقود بيع على مساحة جملية تبلغ 449,1353 هك والبقية في طور الابرام.

هذا وسيتم إثر صدور الأمر التنقيحي للأمر الحكومي عدد 1870 سالف الذكر باعتبار وأنه كان محل مراجعة العمل على الرفع من نسق دورية اجتماعات اللجنة الوطنية واللجان الجهوية والتقليص من الآجال حرصا على نجاعة برنامج التسوية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أمين الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية

أتقدم إلى سيادتكم بسؤال كتابي حول عقار الجامعة المهنية للتجمع المنحل معتمدية جبل الجلود ولاية تونس على طريق ز 4 ووضعية قاعة بالفي من معتمدية الوردية.

تحية وبعد،

ماهي وضعية العقار المتمثل فالجامعة المهنية المستولي عليه من قبل مصنع اسمنت الخروبة الكائن على الطريق ز 4

لماذا لا تستغل أملاك الدولة العقار المذكور؟

ماهي الإجراءات الوقائية أمام الذين يحاولون الاستلاء عليه؟

ماهي وضعية قاعة بالفي؟ لماذا لا يتم التدخل قصد تهيئتها او احالتها للبلدية للتصرف فيها؟

شكرا على كل ما تبذلونه ونتطلع إلى مواصلة عملنا المشترك بروح التعاون والتفاني .

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيّد محمد أمين الورغي

وبعد تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمّن طلب استفسار حول وضعيّة عقارين كانا على ملك حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية على ضوء ما تعهدت به لجنة تصفية الأموال والقيم الراجعة لحزب التجمع المنحل والمحدثة لدى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بمقتضى الأمر عدد 1294 لسنة 2013 مؤرخ في 26 فيفري 2013 المتعلق بإحداث لجنة تصفية الأموال والقيم الراجعة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل وضبط تركيبتها وطرق سيرها :

- ✓ **بخصوص عقار الجامعة المهنية للتجمع بمعتمدية جبل الجلود :**

تبين من خلال مراجعة أرشيف حزب التجمع المنحل وجود نسخة من الصفحة الثانية لكتب اتفاق وتبادل مؤرّخ في سنة 2003 وغير مسجل بالقباضة المالية مبرم بين جامعة جبل الجلود المهنية لحزب التجمع المنحل وشركة الاسمنت الاصطناعي التونسي يتضمن إحالة المقرّ والأرض للجامعة المهنية بجبل الجلود لفائدة شركة الاسمنت الاصطناعي التونسي كما تبين وجود نسخة من صك بنكي عدد 9344086بقيمة 10.000.000د لفائدة الجامعة المهنية بجبل الجلود لحزب التجمع المنحل من قبل شركة الاسمنت الاصطناعي التونسي .

كما تبين من خلال المعاينة الميدانية المنجزة من قبل اللجنة بتاريخ 2024/05/07للعقار المذكور الكائن على الطريق Z4 بأنه يتمثل في بناية R +1 كانت تأوي سابقا شعبة المقاطع التونسية وشعبة الاسمنت الاصطناعي التونسي التابعتين للجامعة المهنية لحزب التجمع المنحل بجبل الجلود، ويوجد داخل حدود أسوار شركة الاسمنت الاصطناعي التونسي وهو عقار غير مسجل راجع بالملكية لفائدة الدولة الملك الخاص تم إخراجه من الملك العمومي البحري وادماجه بملك الدولة الخاص بمقتضى الأمر عدد 217 لسنة 2004 المؤرخ في 200/09/06 وهو في تصرف الشركة المذكورة باعتباره معدّا لحفظ الأرشيف الإداري والمالي والتقني للشركة بالطابق الأرضي وكفضاء استراحة لفائدة سواق الشاحنات بالطابق الأول .

وبالتنسيق مع مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة بتاريخ 2024/05/13تبين أن العقار المذكور مشمول بالقطعة عدد 02 الماسحة جمليا 8740 م 2 مصنفة كمنطقة خضراء حسب المثال الهندسي المعد في الغرض للعقار الماسح جمليا 5 هك 10 آر 01 ص والذي تم إخراجه من الملك العمومي البحري وإدماجه بملك الدولة الخاص بمقتضى الأمر عدد 217 لسنة 2004 المؤرخ في 2004/09/06المتعلق بإخراج قطعة أرض كائنة ببحيرة تونس الجنوبية من الملك العمومي البحري وادماجه بملك الدولة الخاص قصد تهيئة بحيرة تونس الجنوبية والنهوض بها وهو موضوع عدة مطالب تسجيل ذات الأرقام التالية :

– مطب التسجيل عدد 76752: سبق وأن قدّمه السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية تحت اسم تونس دولي 40 ولا زال في طور الاشهار .

– مطالب التسجيل عدد 74752 وعدد 74817 وعدد 75018: مقدمة من قبل بعض المعتدين ومنهم المواطن س.الب تشمل أجزاء من العقار ولا تزال في طور النشر .

– مطلب التسجيل عدد 75008 : مقدّم من قبل المواطن. س . الب تم الاعتراض عليه من قبل شركة الاسمنت الاصطناعي التونسي والسيّد المكلف العام بنزاعات الدولة في حق ملك الدولة الخاص مع طلب الإذن تحضيريا بضم ملفات القضايا عدد 76366 وعدد 74752 وعدد 74817 وعدد 75018 وعدد 75008 باعتبارها تتعلق بنفس العقار والقضاء فيها بحكم واحد وذلك برفض مطالب الخصوم وتسجيل كامل العقار لفائدة الدولة الخاص هذا كما تبين بعد مزيد من التنسيق مع مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة بأنّ مطلب التسجيل عدد 75008 تأخرت جلسة الحكم فيه إلى تاريخ 2024/06/06كما أن ما أقدم عليه طالب التسجيل موجب للعقاب وهو محل تتبع جزائي، علما وأن الملف محل متابعة من قبل الإدارة العامة للاقتناء والتحديد والإدارة العامة للتصرف والبيوعات .

✓ **بخصوص وضعية قاعة بلفي بمعتمدية الوردية :**

تتمثل قاعة بلفي في بناية قديمة غير مستغلة تابعة للعقاري عدد 110069/27870/3457تونس تمسح تقريبا 1100م 2 كائنة بنهج بلفي قبالة دار الثقافة أبو القاسم الشابي معتدية الوردية من ولاية تونس راجع بالملكية للشركة التونسية للمساكن الصحية والزهيدة الثمن HBM وهي تمثل جزء من مقر جامعة الوردية وشعبة 09 أفريل لحزب التجمع المنحل الذي تصرف بدون صفة قانونية في هذا العقار كما سوّغ جزء منه 150 م 2معد كمقهى لفائدة المواطن ص الع بموجب عقد الكراء المسجل بالقباضة المالية هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ كامل العقار الماسح جمليا 1665 م 2 موضوع تصفية من قبل الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية لحساب الدولة بموجب الأمر عدد 85/790 المؤرخ في 1985/05/29 وفقا للمكتوب الوارد على اللجنة بتاريخ 2018/01/23 تحت عدد 241 من قبل الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية تبعا لمكتوبنا عدد 2156 بتاريخ2017/10/17

والسلام .

السؤال الكتابي

للنائب النوري جريدي

الموضوع: سؤال كتابي حول بعث معهد أعلى للفلاحة بمدينة السند من ولاية قفصة .

عملاً بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه بالسؤال الكتابي التالي إلى السيد وزير التعليم العالي.

السؤال : لماذا لا تبرمج وزارة التعليم العالي في إحداثاتها للسنوات المقبلة معهدا أعلى للفلاحة بمدينة السند من ولاية قفصة والحال أن معهد ابن رشيق بالسند لا يدرّس حاليا إلا 120 تلميذا فقط بالإمكان إلحاقهم بمعهد السند الذى تسمح طاقة استيعابه باستقبالهم ويمكن بهذا الإجراء استغلال هذا المعهد بعد ترخيص وزارة التربية التى لن ترى مانعا في ذلك لاعتبارات المصلحة الوطنية المشتركة للدولة التونسية، مع توفر ضيعة نموذجية ممتدة على آلاف الهكتارات وبها إمكانيات فلاحية هامة جدا ومتعددة قد تكون مجالاً تطبيقيا لدراسات هذا المعهد الأعلى الفلاحي وتجاربه ومشاريعه في رؤية اندماجية تنموية متميّزة ،

فالرجاء السيد وزير التعليم العالي برمجة هذا المعهد الذي سوف يجعل من مدينة السند مشروع قطب جامعي واعد فى المستقبل بإمكانه تلبية حاجيات العديد من المعتمديات الفلاحية المجاورة والقريبة من السند كالمزونة وبئر الحفي والرقاب وجلمة والمكناسي ومنزل بوزيان ومانوش والقصر والقطار وغيرها .

إجابة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع مراسلتكم عدد ص-2024-26-3000-0001479 الواردة علينا بتاريخ 13 ماي 2024.

تحية طيبة،

وبعد تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي للسيّد النائب" النوري "جريدي "بخصوص إحداث معهد عالي للفلاحة بمدينة السند من ولاية قفصة يشرفني مدكم بالمعطيات التالية :

– تندرج المعاهد العليا للعلوم الفلاحة ضمن المؤسسات الخاضعة للإشراف المزدوج بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري .

– تتولّى مصالح الوزارة دراسة المطالب المماثلة المحالة عليها من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

هذا، ولم تتلق مصالحنا طلب إحداث معهد عال للفلاحة بمدينة السند من ولاية قفصة .

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول وضعية طلبة السنة الثانية بالمعهد التحضيري والدراسات الهندسية بنابل وحرمانهم من اجتياز المناظرة الوطنية .

وبعد، بلغنا عديد التشكيات من قبل طلبة السنة الثانية بالمعهد التحضيري والدراسات الهندسية بنابل تبعا لإعلامهم بعدم تمكينهم من اجتياز المناظرة الوطنية للدخول لمدارس الهندسة .فما هو التمشي العلمي الذي اعتمدتموه في هذا الصدد؟ وماهي السبل المرنة التي يمكن انتهاجها من أجل رفع هذا الإقصاء؟

إجابة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2024-26-3000-0001479 الواردة علينا بتاريخ 13 ماي 2024.

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي للسيّدة النائبة" بسمة الهمامي "بخصوص وضعية عدد من طلبة السنة الثانية بالمعهد التحضيري للدراسات الهندسية بنابل

وحرمانهم من اجتياز المناظرة الوطنية، يشرّفني مدكم بالمعطيات التالية:

- ينص الفصل 13 من الأمر عدد 1838 لسنة 2002 المؤرّخ في 12أوت 2002 المتعلّق بضبط الإطار العام لنظام الدراسات والامتحانات بالمراحل التحضيرية للدراسات الهندسية على أنه" يسجل في المناظرات الوطنية للدخول إلى مؤسسات تكوين المهندسين طلبة السنة الثانية من المرحلة التحضيرية الذين يتوفر فيهم شرطا المستوى العلمي والمواظبة على الدروس اللذان يضبطهما مجلس القسم".

- التأم بتاريخ 23 أفريل 2024 اجتماع مجلس الأقسام للنظر في ترشيح طلبة السنوات الثانية للمشاركة في المناظرات الوطنية للدخول إلى مراحل تكوين المهندسين دورة 2024 طبقا المقتضيات الفصل المشار إليه أعلاه والمطة (أ) من الفصل 4 من قرار وزراء التعليم العالي وتكنولوجيات الاتصال والفلاحة والموارد المائية المؤرّخ في 21فيفري 2005 المتعلق بضبط شروط المشاركة في المناظرات الوطنية للدخول إلى مراحل تكوين المهندسين وكذلك طرق تنظيمها،

- أفضى اجتماع مجالس أقسام السنوات الثانية إلى اعتماد المعايير التالية :

1. معدّل السداسي الأول >5.5 يسمح له بالترشح .

2.معدّل السداسي الأول <4.5 لا يسمح له بالترشح.

3.بالنسبة للطلبة المتحصلين على معدّل السداسي الأول بين 4.5 و 5.5يسمح لهم بالترشح في الحالتين التاليتين :

أ . عدد الغيابات <452 .

ب . معدّل السداسي الأول + معدّل فروض المراقبة للسداسي الثاني> 5.5.

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

السؤال الكتابي

للنائب ثابت العابد

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية

الموضوع: حول اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية وفقا لمعايير موضوعية منصفة تضمن حسن التصرف في المال العام من جهة وتشجع قطاع الصحافة الوطنية المكتوبة والالكترونية .

بعد الإطلاع على المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلّق بحرية الصحافة والطباعة والنشر وبعد الإطلاع على المنشور عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 8 أفريل 2016 حول تنظيم إقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية أتقدم إلى سيادتكم بسؤالي التالي :

1. المبالغ المخصصة في الميزانية لإقتناء الصحف والمجلات؟
2. طريقة اقتناء الصحف والمجلات هل هي عن طريق الاشتراكات أم الاقتناء المباشر من الأكشاء؟
3. لمحة حول الاشتراكات .

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير .

إجابة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2024-26-3000-001314 الواردة علينا بتاريخ 02 ماي 2024.

تحية طيبة،

وبعد تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول السؤال الكتابي للسيد النائب" ثابت العابد "حول اقتناء الصحف والمجلات، يشرفني مدّكم بالمعطيات التالية:

1. المبالغ المخصصة في الميزانية لاقتناء الصحف والمجلات بمصالح الوزارة (الإدارة المركزية):

حدّد المبلغ الجملي المخصص لاقتناء الصحف والمجلات بميزانية 2024بـ 100.000د .

2. طريقة اقتناء الصحف والمجلات :

يتم التزوّد بالصحف والمجلات التونسية بالنسبة للمصالح المركزية بالوزارة بصفة مباشرة من قبل شركة لتوزيع الصحف والمجلات طبقا لاتفاقية مُبرمة في الغرض بتاريخ 30 سبتمبر 2022 خاصة بالفترة الممتدة من سنة 2023 إلى سنة 2025، ويتم تسليمها يوميا بمقر الوزارة (باستثناء أيام العطل الرسمية) وذلك تطبيقا للمنشور عدد 8 لسنة 2016.

3. لمحة حول الاشتراكات:

- تم اعتماد صيغة الاشتراكات المباشرة من دور النشر في سنوات سابقة وذلك بالنسبة للمجلات إلا أنه تم التخلّي عن اعتماد هذا الإجراء وتم اللجوء إلى التزوّد بها من الشركة المذكورة أعلاه باعتبار وجود العديد من الإشكاليات على غرار:

- دفع الاشتراك بصفة مسبقة وذلك بالنسبة لكمية مُحدّدة مُسبقا وعدم إمكانية تحيينها خلال السنة المعنية مما لا يُمكّن المتمتعين بالصحف والمجلات (التعيينات والتسميات الجديدة) من الحصول على الصحف والمجلات وتراكم المستحقات للمغادرين (نقل تقاعد، عطل) دون التمتّع بها فعليا ودون إمكانية تحيين الكمية المنصوص عليها بالاشتراك .

- صعوبة التثبت من احترام قاعدة العمل المنجز قبل إصدار الأمر بالصرف للخلاص (دفع الاشتراكات مسبقا قبل تسليم الاشتراكات) الذي تم التنصيص عليه بالفصل 136 من مجلة المحاسبة العمومية.

- اتجاه بعض دور النشر إلى حذف الصيغة الورقية من الاشتراك دون إعلام مُسبق للإدارة وتعويضه بنسخة الكترونية ممّا يخالف صيغة الاشتراك الأصلية ومقتضيات المنشور عدد 8 لسنة 2016وخصوصا النقطة السادسة منه التي تنص على ضرورة التنصيص بالطابع على عبارة" اشتراكات "وذلك مهما كانت صيغة الاقتناء ومصدره دون الإشارة إلى إمكانية الاعتماد الصيغة الالكترونية .

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

السؤال الكتابي

للنائب بسمة الهمامي

الموضوع :سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول إصلاح الموزعات الآلية للبريد التونسي في أربع معتمديات من ولاية سليانة .

وبعد،

بلغنا عديد التشكيات من مواطنين بأربع معتمديات من ولاية سليانة ألا وهي :الكريب، قعفور، سيدي بورويس وبرقو بسبب تعطل أصاب مختلف الموزعات الآلية للأوراق المالية بمراكز البريد التونسي منذ فترة مما أثر سلبا على مصلحة المواطنين وخدماتهم المالية والذي بدوره أؤثر على مردود البريد التونسي المالي والخدماتي .

فماهي الإجراءات المتخذة من قبلكم لتفادي تعطيل مصالح المواطنين؟

كما بلغنا طلب المواطنين في معتمدية برقو عمادة عين بوسعدية حيث يشكو البريد التونسي من انعدام الموزع الآلي للأوراق المالية شأنه شأن مكتب البريد ببرج المسعودي مع إنها تُعتبر مراكز بريد كاملة النشاط خصوصا وأن عمادة عين بوسعدية تُصنف كعمادة ذات بعد سياحي رياضي وتستقبل عديد الوفود .

فماهي إجراءاتكم المتخذة من أجل تسهيل المعاملات المالية هناك؟

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

سؤال يحتوي على جزئين:

السؤال 1:

ماهي الإجراءات المتخذة لتفادي تعطيل مصالح المواطنين وخدماتهم المالية من حيث الموزعات الآلية للأوراق المالية بمراكز البريد التونسي بمعتمديات الكريب وقعفور وسيدي بورويس وبرقو من ولاية سليانة؟

الجواب 1:

لم يتسن إصلاح الموزعات الآلية للأوراق المالية بكل من معتمديات الكريب وقعفور وسيدي بورويس وبرقو من ولاية سليانة نظرا لعدم توفر قطع الغيار الخاصة بهذه الموزعات سيتم تعويض هذه الموزعات الآلية في إطار الشراءات المبرمجة في هذا الخصوص . بالنسبة لمعتمديتي قعفور والكريب، تمت برمجة تغيير الموزعين خلال شهر جوان 2024 في حين أنه سيتم برمجة الموزعين الآليين لمعتمديتي بورويس وبرقو ضمن طلب العروض الذي هو في طور الإعداد .

السؤال 2:

ماهي الإجراءات المتخذة من أجل تسهيل المعاملات المالية في معتمدية برقو عمادة عين بوسعدية التي تشكو من انعدام الموزع الآلي للأوراق المالية شأنه شأن مكتب البريد ببرج المسعودي؟

الجواب 2:

سيتم دراسة إمكانية تزويد هذه المناطق بموزعات آلية وبرمجتها لاحقا علما وأنه تم بتاريخ 16 نوفمبر 2023 فتح مكتب بريد بعمادة عين بوسعدية لتقديم الخدمات البريدية طبقا لمعايير الجودة المرجوة.

السؤال الكتابي

للنائب ثابت العابد

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية

<u>الموضوع</u> :حول اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية وفقا لمعايير موضوعية منصفة تضمن حسن التصرف في المال العام من جهة وتشجع قطاع الصحافة الوطنية المكتوبة والالكترونية .

بعد الاطلاع على المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلّق بحرية الصحافة والطباعة والنشر وبعد الاطلاع على المنشور عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 8 أفريل 2016 حول تنظيم اقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية،

أتقدم إلى سيادتكم بسؤالي التالي :

1.المبالغ المخصصة في الميزانية لاقتناء الصحف والمجلات ؟

2.طريقة اقتناء الصحف والمجلات هل هي عن طريق الاشتراكات أم الاقتناء المباشر من الأكشاء ؟

3.لمحة حول الاشتراكات .

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير .

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

***السؤال:**

حول المبالغ المخصصة في ميزانية الوزارة لاقتناء الصحف والمجلات وطريقة اقتنائها؟

***الجواب :**

-تم تخصيص مبلغ 10 أ.د خلال سنة 2024 لاقتناء الصحف والمجلات .

- يتم اقتناء الصحف والمجلات مباشرة من الأكشاك

- يقتصر الاقتناء على الصحف والمجلات الوطنية اليومية والأسبوعية وذلك في حدود عدد واحد من كل منها وذلك لفائدة مكتب الإعلام والاتصال.

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

تحيّة وبعد،

حيث أن الأحياء الشعبية بمدينة زاوية سوسة تفتقر للتغطية بشبكة الأنترنات على غرار حي المندرة هنشير ساسي وحي الامتياز 2 وتوسعة الشبكة بحي الازدهار،

- لذا متى يقع برمجة تغطية هذه الأحياء الشعبية بشبكة الانترنات؟

-هل هناك برامج للتغطية بشبكة الانترنات بمدينة قصيبة سوسة والثريات؟

-متى تنطلق أشغال تهيئة مكتب بريد قصيبة سوسة ومتى يقع فتح مكتب بريد الثريات خاصة وأن الأشغال لبناء هذا المكتب قد شارفت على النهاية؟

والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيد يوسف التومي

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 22 مارس 2024

تحية وبعد،

جوابا عن السؤال الكتابي الذي توجّه به النائب السيد يوسف التومي، نتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية:

1.الجزء الأول من السؤال :

متى يقع برمجة تغطية الأحياء الشعبية بمدينة زاوية سوسة بشبكة الأنترنات على غرار حي المندرة هنشير ساسي وحي الامتياز 2 وتوسعة الشبكة بحي الازدهار؟ وهل هناك برنامج لتغطية مدينة قصيبة سوسة والثريات؟

الجواب :

قامت مصالح الهيئة الوطنية للاتصالات بإجراء القياسات الميدانية اللازمة لتقييم جودة التغطية بتقنيات الهاتف الجوال وخدمات الأنترنات الجوالة الخاصة بمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات بمعتمدية الزاوية القصيبة الثريات، وقد أفضت إلى النتائج التالية :

-توفر التغطية الراديوية بتقنيات الهاتف الجوال من الجيلين الثاني والثالث بالمناطق المذكورة

-تعتبر جودة خدمات الأنترنات عموما جيّدة بالنسبة لمشغلي الاتصالات على مستوى خدمة التحميل والإرسال للأنترنات من الجيلين الثالث والرابع باستثناء بعض الاضطرابات المسجلة على مستوى تقنية الجيل الرابع، علما وأنه تم إسناد إجازات الجيل الرابع للهاتف الجوال سنة 2016 وذلك لمدة خمسة عشر سنة ووفقا لتعهدات مشغلي شبكات الاتصالات للجيل الرابع فإنه سيتم تدعيم التغطية وفقا للالتزامات الموكولة لها ضمن الإجازة .

2. الجزء الثاني من السؤال:

متى تنطلق أشغال تهيئة مكتب بريد قصيبة سوسة ومتى يقع فتح مكتب بريد الثريات خاصة وأن الأشغال لبناء هذا المكتب قد شارفت على النهاية؟

الجواب :

-تمت المصادقة على إسناد الصفقة المتعلقة بتهيئة وتوسعة مكتب بريد قصيبة سوسة من قبل مجلس الإدارة للديوان الوطني للبريد بتاريخ 19 مارس 2024 وستنطلق الأشغال بعد استكمال إجراءات التعاقد مع المقاول قبل موفى شهر ماي 2024.

-بخصوص فتح مكتب بريد إضافي بمنطقة الثريات على إثر تعهد السلط المحلية بالجهة بتوفير محل وتهيئته ووضعه على ذمة الديوان الوطني للبريد لاستغلاله في الغرض تمت المصادقة من قبل مجلس الإدارة للديوان الوطني للبريد بتاريخ 28 ديسمبر 2023 على إحداث مكتب بريد إضافي بمنطقة الثريات وسيتم فتحه للعموم عوضا عن مكتب بريد قصيبة سوسة بصفة مؤقتة بعد غلق هذا الأخير لإنجاز أشغال التهيئة والتوسعة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

متى يتم فتح مركز الادوية الخصوصية بولاية قابس بالمستشفى العسكري؟

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع :حول سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم عدد ص 2024-26-3000- 0001415بتاريخ 06ماي 2024

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول فتح مركز للأدوية الخصوصية بقابس، طرحه النائب المحترم السيد عصام البحري جابري.

وتبعا لذلك أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور .

والسلام

إجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن سؤال كتابي

طرحه النائب المحترم السيد عصام البحري جابري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .أتشرف بأن أحيل اليكم السؤال الكتابي التالي

نص السؤال:

متى يتم فتح مركز الادوية الخصوصية بولاية قابس بالمستشفى العسكري؟

الاجابة :

استوفى كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والصندوق الوطني للتأمين على المرض وبالتعاون مع وزارة الدفاع الوطني مختلف الإجراءات الخاصة بإحداث مصحة لتوزيع الأدوية الخصوصية بولاية قابس حيث تكفلت وزارة الدفاع الوطنى ببناء هذه المصحة لفائدة صناديق الضمان الاجتماعي، وتولت هذه الأخيرة استكمال تجهيزها .

ومن المؤمل أن يتم خلال الفترة القادمة تدشين هذه المصحة بصفة رسمية لتدخل حيز النشاط الفعلي .

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع :سؤال كتابي الى السيد وزير الشؤون الاجتماعية عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

سيد الوزير، تعتبر معتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة من المعتمديات التي يرتفع فيها عدد الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخصوصية، وتحرم هذه الفئة من المجتمع اليوم من حقها في التعلم لغياب أي مركز تعليم وتكوين في سيدي الهاني كذلك نذكر صعوبة التنقل لمراكز أخرى موجودة في معتمديات مجاورة لسبب بعد المسافة كذلك غياب وسيلة نقل خاصة بهم .

وعليه نسألكم سيد الوزير:

ماهي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية في معتمدية سيدي الهاني من أجل ضمان حقهم في التعليم والتكوين؟

لماذا لا تفكر الوزارة في بعث مركز تكوين وتعليم لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية في معتمدية سيدي الهاني؟

لماذا لا يتم توفير وسيلة نقل لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية في معتمدية سيدي الهاني؟

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم عدد ص 2024-26-3000- 0001310 بتاريخ 29أفريل 2024.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول بعث مركز تكوين وتعليم لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية بمعتمدية سيدي الهاني، طرحه النائب المحترم السيد محمود العامري .

وتبعا لذلك أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور .

والسلام

إجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن سؤال كتابي

طرحه النائب المحترم السيد محمود العامري

نص السؤال :

الموضوع :سؤال كتابي الى السيد وزير الشؤون الاجتماعية عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد

سيد الوزير، تعتبر معتمدية سيدي الهائي من ولاية سوسة من المعتمديات التي يرتفع فيها عدد الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخصوصية، وتحرم هذه الفئة من المجتمع اليوم من حقها في التعلم لغياب أي مركز تعليم وتكوين في سيدي الهاني كذلك نذكر صعوبة التنقل لمراكز أخرى موجودة في معتمديات مجاورة السبب بعد المسافة كذلك غياب وسيلة نقل خاصة بهم.

وعليه نسألكم سيد الوزير :

ماهي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية في معتمدية سيدي الهاني من أجل ضمان حقهم في التعليم والتكوين؟

لماذا لا تفكر الوزارة في بعث مركز تكوين وتعليم لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية في معتمدية سيدي الهاني؟

لماذا لا يتم توفير وسيلة نقل لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية في معتمدية سيدي الهاني؟

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير

الاجابة :

1)بخصوص التعليم :

تم إقرار برنامج وطني للإدماج المدرسي للأطفال ذوي الإعاقة بالمسار العادي انطلق منذ السنة الدراسية 2003-2004.

ويهدف هذا البرنامج إلى الإدماج الكلي للأطفال ذوي الإعاقة بالمدارس العادية باعتماد تمشي مرحلي، وأصبح هذا البرنامج منذ سنة 2011تحت إشراف وزارة التربية، ويتم إصدار منشور سنوي مشترك بين وزارات الشؤون الاجتماعية، والتربية، والصحة، ينظم شروط وإجراءات ترسيم التلاميذ ذوي الإعاقة بالمسار العادي للتعليم .

وتتم دراسة ملفات الأطفال المرشحين للترسيم بالمدارس العمومية العادية من قبل الوحدات الجهوية للتأهيل، ثم يتم عرضها على أنظار اللجنة الجهوية للأشخاص ذوي الإعاقة للنظر في مدى استجابتهم لشروط الدمج .

وينظم هذه اللجنة الأمر عدد 3086 لسنة 2005 المؤرخ في 29 نوفمبر 2005 المتعلق بإحداث اللجان الجهوية للأشخاص ذوي الإعاقة وتحديد مقاييس الإعاقة وشروط إسناد بطاقة الإعاقة، المنقح بالأمر عدد 1859 لسنة 2006 المؤرخ في 03 جويلية 2006، والقانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص المعوقين وحمايتهم المنقح بالقانون عدد 46 لسنة 2016المؤرخ في 16 أفريل 2016.

وتتركَّب اللجنة الجهوية للأشخاص ذوي الإعاقة من جميع الأطراف ذات العلاقة على غرار أطباء الصحة العمومية وممثلي وزارة التربية...

وفي حال تعذر إدماج الطفل ذي الإعاقة بالمدارس العادية، تتم دعوة عائلته لتسجيله بأحد مراكز التربية المختصة التابعة لجمعيات رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة أين يتلقى حصص تأهيل وتربية مختصة وتكوين مهني .

1)بخصوص مراكز التربية المختصة :

تضبط تراتيب إحداث مراكز التربية المختصة وتنظيمها وسيرها بكراس شروط صادر بالقرار المشترك من وزراء الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج، والصحة العمومية، والشباب والرياضة والتربية البدنية المؤرخ في 21 أفريل 2007 والمتعلق بالمصادقة على كراس الشروط المتعلق خاصة بضبط تراتيب إحداث المؤسسات الخاصة للتربية المختصة والتأهيل والتكوين المهني للأشخاص ذوي الإعاقة وتنظيمها وتسييرها .

وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بإسناد 20 حافلة سنويا للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة لنقل منظوريها المرسمين بالمراكز المختصة وذلك بغرض تقريبهم لهذه الخدمة وتيسير إدماجهم وتفعيل حقهم في التعليم والتربية والتأهيل .

كما تتعهد الدولة سنويا برصد اعتمادات لفائدة الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة والمشرفة على مراكز تربية مختصة تخصص حصريا لإنجاز أشغال بناء وتوسعة وتهيئة، أو لاقتناء تجهيزات وذلك بهدف توفير الظروف الملائمة لتلقي الأطفال ذوي الإعاقة للخدمات

وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها هذه المراكز لفائدة منظوريها من الأشخاص ذوي الإعاقة .

وتجدر الإشارة إلى أن جهة سيدي الهاني لا تتوفر بها جمعية لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وعليه فإنّه يتجه الرأي إلى حث هياكل المجمع المدني بالجهة على بعث جمعية تعمل في مجال الإعاقة يمكن من خلها توجيه الدعم الضروري المالي واللوجستي من قبل وزارة الشون الاجتماعية وفقا لما يقتضيه القانون والبرامج والخدمات التي رها الوزارة في الغرض .

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة،

1.لماذا لا يقع إحداث مكتب متعدد الاختصاصات في معتمدية قابس الغربية في إطار استراتيجية الدولة لتقريب الخدمات من المواطن خاصة أن المكان جاهز من كل الجوانب .STEG SONEDE) (...RESEAUX LOCALبحكم أنه كان على وجه الكراء سابقا لبنك في المنطقة وصاحب المكان مستعد للاتفاق مع الدولة من أجل المصلحة العامة؟

والسلام

إجابة السيد رئاسة الحكومة

عناصر الإجابة حول السؤال الكتابي

الذي تقدم به النائب المحترم السيد عصام البحري جابري

<u>موضوع السؤال:</u> حول إحداث مكتب متعدد الاختصاصات في معتمدية قابس الغربية

الإجابة

عملا على الرفع من جودة الخدمات العمومية ومزيد تقريبها من المواطنين شرعت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية برئاسة الحكومة منذ سنة 2009 في إرساء تجربة جديدة لإسداء الخدمات لفائدة المواطنين أطلق عليها "دار الخدمات الإدارية" ويهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية وذلك من خلال إحداث فضاءات قارة أو متنقلة لتقديم خدمات إدارية مجمعة وذات أولوية بالنسبة للمواطنين ترجع بالنظر إلى الهياكل العمومية التالية :الديوان الوطني للبريد، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، شركة اتصالات تونس، القباضات المالية والبلديات.

وقد تم إلى غاية هذا التاريخ إحداث أكثر من 70 دار خدمات تغطّي حاليا 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية بنسبة تغطية جغرافيّة للخدمات الإدارية تقارب 67% حاليًا مقابل 45% سنة 2016. هذا وتشمل ولاية قابس 3 دور خدمات متعددة الشبابيك تسدي خدمات الصناديق الاجتماعية وذلك بكل من مطماطة القديمة مارث والمطوية .

للغرض وفي إطار السعي إلى مزيد تطوير المشروع وتجاوز مختلف الإشكاليات المتعلقة بتنفيذه خاصة فيما يتعلق بعدم القدرة على توفير الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة في ظل تقييد الانتدابات، تم الانطلاق خلال سنة 2022 في وضع توجه استراتيجي جديد للمشروع يتمثل في ضمان التكامل مع مسار التحوّل الرقمي للإدارة(من خلال دعم الإدماج الرقمي) وذلك من خلال **<u>التوجه حصريا نحو إحداث صنف جديد" دور الخدمات الرقمية بالبلديات "</u>**والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها **<u>تحت الإشراف العام للبلديات</u>** من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

هذا وسيتم قبل موفي سنة 2024 إحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات في إطار برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية Govtech الممول في إطار قرض من قبل البنك الدولي والذي تشرف على تنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال .

وسعيا لضمان الشفافية في اختيار البلديات التي ستنخرط في هذه التجربة، أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ غرّة ديسمبر 2022 عن بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023 كما تم على مستوى مختلف الولايات تنظيم اجتماعات تحت إشراف السادة الولاة بحضور رؤساء البلديات الراجعين إليهم بالنظر والمنسقين الجهويين للمشروع المعينين على مستوى كل ولاية بهدف تقديم المشروع وتحسيسهم حول ضرورة تقديم ترشحاتهم .

وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها **<u>62 ترشحا</u>** تم القيام بعملية تقييمها على مرحلتين كالتالي :

-**تقييم أولي** بالاعتماد على جملة من الشروط الشكلية والإجرائية (إعداد ملف ترشح كامل مع احترام الآجال وطرق الإيداع) والجغرافية (نسبة تغطية إدارية لا تتجاوز 40% وعدد سكان لا يقل عن 10 آلاف ساكن) واللوجستية والعقارية توفير مقر مهيّأ داخل مقر البلدية أو بجانبه وتوفير الإطارات اللازمة وتوفر الربط الشبكي **<u>أفضى إلى اختيار 40بلدية،</u>**

-**تقييم نهائي** تمثل في تقييم الجوانب التنظيمية واللوجستية والتقنية والبشرية والعقارية على ضوء زيارات ميدانية من قبل المنسّقين الجهويين للمشروع وبالاعتماد على قائمة مفصلة لمعايير التقييم بما أفضى إلى **<u>ضبط قائمة نهائيّة تتضمّن 30 بلدية</u>** .

في هذا الإطار، وفيما يتعلق بمعتمدية قابس الغربية من ولاية قابس موضوع السؤال الكتابي، فيما يلي جملة من التوضيحات في الغرض:

-تم التوصل بترشحين عن ولاية قابس لكل من بلديتي وذرف ودخيلة توجان تم قبولهما ضمن القائمة النهائية المتضمنة لـ 30 بلدية،

-فيما يتعلق بمقترح تخصيص مقرّ للمشروع، تجدر الإشارة للغرض أنه يتعين على البلديات الراغبة في الانخراط في التجربة

الاستجابة لجملة من الشروط الأساسية المتمثلة في توفير مقر مهيأ داخل البلدية أو بجانبها، توفير مخاطبين وحيدين يتم اختيارهم من بين أعوان البلدية لإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وتوفير الربط الشبكي.

- سيتم إثر الانتهاء من تنفيذ هذه التجربة القيام بعملية تقييم بهدف تجاوز مختلف الإشكاليات أو النقائص التي يمكن أن تصاحب تنفيذها إضافة إلى النظر في إمكانية تعميمها على بقية البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب ثابت العابد

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية،

الموضوع :حول اقتناء الصحف والمجلات من قبل الهياكل العمومية وفقا لمعايير موضوعية منصفة تضمن حسن التصرف في المال العام من جهة وتشجع قطاع الصحافة الوطنية المكتوبة والالكترونية .

بعد الاطلاع على المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلّق بحرية الصحافة والطباعة والنشر وبعد الاطلاع على المنشور عدد 8 لسنة 2016 المؤرخ في 8 أفريل 2016 حول تنظيم اقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية

أتقدم إلى سيادتكم بسؤالي التالي :

1-المبالغ المخصصة في الميزانية لاقتناء الصحف والمجلات ؟

2- طريقة اقتناء الصحف والمجلات هل هي عن طريق الاشتراكات أم الاقتناء المباشر من الأكشاء ؟

3-لمحة حول الاشتراكات .

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير .

إجابة السيد وزير الدفاع الوطني

الموضوع :حول الإجابة عن سؤال كتابي .

المرجع :مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000- 0001394 بتاريخ 2 ماي 2024.

المصاحيب :إجابة وزارة الدفاع الوطني في صيغة ورقيّة .

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، المتعلّق بطلب موافاتكم بالإجابة عن سؤال كتابي كان قد توجّه به السيد ثابت العابد عضو مجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم صحبة هذا برد وزارة الدفاع الوطني في هذا الخصوص .

هذا، وتجدون نص الإجابة في صيغتها الإلكترونيّة على البريد الإلكتروني لمجلس نواب الشعب .

والسلام

إجابة وزارة الدفاع الوطني

أولا :بخصوص المبالغ المخصصة في الميزانية لاقتناء الصحف والمجلات :

يتم ترسيم اعتمادات مالية بالميزانيات السنوية لوزارة الدفاع الوطني وذلك بصفة متغيّرة من سنة إلى أخرى بحسب حاجيات الوزارة من الصحف والمجلات .

ثانيا بخصوص طريقة اقتناء الصحف والمجلات:

يتم اقتناء الصحف والمجلات عن طريق الاشتراكات دون سواها .

ثالثا :لمحة حول الاشتراكات:

يتم الاشتراك بجل الدوريات الوطنية اليومية والأسبوعية وكذلك ببعض الدوريات الشهرية التونسية المتخصصة في المسائل القانونية . بالإضافة إلى مجموعة من الدوريات الأجنبية ذات العلاقة بالمجال العسكري والاستراتيجي.

السؤال الكتابي

للنائب فخر الدين فضلون

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: حول الوضع البيئي الكارثي للشريط الساحلي بمعتمدية قصيبة المديوني .

تحية طيبة،

تلقيت عديد التشكيات من أهالي ومتساكني معتمدية قصيبة المديوني، حول الوضع البيئي الكارثي للشاطئ المكان الذي تحوّل إلى هاجس وخطر يحدّق بالمتساكنين نتيجة الأمراض الخطيرة التي تسبب فيها التلوّث الناتج خاصة عن محطة التطهير ببلدية، لمطة، وقد أثر ذلك أيضا سلبا على الثروة السمكية.

نظرا لهذه الوضعية الكارثية الخطيرة التي أثارت هلع وخوف الأهالي ومكونات المجتمع المدني .

ما هي الإجراءات الاستعجالية التي تعتزم وزارتكم اتخاذها في الغرض للمحافظة على الثروة البشرية والبحرية؟

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع :حول السؤال الكتابي للسيد النائب فخر الدين فضلون

المرجع :مكتوبكم بتاريخ 08 فيفري 2024

وبعد

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب فخر الدين فضلون بخصوص الوضع البيئي بالشريط الساحلي بمعتمدية قصيبة المديوني، أفيدكم بأن الديوان الوطني للتطهير كان قد أدرج ضمن برامجه منذ سنة 2013 إنجاز مشروع توسيع هذه المحطة للترفيع في طاقتها من 1660 متر مكعب في اليوم إلى 6100متر مكعب في اليوم، غير أن هذا المشروع لاقى معارضة من المجتمع المدني والسلط المحلية الذين طالبوا بتغيير موقع هذه المحطة .

تبعا لذلك، قام الديوان الوطني للتطهير بإعداد ملف طلب عروض للاستغناء عن محطة التطهير بصيادة وتحويل المياه المستعملة نحو محطة التطهير بالساحلين عبر مد 29 كلم من القنوات يعبر جزءا منها مدينة خنيس غير أنه لم يتسن إعلان طلب العروض نظرا لمعارضة أهالي مدينة خنيس على تمرير القنوات .

هذا وبطلب من السلط الجهوية، قام الديوان الوطني للتطهير بإعداد ملف طلب عروض جديد لتحويل المياه المستعملة من محطة التطهير بصيادة وإنجاز محطة تطهير جديدة بالقطب التكنولوجي بالمنستير عبر تمرير القنوات بمسار منعرج الطريق الجهوية رقم 92 والذي هو في طور الإنجاز من طرف وزارة التجهيز، إلا أن أشغال إنجازه لا تزال متوقفة إلى حد الآن بسبب عدم تحرير كامل الحوزة .

وأمام هذه الوضعية، قام الديوان الوطني للتطهير بالبحث عن مسار جديد لتمرير هذه القنوات بالتنسيق مع السلط الجهوية والمحلية المعنية وتم تحيين الدراسات وإعداد ملف طلب عروض في الغرض ويتم حاليا البحث عن التمويلات لإنجاز المشروع والذي تقدر كلفته بحوالي 125 مليون دينار .

والسلام

أسئلة كتابية

للسادة النواب سفيان بن حليمة، معز بن يوسف وعبد القادر عمار

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: حول اللافتة المسيئة لجهة الساحل والتي رفعها البعض من جماهير فريق الترجي الرياضي التونسي يوم السبت 24 فيفري 2024بالملعب الأولمبي حمادي العقربي .

تحية طيبة،

السيدة وزيرة العدل، نحن نواب ولاية سوسة نستنكر الأحداث الأخيرة التي وقعت يوم السبت 24 فيفري 2024 بالملعب الأولمبي حمادي العقربي، حيث استهدفت جهة الساحل بجمل منافية للأخلاق الحميدة كُتبت على لافتة رفعها البعض من جماهير فريق الترجي الرياضي التونسي طيلة 25 دقيقة أمام أنظار الجميع ولم يحرّك أحد ساكنا، وهو ما أثار الغضب الشديد لأبناء الساحل وولاية سوسة بالتحديد، وعليه نتساءل عن عدم فتح النيابة العمومية إلى حدّ اليوم 28فيفري 2024 تحقيقا قضائيا حول من كان سببا في رفع هذه اللافتة وتحميل المسؤوليات لكل من يثبت تواطؤه وعدم القيام بواجبه من المسؤولين على إدارة هذه المقابلة قانونيا، علما وأن الصمت على مثل هذه الاحداث يمس من الأمن القومي العام ووحدة البلاد .

والسلام

إجابة السيدة وزيرة العدل

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي .

المرجع :مراسلتكم المضمنة تحت عدد ص-2024-26-3000-0000848

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي تقدم به النواب سفيان بن حليمة ومعز بن يوسف وعبد القادر عمار حول فتح بحث تحقيقي بخصوص اللافتة المسيئة لجهة الساحل والتي تم رفعها من قبل جماهير الترجي الرياضي التونسي يوم السبت 24 فيفري 2024 بالملعب الأولمبي، برادس أتشرف بإعلامكم أنّه تمّ الإذن بفتح بحث تحقيقي في الغرض وانتهى قاضي التحقيق لدى المحكمة الابتدائية بن عروس إلى إحالة تسعة (09) أشخاص على محكمة الناحية بن عروس لمقاضاتهم من أجل تهمة ترديد شعارات منافية للأخلاق الحميدة والتجاهر عمدا بفحش طبقا لأحكام الفصل 226 من المجلة الجزائية والفصل 52 من القانون عدد 104 لسنة 1994 المؤرخ في 03 أوت 1994والمتعلق بتنظيم وتطوير التربية البدنية والأنشطة الرياضية.

والسلام

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : دينار واحد

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".